جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

فعالية السياسة المالية على ضوء تقلبات أسعار البترول "دراسة حالة الجزائر 2000-2015"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية
تخصص:مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- دومة خيرة

-صوالحي سلمى

إشراف الأستاذ:

ولد شرشالي سمية

لجنة المناقشة:

د. غزازي عماد	أستاذ محاضر – جامعة المدية	رئيسا
د. ولد شرشالي سمية	أستاذة محاضر– جامعة المدية	مشرفا و مقررا
أ. زاهي محمد الأمين	أستاذ محاضر – جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الدراسية: ٢٠١٦/٢٠١٧

تمهيد

للنفط أهمية عظمى فبغض النظر عن استعماله كوقود ومصدر للحرارة والدفء، يستعمل كذلك كمادة أولية في الصناعة، كما يعتبر من أهم دعائم الكيان الاقتصادي، بحيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني للبلد المنتج له، وسبب هذه الأهمية أيضا راجع لكونه سلعة استراتيجية وحيوية، أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ومصدر هام للطاقة يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

يلعب البترول دورا اقتصاديا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، حيث يعدمن أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم، سواء الدول المنتجة أو المستوردة المتقدم منها والنامي، وذلك على أساس أن البترول يعد أهم مصدر للطاقة، بالمقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وذلك من حيث الوفرة أو تكلفة الاستخراج وترجع الأهمية الاقتصادية للبترول للدول المتقدمة المستوردة له في كونه الركيزة الأساسية لارتفاع مستوى النمو الاقتصادي.

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجات من العالم الخارجي.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فيما يلي:

- **المبحث الأول**: ماهية السعر البترولي
- **المبحث الثاني**: تطور أسعار البترول
- **المبحث الثالث**: أسباب تراجع أسعار البترول والحلول المقترحة

المبحث الأول: ماهية السعر البترولي

للبترول مكانة صادرة في اقتصاديات الطاقة حيث يلعب دور أساسي في العالم المعاصر ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة، وأسعار البترول هي متميزة عن الأسعار الأخرى سواء في تطورها أو كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار.

المطلب الأول: مفهوم البترول، أنواعه، منتجاته.

سنتطرق إلى هذا المطلب إلى أهم التعاريف المتعلقة بالبترول وإلى خصائصه، وكذلك إلى أنواعه ومنتجاته.

أولا: مفهوم البترول

توجد عدة تعاريف للبترول مختلفة حيث لا يمكن التطرق إليها كلها ولهذا سنتطرق إلى البعض منها:

"البترول كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية، بمعنى زيت الصخر petra + oleum، ويتواجد البترول إما عند سطح الأرض أو في باطنها ويأخذ أحد الشكلين الآتيين:

1. **الشكل السائل**: وهو ما يعرف بالزيت الخام crudeoil، ويوجد على شكل سائل دهني يتميز بأن له رائحة مميزة وتتعد ألوانه ما بين الأسود، والأخضر، والبني، والأصفر، كما أنه يختلف من نوع إلى نوع وفق ما يعرف بالكثافة النوعية للزيت الخام.
2. **الشكل الغازي**: هو ما يعرف بالغاز الطبيعي، والذي بتكون من مجموعة من الغازات الأخرى مثل الإيثين (ethene)، والبروبين (propane) "[1].

والتركيب الكيميائي للبترول عبارة عن خليط من الهيد رو كربونات التي تنتج من مركبين أساسيين هما الأيدروجين والكربون بالإضافة إلى غليان مجموعة من الشوائب العالقة التي تتمثل في كميات قليلة من النيتروجين والأكسجين والكبريت، والحالة السائلة للبترول تسمى (الزيت الخام) والحالة الغازية له تسمى (الغاز الطبيعي)، أما الصورة الصلبة أو شبه الصلبة للبترول فتعرف بالإسفلت، وهي التي تتكون من عناصر الهيدروكربون ذات التعقيدات في التركيب[2].

[1]-محمد إمام سعد، **البتر ودولار والاستثمار الأجنبي**، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص ص11- 12.

[2]-ابراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية المحلية ومعايير الجودة الدولية**، الناشر المكتبة العصرية ، عمان،2005 ، ص21.

ثانيا أنواع البترول

يتباين و يختلف البترول في نوعه من بلد إلى أخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوربية تحتوي على بترول تختلف عن بترول القارة الإفريقية، و البترول العربي في المنطقة الأسيوية مختلف عن البترول العربي في المنطقة الإفريقية، وهكذا قد يكون :

1. بترولبارفينيا وهو البترول المحتوي علي نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية الابرافينية.
2. بترول نافيتيا و هو البترول المحتوي نسبة عالية من المركبات النافتينية.
3. بترول يكون من المواد الاستفلتية (العطرية، الاروماتيتية).
4. وهناك من يقسم البترول الى بترول خفيف أو ثقيل أو متوسط، أو ما يقال بترول بحسب درجة الكثافة النوعية(عالي، منخفض)
5. وهناك كذلك من يقسم البترول ببترول حلو او مر للتدليل على المقدار أو نسبة احتوائية من المادة الكبريتية، وهذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع البترول.

ثالثا: منتجات (مشتقات) البترول

يتكون البترول من مزيج معقد من المواد الهيدروكربونية والكيمائية التي تفصل بواسطة عملية التقطير في معامل التكرير، أي يسخن الخام بين درجة حرارة تناقص تصاعديا تتراوح ما بين 40°إلى 370°، للحصول على منتجات البترول التي يمكن استخدامها كوقود أو مواد كيمائية،وتنتج عملية التقطير مواد مختلف أبرزها:

1. **المنتجات الخفيفة:** تتمثل في مختلف أنواع الغازات البترولية المسالة(G.P.) حيث تتكون من خليط غازي يضم البروبان والبوتان، وبعضا من الميثان و الإيثان (يعتبر كلا من الميثان و الإيثان أول منتجين يحصل عليهما عند تسخين الغاز الطبيعي في حين أن البروبان والبوتان يعتبران ثاني منتجين الغاز الطبيعي، و بالتالي هما الأولان عند تسخين البترول) التي يمكن الحصول عليهم من الغاز الطبيعي، كما يمكن تحويلهم إلى سوائل، كذلك من بين المنتجات الخفيفة بنزين السيارات الذي يمكن استخلاصه عند المدى الغلياني الذي يصل إلي150°.
2. **المنتجات المتوسطة:** وتتمثل في مادة الكيروزان (kerosine) يجب أن نفرق بينها وبين الكروجين التي كما ذكرنا أنها أول مادة تتكون في البترول) التي تعد المنتج الرئيسي في عملية التكرير من حيث حجم الإنتاج، و هو مستخدم في الإضاءة، و كذا كوقود مترلي للطبخ و التدفئة، وهو مكون أساسي لوقود الطائرات، ويتم استخلاصه عند مدى غلياني150°-250°، كما يمكن الحصول عند هذا المستوى الغليان على بعض

أنواع وقود محركات الديزل، كذلك من بين المنتجات المتوسطة وقود الغاز (Gasoil) الذي يتم الحصول عليه من مدى غلياني250°-350°، بالإضافة إلى ما تبقى من أنواع وقود الديزل الأخرى، التي يتم إنتاجها عند مستوى غلياني يتراوح ما بين 180°حتى360°[1].

3. **المنتجات الثقيلة:** التي من أهمها زيت الوقود الثقيل"المازوت" الإسفلت، الشمع مع الإشارة إلى أنه يتم فصل زيت الوقود الثقيل عن باقي مكونات منتجات الخام الثقيلة عن طريق تسخين الجزء المتبقي باستخدام تقنية التقطير تحت الضغط المخلخل، خفض الضغط من أجل تفادي عملية التكسير التي تخلفها عادة عملية التقطير تحت الضغط الجوي العادي[2].

المطلب الثاني: الأهمية التاريخية للبترول

من خلال ما تم ذكره حول البترول سنتطرق إلى الأهمية التاريخية للبترول.

أولا: أهمية البترول كمصدر للطاقة و مادة أولية أساسية: يحتل النفط المركز الأول من بين جميع مصادر الطاقة، فالبترول مادة لا يمكن استعمالها واستهلاكها إلا بعد إجراء عمليات إنتاجية مرحلية كل منها متميز عن الأخرى فالصناعة البترولية الاستخراجية أو التحويلية أو إنتاج المنتجات البترولية تعتبر نشاط صناعي واسع وذلك من خلال مكانة ومركز هذه الصناعة من مجموع القطاعات الصناعية الأخرى وما تشكله قيمتها من مجموع الإنتاج الصناعي، فالصناعة البترولية في الدول العربية النفطية تساهم بحوالي 60% إلى 90% من مجموع الإنتاج والدخل الوطني لهذه الدول.

ثانيا: أهمية البترول كمورد مالي: إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو ضرائب وسواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للبترول، ورغم أن دور البترول كمورد مالي ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة للنفط التي يعتمد حجم الدخل الوطني فيه أو موازنتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية انظر الجدول رقم (1-1) إلا أنه لا يمكن تجاهل الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الدول المستهلكة لنفط والتي تغذي بها خزائنها.

---

[1]- عبد الرحمان عية، **انعكاسات تقلبات أسعار النقط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2015، ص6.

[2]-**نفس المرجع السابق**، ص7.

ثالثا: أهمية البترول في الصناعة، الزراعة أو التجارة

1. أهمية البترول في القطاع الصناعي:

إن ثلث البترول المستهلك في العالم يوجه لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البيتروكيميائية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80ألف[1].

2. أهمية البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البتر وزراعة" وذلك لسببين رئيسيين هما:

2-1.البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

2-2.استعمال المنتجات البتر وكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي.

2. أهمية البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، ثم تبيع منتجاتها المصنعة في أكثر من100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سنة 1984قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية العربية حوالي27مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها20 مليار دولار، وخلال السنوات1983،1974حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم مقداره110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدها في الفترة نفسها30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.

رابعا: أهمية البترول على الصعيد السياسي

أصبح البترول يشكل سلعة استراتيجية تلعب دورا حاسما في النمو الاقتصادي العالمي وخاصة بالنسبة للدول ذات الاقتصاد المتقدم والتي تعتمد على النفط المستورد، فالمعروف أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطا كبيرا من البترول، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا محرومة منه ،لقد استعمل

[1]-ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009، ص ص 29- 32.

البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة، حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة[1].

المطلب الثالث: تعريف أسعار البترول، أنواعه، محدداته

من خلال التعرف على البترول سنتطرق إلى تعريف السعر البترولي، وكذلك إلى أنواعه، وأيضا إلى محدداته.

أولا: تعريف السعر البترولي

"السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يعادله أو لا يتساوى معه أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال التعريف للسعر فان السعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود"[2].

ويعرف كذلك على أنه "يعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطي السلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة نتيجة تأثيرات عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية وسياسية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائد حينها"[3].

ثانيا: أنواع أسعار البترول

تم استخدام عدة مصطلحات سعريه في السوق البترولية فهي تستخدم كأداة تقييمية لسعر السلعة البترولية في حالاتها المختلفة وفيما يلي سنذكر أهمها وأبرزها:[4]

1. **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا نداود أويل.
2. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو

---

[1]–ضالع دليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2]–فاطمة الزهراء سعيدي، **تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة(1990–2015) وأهم العوامل المؤثرة**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص2.

[3]–لباني يسمينه، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام، القابل للحساب للسنة2002**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص72.

[4]–السعيد رويج، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970–2009)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2013، ص ص3 -4.

فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية.

3. **سعر الإشارة: هذا** النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم ما بين الجزائر وفرنسا في1965م.
4. **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الربح والدخل بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع أو الخسارة.
5. **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا، في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية.

ثالثا: محددات أسعار البترول

1. عرض البترول

1-1.مفهوم عرض البترول:

"يتمثل مفهوم عرض البترول في الكميات التي ترغب وتقدر الدول المنتجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتكون عرض البترول من الاحتياطي الفعلي للدول بالإضافة إلى الإنتاج الفعلي"[1].

[1]-إمام محمد سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

1-2.محددات عرض البترول:

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد العرض البترولي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

أ. **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

ب. **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

ت. **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

ث. **المصادر البديلة للبترول وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

ج. **الحروب والأحداث السياسية: كانت** ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة البترولية الأولى سنة 1973ثم 1979، 1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

ح. **السياسات النفطية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للبترول.

---

[1]-سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، جامعة تلمسان، 2010، ص ص96-97.

2. الطلب على البترول

2-1-تعريف الطلب على البترول:

"عرفت الوكالة الدولية للطاقة(IEA)الطلب البترولي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة ".

"وبالرجوع إلى تعريف العرض البترولي، يمكن إعطاء تعريف للطلب البترولي على أنه يمثل تلك الكميات من السلعة البترولية التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة، لغرض إشباع حاجيات متنوعة سوءا كانت استهلاكية الإنارة، ولأغراض إنتاجية مثل المنتجات البتروكيمياوية"[1].

"الطلب على البترول ليس طلبا ذاتيا، إنما هو طلب مشتق من الطلب على منتجات البترول سواء المشتقات أو المنتجات الصناعية، أو الطلب على البترول كمصدر للطاقة"[2].

2-2.محددات الطلب على البترول

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ. **متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مِؤشرا لمستوى المعيشة.

ب. **يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر:** إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل استخدام البترول كمصدر للطاقة.

ت. **هيكل الناتج القومي:** الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

ث. **المناخ:** يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ[3].

---

[1]-علي العمري، **دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **جامعة الجزائر،2008**، ص37.

[2]-إمام محمد سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[3]-يوسف بيبي **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 32.

المبحث الثاني: الأزمات البترولية خلال الفترة "1973–2013"

تتحرك أسعار البترول بما يشبه فقرات الضفدع، يمكن أن تستقر فترة حول مستوى معين، ثم يستيقظ العالم فجأة ليجد أنه على الرغم من توافر الاحتياطات إلا أن القدرة الإنتاجية، ثم ما يلي من ذلك من إمكانيات التكرير والتوزيع حتى المستهلك النهائي صارت تمثل عنق الزجاجة، وتبدأ الدورة من جديد وبتأثير مجموعة من العوامل تؤدي في الأخير لتقليص الطلب وبالتالي عودة الأسعار إلى الانخفاض بما يشبه الصدمة نحو الأسفل.

المطلب الأول: الأزمات البترولية خلال الفترة(1973–1985)

من أبرز الأزمات التي حدثت في هذه الفترة هما أزمة البترولية عام 1973م وأزمة (1980/1979).

أولا: الأزمة البترولية الأولى 1973

لقد تضاعفت الأسعار في هذه الفترة أربع مرات بين شهري أكتوبر وديسمبر لسنة 1973، وذلك راجع لمختلف التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في تلك الفترة، وأصبحت الدول المنتجة للبترول خاصة الدول العربية هي المزود الرئيسي للبلدان المستهلكة، وهذا ما أدى لخلق تبعية طاقوية للدول المستوردة للبترول[1].

1. أسباب الأزمة البترولية الأولى1973

1–1.انخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971م ب 8٪ بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973م بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للبترول(أي انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي)

1–2.المنافسة العالمية على الطاقة: كانت هناك منافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من البترول الرخيص الذي وجدته البديل الأنسب لرفع مستوى نمو اقتصادها، الذي كان يعاني كثيرا بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية والاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة ، فالولايات المتحدة الأمريكية استهلكت لوحدها 750 مليون طن سنويا وطاقتها الإنتاجية لم تتعدى 450 مليون طن سنويا، هذا ما تطلب منها اللجوء إلى عمليات الاستيراد لتعويض الكميات الناقصة التي تحتاجها، حيث قامت باستيراد36٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي للبترول[2].

---

[1]–قويدري قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009، ص90.

[2]– فضيل لبنى، **الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري(2000–2014)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المدية، 2016، ص48.

3-1.تضاعف قوة الأوبك: خلال سنوات الستينات لم تستطع دول أعضاء الأوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركة النفطية الكبرى نظرا لمحدودية عدد الأعضاء، لكن مع بداية السبعينات تعززت الأوبك بأعضاء جدد، حيث أصبح يمثلها 13دولة منها07 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة، خاصة العربية السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10مليون برميل يوميا، هذا ما مكنها من قدره التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي[1].

2. نتائج الأزمة البترولية الأولى 1973: قد نتج عن هذه الأزمة ارتفاع كبير في الأسعار وما ترتب عليه من أثر سلبي على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، تمثلت فيما يلي:

2-1.قامت واحد وعشرون دولة صناعية كبرى بإنشاء الوكالة الوطنية للطاقة(IEA): للضغط على الارتفاع في الأسعار وذلك من خلال التخفيض من استهلاك الطاقة وتكوين مخزون استراتيجي، تعويض البترول بمصادر طاقوية جديدة بديلة، تشجيع الاكتشافات البترولية.

2-2.ارتفاع مدا خيل الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى: هذا الانقلاب البترولي قد مكن البلدان العربية البترولية من تدفقات مالية هائلة، بمعايير المنطقة التي كان لها أثر بالغ على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدان الوطن العربي.

2-3.من أهم ما حققته الأوبك من خلال هذه الأزمة: هو تحكمها في الإنتاج البترولي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية (الشركات البترولية الكبرى)، إلى جانب كل هذه المكاسب التي حققتها البلدان العربية يضاف إليها النصر السياسي حيث وافق وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية على القرار رقم 242 الذي يطالب بانسحاب الكيان الصهيوني.

[1]-بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية"VAR"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،2010، ص19.

ثانيا: الأزمة البترولية الثانية 1979–1980

بعد سنة 1973م تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى، وأن عنصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة المواقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي، وما كادت أن تختفي اثار الأزمة البترولية الأولى حتى ظهرت أزمة بترولية ثانية سنة 1979[1].

1. أسباب الأزمة البترولية الأولى1979–1980

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة فيما يلي:

1–1.انخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية في إيران إلى تقلص إنتاجها البترولي من 5241.7برميل يوميا سنة 1978م إلى 3167.9برميل يوميا سنة 1979م، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من البترول خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه[2].

1–2.تواصل انخفاض قيمة الدولار: بعد أن قام وزراء مالية الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية بروتنوودز، أدى إلى ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي هذا ما جعل دول الأوبك ترفع من أسعار البترول بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض القدرة الشرائية لعوائدها.

1–3.قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: مع قاعدة مناصفة الأرباح (50/ للدولة صاحبة الأرض و50/ للشركات المشتغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غبر الأمريكية إلى مستويات متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم يدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة[3].

---

[1]– صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، 2003، ص275.

[2]– موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 20010/2009، ص77.

[3]-Ayoub ،le modèle OPEP، Economie de l’énergie، N06 1994, p71 ,81

2. نتائج الأزمة البترولية الأولى1979–1980:

2–1.انخفضت حصة الأوبك في السوق البترولية من 49٪ في سنة 1980 إلى حوالي 39٪ في سنة 1981م إلى 33٪ عام 1982م وهذا الارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك ومثال ذلك تجاوز إنتاج المملكة المتحدة والنرويج 100طن في سنة 1979.

2–2.نظرا لتأثير ارتفاع أسعار البترول الذي انجر وراء الأزمة البترولية الثانية انخفض النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما أدى بالدول الصناعية إلى تخفيض استهلاك الطاقة من 41.7مليون برميل يوميا سنة 1979م إلى 34.1 مليون برميل يوميا عام 1983م، أي أن التخفيض بلغ 22٪. أما الفائض الذي خلقته المنافسة خاصة بين المنتجين الجدد، فاعتمدت عليه الدول المستهلكة كمخزون بترولي استراتيجي للضغط به على دول الأوبك لإجبارها على تخفيض الأسعار.

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول خلال الفترة"1986–2000"

تميزت هذه الفترة بأزمة بترولية معاكسة عام 1986وأزمة بترولية عام 1998.

أولا: الأزمة البترولية المعاكسة 1986

بعد الازدهار الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها عام 1986م تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، لذلك أطلق عليها الأزمة البترولية المعاكسة التي تميزت بفائض العرض عن الطلب.

1. أسباب الأزمة البترولية المعاكسة1989 :

1–1.الغش الممارس بين دول الأعضاء منظمة الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت المنظمة نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يوميا، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال نجد أن نيجيريا وليبيا رفعا حصصهما بزيادة قدرها 200000مليون برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقر ب 1.25 مليون برميل في اليوم[1].

1–2المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة خاصة بريطانيا والنرويج والمكسيك، حيث وصل إنتاج هذه الدول فقط إلى أكثر من 8.6 مليون برميل

[1]–موري سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

يوميا والتي كانت أعطي 15٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي وذلك نتيجة تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية.

1-3.انخفاض الاستهلاك العالمي من البترول وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973م اجبر العديد من الدول الصناعية لتعويض البترول بمصادر طاقوية جديدة كالفحم، والتخفيض من استهلاكها للدول، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك البترول من 41٪سنة 1979م إلى 30٪ سنة 1985م، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال 1985سنة من 8٪إلى 13٪سنة.

2. نتائج الأزمة البترولية 1986

2-1.تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى ببعض الدول إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر.

2-2حاولت دول غير الأعضاء في الأوبك إغراق السوق البترولية لأخذ حصة في الإنتاج العالمي، لكن هذا لم يمنعها من تحمل أعباء استخراج بترولها ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي الذي انخفض إنتاجه من 616.3مليون طن سنة 1983م إلى 607مليون طن عام 1986.

2-3.أدت هذه الأزمة إلى انهيار الشركات البترولية الصغيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة والخسائر المحققة فانخفضت الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية.

2-4.ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2مليون برميل في اليوم سنة 1986م إلى 49.3مليون برميل سنة1987م، وإلى 52 مليون برميل يوميا سنة 1989م[1].

ثانيا-الأزمة البترولية لسنة 1998(الأزمة الأسيوية):

بعد استقرار أسعار البترول خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، تراوحت بين 21 و14دولار للبرميل، بدأت تتآكل عام 1997م حتى وصلت في سبتمبر 1998م إلى أدنى مستوياتها وهو 9.47 دولار للبرميل[2].

[1]-العمري علي، **دراسة تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص21.

[2]-العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، 26.

1. أسباب الأزمة البترولية 1998: (الأزمة الأسيوية)

بعد استقرار أسعار البترول خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، تراوحت بين 21و14 دولار للبرميل، بدأت تتآكل عام 1997م حتى وصلت في سبتمبر1998م إلى أدنى مستوياتها وهو9.47 دولار للبرميل، ونذكر أهم أسبابها التي تمثلت في:

1-1.الأزمة الاقتصادية الأسيوية وضعف الطلب العالمي للبترول: الانكماش الذي مس اقتصاديات بعض الدول الأسيوية (خصوصا دول شرق أسيا) اليابان، كوريا الجنوبية، تايلندا، ماليزيا...الخ وعدم قدرة هذه الأخيرة على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، خاصة ضعف الموقف المالي للمؤسسات المالية والمصرفية فانخفض النمو الاقتصادي لليابان ودول الأسيوية.

1-2.زيادة المخزون البترولي: حيث ارتفع مستوى المخزون البترولي للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق البترول فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

1-3.عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء، فهذا الإنفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة البترول مقابل الغذاء.

2. نتائج الأزمة البترولية1998

من أهم ما نتج عن هذه الأزمة البترولية 1998 ما يلي:

2-1.انخفاض عائدات الدول المنتجة، فكان لتدهور أسعار البترول آثار بالغة على اقتصاديات الدول المنتجة فالدول العربية الأعضاء في الأوبك انخفضت عائداتها البترولية من 108.9مليار دولار عام 1997م إلى 76.1مليار دولار عام 1999.

2-2.انخفاض أرباح الشركات البترولية إلى حد كبير فمثلا انخفضت أرباح شركة تكساسو ب60٪ وشركة أكسون ب 40٪،شيفرون ب 35٪ ما بين الربع الأول لسنة 1998م والربع الأول من 1999م.

2-3.ظهور عدة تغيرات في السوق البترولية منها اندماج الشركات البترولية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير وطنية، فتح السوق البترولية للمنافسة.

المطلب الثالث: الأزمات البترولية خلال الفترة (2001–2013)

ظهرت خلال هذه الفترة عدة أزمات أبرزها أزمة 2001 وأزمة 2004 والأزمة البترولية 2008، ويمكن توضيح تقلبات أسعار البترول خلال تلك الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1–1): تطورات أسعار البترول خلال الفترة "2001–2014"

الوحدة مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أسعار البترول لخامات سلسة الأوبك	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08
السنوات	2008	2009	2010	2011	20120	2013	2014
أسعار البترول لخامات سلسلة الأوبك	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29

المصدر: فضيل لبنى، **الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري(2000–2014)**، مذكرة ماستر، جامعة المدية، 2015، ص54.

أولا: الأزمة البترولية 2000

شهدت أسعار البترول لسنة 2000 ارتفاعا بنحو10دولارات مقارنة بسنة 1999م لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب العالمي عللا البترول، والانخفاضات التي شاهدتها الإمدادات البترولية في بلدان الأوبك، تعرضت أسعار البترول لهبوط حاد خلال سنة 2001م بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتلك السنة، حيث انخفضت إلى أقل من 17 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض عائدات الأوبك البترولية خلال ذلك العام، حيث سجلت حوالي 212.2 مليون دولار بانخفاض قدره 18.5٪ مقارنة بسنة 2000 الأمر الذي كان له الأثر السلبي على النمو في اقتصاديات الدول العربية كما أثر تراجع أسعار الفائدة في المنطقة العربية على برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت النقدي.

1. أسباب الأزمة البترولية 2001

1-1.انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي من 1.0٪ عام 2001، وبذلك تأثرت مستويات الطلب على البترول سلبا باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادي من أهم محددات الطلب على البترول.

2-1.ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزونات في الضغط على أسعار البترول بالانخفاض، حيث شهد إجمالي المخزون ارتفاعا ب 83مليون برميل عام 2001 مقارنة بمستوى عام 2000، حيث وصل إلى 2579 مليون برميل في نهاية عام 2001 وقد بلغ إجمالي المخزون التجاري في نهاية شهر ديسمبر2001 بحدود 4508 مليون برميل أي بزيادة تقدر ب1 ٪عن مستويات عام 2000.[1]

ثانيا: ثورة أسعار 2004

شهد عام 2004م ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 [2]، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام2004، ولعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الأسيوية والصين[3].

1. أسباب ثورة الأسعار 2004

1-1.الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال البترول كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10٪سنة 2004.

2-1.المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 ٪ أي قرابة 8.3٪ دولار للبرميل.

3-1. لاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.

4-1.إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

5-1.تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق أسيا وغيرها.

---

[1]- فضيل لبنى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 55- 56.

[2]-ضياء مجيد الموسى، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص17.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص 03.

1-6.ارتفاع نشاط المضاربات على البترول نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد تعلب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

ثالثا: الأزمة البترولية 2008

شهد عام 2008م تذبذب حاد في الأسعار وذلك راجع بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بطلاها على السوق البترولية بشكل عام، ففي ذلك العام اشتدت المضاربة على أسعار البترول وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى 147دولار للبرميل في يوليو(جويلية) وهو أعلى مستوى لها في التاريخ، إلا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية الكبرى وانهيار شركات الرهن العقاري، وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008إلى ما دون 40دولار للبرميل.[1]

1. **أسباب الأزمة البترولية2008** :

1-1.النمو الاقتصادي والطلب على البترول: يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على البترول خلال 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة البترولية التي شهدتها أسواق البترول خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على البترول زيادة مضطربة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على البترول حوالي 86.7 مليون برميل يومي خلال الربع الأول 2008 أي بزيادة تقدر ب12.45٪ ثم انخفضت إلى 85.5٪مليون برميل يومي خلال الربع الثاني من نفس العام، وقدكانت الزيادة في الطلب العالمي على البترول مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي.

1-2.انخفاض سعر صرف الدولار: إن التغيرات في أسعار صرف الدولار تخلف أثراكبيرا على صناعة البترول العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول.

1-3.انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج: تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج من أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج البترول، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للاستثمار حيث واجهت المشاريع القائمة قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج وتكلفة الكوادر البشرية.

1-4.زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للبترول: وهي شراء البترول بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدلا من استخدامه لأغراض تجارية في الأسواق الآجلة للبترول وهذا ما ميز فترة(2002-2008).

[1]- فضيل لبنى، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

2.نتائج الأزمة البترولية لسنة 2008 م:وقد نتج عن أزمة البترولية لسنة 2008 م:اتخاذ عدد من الحكومات مختلف الإجراءات للتغلب على الآثار السلبية التي أحدثتها تقلبات أسعار البترول سنة2008، أهمها جاء في الجانب التشريعي والرقابي على الأسواق المالية وحركة المستثمرين الماليين، بالإضافة إلى إجراءات ترتبط بتسهيل عملية الاستثمارات في صناعة البترول، كما تم أيضا إنشاء منتدى الطاقة الدولي في جدة سنة 2008بهدف تبادل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تؤثر على استقرار سوق البترول وذلك في إطار الشفافية، من ناحية أخرى أقدمت دول على التفكير بجدية في البدائل الممكنة البترول في حالة استقرار التقلبات الحادة في الأسعار.[1]

[1]– داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000–2010** ، مذكرة ماجستير، تخص تحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2011، ص 96.

المبحث الثالث: أسباب تراجع أسعار البترول والحلول المقترحة للبترول

يعتبر البترول سلعة استراتيجية لجميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها، وبالتالي فهي تواجه خطرا مشتركا وهو خطر أسعار البترول وما يترتب عن ذلك آثار وإشكاليات تلك الدول، خصوصا أن التقلبات في أسعار البترول أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، تؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة له.

المطلب الأول: أسباب تراجع أسعار البترول وآثارها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم أسباب تراجع أسعار البترول والآثار الناجمة عن ذلك

أولا: أسباب تراجع أسعار البترول

تنوعت الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول من النصف الثاني أبرزها تتمثل فيما يلي:

1. **انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم**: لا يزال الاقتصاد العالمي بعيدا عن التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ألمت به منذ أكثر من سبعة أعوام في ظل ارتفاع مستويات المديونيات العامة والخاصة وارتفاع مستويات البطالة، اللذين يؤثران سلبا على مستويات الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري في الدول المتقدمة و النامية رغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تتبناها صانعوا القرار لتجاوز آثار الأزمة، و انعكست هذه التطورات على معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ في المتوسط نحو 2% خلال الفترة(2008-2014) مقارنة بنحو 4% لمعدل النمو المسجل خلال الفترة (2003-2007)، وتشير التقديرات الدولية إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في 80% من دول العالم في الآونة الأخيرة لا تزال أقل من مثيلاتها المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية، و هو ما قد يلمح إلى جوانب ضعف هيكلي في الاقتصاديات المتقدمة و النامية لا تزال تدفع بمسار النمو العالمي إلى الاستقرار عند مستويات منخفضة من الناتج، و يؤكد في الوقت ذاته الحاجة إلى تبني إصلاحات هيكلية من شأنها حفز معدلات النمو و رفع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، ومن المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تحسنا طفيفا عام 2015، مع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.5% خلال عام 2014،و هو نفس المستوى المسجل تقريبا عام 2013وفق التقديرات صندوق النقد الدولي، فيما بلغت تقديرات كل من البنك الدولي و الأمم المتحدة الأمريكية لمعدل عام 2014 نحو2.6%، وبارتفاع طفيف مقارنة بالنمو المسجل خلال

عام 2013، و يشير هذا النمو المحدود إلى استمرار الصعوبات التي تواجه تعافي مستويات النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية.[1]

2. **تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار:** منظمة الأوبك هي منظمة دائمة تأسست في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر1960 من طرف الدول الخمس المؤسسة (إيران، العراق، الكويت، العربية السعودية، فنزويلا)، وانضمت إليها فيما بعد قطر(1961)، أند ونيسا(1962)، التي علقت عضويتها من جانفي2009إلى ديسمبر2015، ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة(1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا(1971)، الإكوادور(1973)، التي علقت عضويتها من ديسمبر1992إلى أكتوبر2007، أنغولا(2007)و الغابون(1994-1975).

ويمكن تلخيص مجمل الأهداف الرئيسية لمنظمة الأوبك فيما يلي:

أ. تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء،

ب. ضمان إمدادات فعالية واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة،

ت. ضمان عائد عادل على رأس المال للشركات المستثمرة في صناعة النفط،

ث. العمل على رفع أسعار البترول واستقرارها في السوق الدولية،

ج. مواجهة الاحتكارات الأجنبية في السوق الدولية البترولية،

ح. العمل على ضمان دخل ثابت من البترول لدول المنظمة وحقوقها،

خ. العمل على الحصول على تكنولوجيا التكرير من الدول المتقدمة،

د. وضع حد لنشاط الشركات الأجنبية داخل المنظمة أو على الأقل مراقبة نشاطها.[2]

تضطلع منظمة الأوبك باعتبارها اتحاد لمنتجين النفط بدور أساسي في السوق من خلال العمل على توازنه، وضمان استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة، وحتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء المنظمة.

يعتبر سلوك غير طبيعي لمنظمة الأوبك سببا في تراجع أسعار النفط، ففي ظل الأهداف السابقة و وظيفتها الرئيسية، كان من المفترض أن تتدخل الأوبك لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فتخفض

---

[1]-أمينة بوزار، **أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر200-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة المدية،2016، ص ص32 -33.

[2]-فاطمة الزهراء خليلي، **أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصاديات المصدرة له حالة الجزائر1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المدية، 2016، ص7.

العرض عندما يقل الطلب و هو الدور الذي ظلت تمارسه المنظمة لفترة طويلة، و من ثم استيعاب النمو في العرض لتخفيف الضغوط على الأسعار، عملت الأوبك في تراجع أسعار على الإبقاء على حصتها الحالية من الإنتاج، بدلا من الحد من ضغوط العرض في السوق، وهي سياسة جديدة تلخصت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية، بدلا من الدفاع عن الأسعار، الأمر الذي تسبب في انخفاض الأسعار بصورة أكبر، و كان القصد من ذلك محاولة إجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، لم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما بدأ بعض الأعضاء "أوبك" في تقديم خصومات سعريه للمستوردين، على سبيل المثال قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط، الذي تبيعه لمشتريها الرئيسين في آسيا و الولايات المتحدة، وقد تبعتها إيران و العراق و الكويت، وقد شبه بعض المراقبين ما يحدث على أنه حرب أسعار داخل الأوبك، ويعزي توجه كبار المنتجين السابقين إلى هذا اتجاه إلى تمكنهم من بناء احتياطات مالية كبيرة تمكنهم من تحمل تأثيرات تراجع الأسعار، قومن الواضح أن المملكة العربية السعودية مثلا مستعدة لتحمل الأسعار المنخفضة حتى لا تخسر عملائها في مناطق الاستهلاك الكبرى في العالم، وأن الإستراتيجية تركز اليوم على الحصة، بغض النظر عن التأثير على السعر، وذلك لأنها تنظر إلى تأثير السعر على أنه تأثير وقتي، وأن الأسعار ستميل نحو الارتفاع لاحقا، و العوامل التي تساند الإستراتيجية السعودية في هذا الجانب هي وفرة الاحتياطات، التي تكونت عبر السنوات الخمسة عشر الماضية، وانخفاض أسعار النفط على المملكة تعد محدودة في الوقت الحالي، ولكن من المؤكد أن هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تستمر على المدى المتوسط لأن الإنفاق الجاري في المملكة بلغ مستويات لا يمكن استدامتها دون سعر مرتفع للنفط من ناحية أخرى، فقد برز الدور الكبير للدول المنتجة للنفط خارج المنظمة مثل روسيا في إغراق السوق النفطية بكميات إنتاج كبيرة، فضلا عن عودة إيران لتصدير النفط بدية من النصف الثاني من سنة2015، ومن المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للدول المنتجة و المصدرة للنفط خارج الأوبك من نحو 49 مليون برميل يوميا سنة2002 إلى 66 مليون برميل يوميا حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، ويتطلب ارتفاع الأسعار تعاون المنتجين من الأوبك وخارجه، وقد لا تتماشى

السياسة الحالية للأوبك الهادفة على إجبار المنتجين من الخارج على تخفيض الإنتاج للتعاون معها كما هو الحال مع روسيا و إيران و ذلك من منطلق سياسي و ليس اقتصادي[1].

3. **تزايد إنتاج النفط الصخري:** بفضل إنتاج النفط الصخري تحولت الولايات المتحدة من واحد من أكبر مستهلكي النفط إلى واحد من أكبر منتجيه، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية و روسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات استخراج النفط الصخري فضلا عن الأنواع الأخرى من النفط صعب الإنتاج، مثل نفط المياه العميقة، وهو ما مكن أكبر مستورد للنفط من إحلال النفط المحلي محل جانب كبير من النفط المستورد، ونتيجة لذلك استعادت الولايات المتحدة الأمريكية طاقتها الإنتاجية في الثمانينات، إلى الحد الذي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الاستغناء عن كميات كبيرة من النفط المستورد من الخارج، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط[2].

4. **انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية:** تراجع تأثير المخاطر الجيوسياسية في العالم على العرض العالمي من النفط، فقد ظلت الأسعار مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المعاملين على المخاطر الجيوسياسية المحيطة بالسوق، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر، بصفة خاصة في الدول المنتجة للنفط في المنطقة و بالتحديد العراق وليبيا، إلى التأثير سلبا على العرض العالمي من النفط، غير أنه بدأ من الواضح أن حالة القلق من هذه المخاطر لم يكن لها مبرر عملي، حيث لم تتحول هذه المخاطر إلى واقع فعلي على الأرض يمكن أن يهدد تدفقات النفط من مكامنه إلى أسواق المستهلكين، فالإنتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، واستمرت هذه الدول في الضخ عند مستويات مرتفعة، مما أدي إلى تزايد العرض في السوق في الوقت، الذي يتراجع فيه الطلب، فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان الماضي ثلاثة أضعاف تقريبا إلى900ألف برميل يوميا، على الرغم من أن ذلك يمثل نحو 60% فقط من الإنتاج الطبيعي لليبيا كما أن الصراع مع تنظيم

---

[1]–عماد غزازي، **تراجع وانهيار الأسعار النفط "الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيي فارس، المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28، 2015 ص ص 7 -8.

[2]–عيس الحبيل، الصالح، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، الكويت، العدد 135، كويت، ص ص8-9.

"داعش" لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق، وهو ما أدي إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر، وبالتالي هدوء الضغوط على الأسعار نحو ارتفاع وبدء تراجعها[1].

5. **ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار:** تتأثر أفاق الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، المدفوعة عموما بتوقعات العودة السياسية النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية و إن كانت بدرجة أقل من تأثيرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية و الطلب الخارجي، و من المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أفغانستان، وباكستان وآسيا الوسطي و خاصة في دول المجلس التعاوني الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف المربوط بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار، ارتفاع الدولار سيخفض أسعار النفط لأسباب عديدة منها أنه سيخفض تكاليف الإنتاج، مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول "أوبك" في الماضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب الارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة، في الوقت نفسه سيصبح النفط غاليا في أوربا و آسيا و سينخفض الطلب عليه فكلما ارتفع الدولار الذي سيسعر به النفط انخفضت عملات الدول، الأمر الذي يرفع سعر النفط داخل هذه الدول و علينا أن نتذكر أن ارتفاع الأسعار في أوربا و آسيا يختلف عن ارتفاعه في أمريكا، ليس بسبب اختلاف السلوك فكلما قام العمال بإغلاق طرق لندن و باريس و بروكسل في عام 2000، فإنهم سيقومون بذلك مرة أخرى عندما يحسون بضغط ارتفاع الأسعار و علينا أن نتذكر أن ما حصل في عام2000 لم يكن نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وإنما نتيجة ارتفاع أسعار النفط مقيمة بالدولار في تلك الفترة لم تكن مرتفعة كثيرا مقارنة بتاريخ أسعار النفط[2].

---

[1]- عثمان عثمانية، **آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت**، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "الحلول والمخاطر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015، ص ص7- 8.

[2]-إيمان حيلولة، **انهيار أسعار النفط"الأسباب والحلول"، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له"المخاطر والحلول** "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28، ص ص12- 13.

ثانيا: آثار تراجع أسعار البترول

1. آثار انخفاض أسعار البترول على الدول النامية غير المصدرة للبترول:

أحدثت أزمة انخفاض أسعار البترول ضررا بالغا باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو:

1-1.أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار.

1-2.أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عنه انكماشا داخليا كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانهيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).

1-3.تضررت الدول النامية غير المصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية[1].

2. آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة للبترول:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

2-1.انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.

2-2.تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية

[1]-عبد الرحمان دخلي، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1986-2014**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص13.

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط إيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي[1].

المطلب الثاني: الحلول المقترحة للبترول

تشكل الطاقة المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية، فالمتتبع لأنماط واستخدامات الطاقة تاريخيا يجد أن لكل درجة تطور حضاري إنساني استعمالا لنوع وشكل معين من أشكال الطاقة المتجددة كما تعتبر هذه الطاقات المتجددة وكذلك الغاز الصخري من بدائل البترول.

أولا: الطاقة المتجددة

1. مفهوم الطاقة:

"الطاقة هي الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر وسعادة ورفاهية أمثل كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض ومنه قياس مدى تقدم الإنسان من قدرته على التحكم بالطاقة والاستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل نتائج"[2].

[1]–يوسف بيبي، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص ص 48 - 49.

[2]–هشام حريز، **دور إنتاج الطاقة المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص 70 -71.

2. مفهوم الطاقات المتجددة:

"الطاقات المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد، ومخلفاتها تحتوي على ملوثات أو نفايات مثل غاز ثاني أكسيد الكربون أو مواد مشعة، وهي كذلك مصادر طبيعية قد تكون محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار "[1].

2-1. خصائص ومميزات الطاقة المتجددة:

أ. متوفرة في معظم دول العالم.

ب. مصدر محلي لا ينتقل، ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق الريفية واحتياجاتها.

ت. نظيفة ولا تلوث البيئة، وتحافظ على الصحة العامة.

ث. اقتصادية في كثير من الاستخدامات، وذات عائد اقتصادي كبير.

ج. ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب وانتظامه.

ح. تحقق تطورا بيئيا، واجتماعيا، وصناعيا، وزراعيا، على طول البلاد وعرضها

خ. تستخدم تقنيات غير معقدة ويمكن تصنيعها محليا في الدول النامية[2].

2-2. مصادر الطاقة المتجددة:

يمكن تقسيم مصادر الطاقة المتجددة إلى ما يلي:

أ. الطاقة الشمسية: إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للبترول التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة، لذلك نجد دولا عديدة قامت بتطوير هذا المصدر و وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه، وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة و التدفئة والتبريد كما يجرى في كل من أوربا وأمريكا وإسرائيل، أما في دول العالم الثالث فتستعمل لتحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، وتجرى الآن محاولات جادة الاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في إنتاج الكهرباء وتتميز الطاقة الشمسية بمميزات تجعلها الأفضل بين جميع أنواع الطاقات الأخرى كونها طاقة هائلة يمكن

---

[1]-سليمان بوفاسة، **تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل لطاقة عن الطاقة الأحفورية**، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له " المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015، ص8.

[2]-محمد يونس داليا، **تقييم سياسات وتصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته علميا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص ص 241- 243.

استغلالها في أي مكان تشكل مصدرا مجانيا للوقود الذي لا ينضب، طاقة نظيفة لا تنتج أي نوع من أنواع التلوث البيئي[1].

ب. **الطاقة النووية:** الطاقة النووية هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية وهي طاقة ترتبط بين مكونات النواة أي بروتونات أو نيترونات، وهي تنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة، وتؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا[2].

ت. **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح):** الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح واستخدمت طاقة الرياح أقدم العصور سواء في تسيير السفن الشراعية، وإدارة طواحين الهواء لطحن الغلال والحبوب وغيرها، ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة "طواحين هوائية" ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية وبالإمكان حسب تقديرات المقاييس العالمية توليد 20مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهي أضعاف قدرة الطاقة المائية[3].

ث. **الطاقة المائية:** وهي استخدام الماء الجاري ومساقط المياه لإنتاج الطاقة، وتعتبر من أنظف الطاقات المتجددة و الأكثر كفاءة لإنتاج الكهرباء، وقد لعبت دورا هاما و رئيسيا في تنمية المجتمعات البشرية في كافة أنحاء العالم، وحاليا فإن حوالي19%من إنتاج الكهرباء في العالم يأتي من استغلال طاقة المياه، وعلى الرغم من أن التوسع في استخدامها قد يترك آثار بيئية سلبية مثل استغلال الأراضي الجيدة و التي تكون عادة قريبة من مساقط المياه وكذلك التبخير و التأثيرات المناخية و الترسبات و غيرها إلا أنها ستبقى كأحد مفاتيح الحل

---

[1]–سامية سعداوي، **حتمية انتقال الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تقلبات أسعار النفط**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص2.

[2]–فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة للثروة النفطية**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر يومي 7-2015/10/8، 2015، ص3.

[3]–بختة بطاهر، **مخاطر ومنافع بدائل النفط في الاقتصاد الريعي**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار وأسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015 ص5.

لإنتاج الطاقة الكهربائية في المستقبل، نظرا لتوفر مصادر الطاقة الكهربائية في مناطق ذات النمو السكاني العالي في آسيا وأمريكا اللاتينية حيث الطلب على الطاقة في ازدياد[1].

ويمكن تعريفها على أنها ''هي الطاقة المعنية عندما تتحرك أو تتراكم للسوائل غير قابلة للانضغاط مثل مياه العذبة، (السد) أو مياه البحر هذه الحركة تنتج الأعمال الميكانيكية يستخدم مباشرة أو تحولها إلى كهرباء[2] والتي تظهر من خلال أنواع الطاقات التالية":[3]

- **طاقة الحرارة من المحيطات**: تعتمد الطاقة المستمدة من تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات على المحيط لكونه يشكل مساحة واسعة لتجميع الطاقة، وتكمن الفكرة في استغلال الفارق في الحرارة بين سطح المحيط في المناطق الاستوائية والتي تقدر ب 25 درجة مئوية، حيث تقدر مساحة المحيطات التي يمكن استغلال طاقة الفارق بين سطحها وعمقها 60 مليون كلم ^{2} أي أن الجهد المتوفر من هذه الطاقة يساوي ضعفي المتوفر من طاقة المد والجزر وطاقة الأمواج أو طاقة الرياح.
- **طاقة المد والجزر**: إن ارتفاع منسوب من مياه البحر وانخفاضه يمكن استغلاله كمصدر هام من مصادر الطاقة المتجددة، فقد استخدم المد والجزر لتوليد الطاقة منذ القدم في بريطانيا وفرنسا حيث كانت تتوفر على مطاحن للحبوب تعمل بتدفق مياه البحر أثناء المد والجزر، أما حاليا فإنها تستخدم لتوليد الكهرباء تديرها مياه تصب من أعالي السدود.
- **طاقة الأمواج**: وهي عبارة عن طاقة حركة الأمواج عند تحركها أماما وطاقة الوضع لهذه الأمواج في إزاحتها رأسيا كلما مرت الموجة على نقطة معينة، حيث يكون أعلى تركيز لطاقة الأمواج بين دائرتي عرض 40إلى 60 درجة في كل من نصفي الكرة الأرضية (الشمالي والجنوبي) وكذلك الساحل الغربي من أوربا وأمريكا.

ج. **الطاقة الجوفية**: يتمثل مبدأ حرارة الأرض الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة لاستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء حيث ترتفع الحرارة أساسا من سطح الأرض نحو باطنها و ارتفاع درجة الحرارة يتغير حسب

---

[1]-يحي مناصري، **الاتصال المؤسساتي والطاقات المتجددة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر و الحلول" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر،يومي7-2015/10/8، 2015، ص7.

[2]-Zahi Mohamed Lamine, **Les POTENTAITES DE LALGERIE ENENEREGIESRENOUVELABLES**, Université Médéa, Algérie, 2015 p , p7, 8.

[3]- فريدة بن عياد، **واقع الطاقات المتجددة" المنافع والآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-/20152015/10، ص19.

العمق و يتم إنتاج هذه الحرارة أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة الأرضية و لا يتم الحصول على هذه الحرارة إلا إذا كانت المكونات الجيولوجية لباطن الأرض تحتوي على مسامات نفوذية تحتوي على طبقات خازنة للماء طبقات جوفية بها ماء أو بخار ماء.[1]

ح. **الطاقة الحيوية:** الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سوءا النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي، ويعرف على أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80 كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.[2]

ثانيا: الغاز الصخري

1. مفهوم الغاز الصخري:

"الغاز الصخري (Shale Gaz) هو غاز طبيعي يتولد داخل الصخور التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة و الضغط، و يحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه، و لهذا السبب يصنفه المختصون بأنه غاز غير تقليدي، وكما هي حالة الغاز الطبيعي "التقليدي"، ويكون الغاز الصخري إما جافا أو غنيا بالسوائل، و منها الإيثان المفضل في صناعة البترو كيماويات"[3].

2. أسباب اللجوء إلى الغاز الصخري

يعد الغاز الصخري موردا جديدا من عائلة المحروقات، موردا يعلن إشراق عهد جديد من استخدام المواد الأولية، لكن مع ذلك فاستخراج هذا النوع من موارد المكلف جدا، لم يكن ممكنا إلا من خلال تزايد أسعار البترول والغاز الطبيعي.

---

[1]-نسيمة أميرة موسى، **الانهيار المؤسساتي والطاقات المتجددة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط علة اقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص9.

[2]-محمد مداحي، **فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات و دعما للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر و الحلول"كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015، ص5.

[3]-سارة زيتوني، **التأصيل النظري للغاز الصخري "بين مضار استخراجه ورد المؤيدين"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015، ص4.

يقترب المخزون العالمي العامي الحالي من البترول و الغاز الطبيعي إلى نفاذه، وخاصة في مجال تأثير شركات نفط غربية في الكميات الهائلة المستخرجة كل عام، وتكاليف الاستخراج المرتفعة و الأكثر خطرا يوما بعد يوم، بالإضافة إلى كون المحروقات المادة الأولية الأكثر استهلاكا من طرف الشركات المصنعة فتدخل المحروقات في إنتاج العديد من السلع كالسيارات و البواخر و الطائرات و أجهزة التلفاز و الحاسوب و حتى هواتفنا النقالة، فهي مواد يتزايد الطلب عليها عام بعد عام، و بالتالي فالغاز الصخري يعد موردا فتيا في عائلة المحروقات لطالما لجأ إليها الإنسان منذ عدة عقود لإشباع مختلف احتياجاته[1].

3. تقنيات استخراج الغاز الصخري:

وتتمثل أهم التقنيات المستخدمة في استخراج الغاز الصخري فيما يلي:

3-1.تقنية التكسير المائي: هي وسيلة غير تقليدية لاستخراج الغاز الصخري و تسمى كذلك بالتصديع الهيدروليكي، وقد تم استخدام هذه التقنية في عام 1949في ولاية أوكلاهوما الأمريكية، ونظرا لكون الغاز الصخري ينشأ داخل الصخور ويبقى محبوسا داخل تجويفاتها يتم استخدام تقنية معقدة لاستخراجه تتضمن المزاوجة بين الحفر أفقيا تحت الأرض مسافة قد تصل إلى ثلاثة كيلومترات من أجل الوصول إلى أكبر مساحة سطحية ملامسة للصخور وتكسير تلك الصخور هيدروليكيا بواسطة خليط سائل مكون من مزيج الماء و الرمل و بعض الكيماويات (يتكون من سائل التكسير من95 ماء 5،4 رمل، 5،0 مواد كيمائية مضافة)يضخ تحت ضغط عال جدا في الأرض لتحرير الغاز من خلال تحطيم الصخور الحابسة للغاز أو إحداث شقوق خلال مساماتها، ويلزم لاستخراج الغاز الصخري حفر الآلاف من الآبار عموديا، فإذا عثر على الغاز الصخري و تتضمن ثلاث خطوات رئيسية تتمثل فيما يلي:

أ. **الحفر العمودي والأفقي للبئر حسب الحاجة:** فصخور تتربع على مئات الكيلومترات المربعة وعلى عمق يفوق المائة متر، لذلك الحفر العمودي للآبار يعد غير كاف فيتم اللجوء إلى الحفر الأفقي، يبدأ حفر البئر بشكل عمودي ثم تتم إمالته تدريجيا حتى تلامس أداة الحفر الطبقة المستهدفة بشكل أفقي، وعند انتهاء الحفر تكون الصخور المحيطة بالبئر الأفقي قد تكسرت في العديد من المواضيع.

[1]-عبد الرؤوف قمبور، **الغاز الصخري في الجزائر "فوائد وأضرار"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص5.

- استخدام انفجارات متتالية صغيرة لإنشاء مجموعة من الكسور في المناطق المحيطة بالبئر، وبعدها يتم عزل الأقسام على طول البئر الأولية، وباستخدام تقنيات متطورة تعتمد على التقاط التذبذبات الصوتية يتم تحديد إلى أي مدى وبأية اتجاهات تصدع الصخر نتيجة الضغوط التي سببتها الانفجارات.
- يتم حقن السائل المتكون من الماء أو من الرمل والمواد الكيمائية تحت الضغط عال جدا (حوالي 1050كلغ لكل متر مربع) لتوسيع الكسور في البئر الأولية ومدها حتى تصل الشقوق إلى الطول المطلوب 200-300متر، ويحتوي هذا السائل إلى العمق فإن ذلك سيساعد على تحرير الغاز بالكميات المطلوبة.

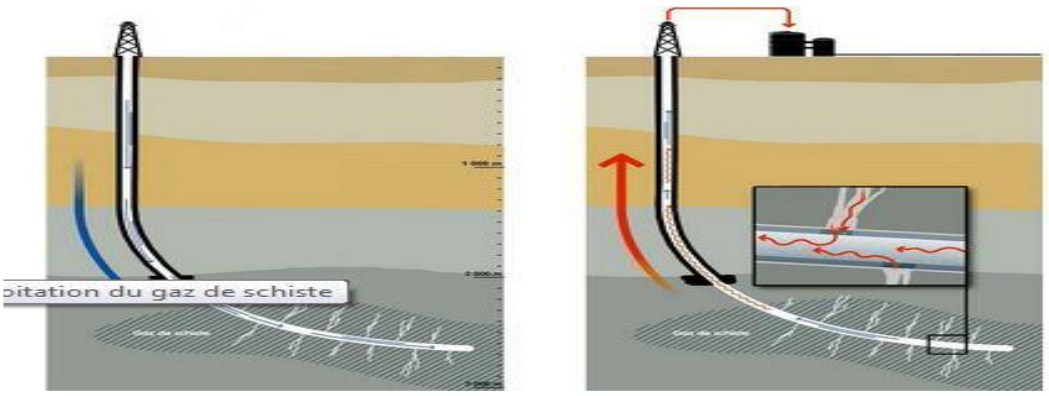
3-2.تقنية الحفر الأفقي: إن التقدم الكبير الآخر الذي منح الغاز الصخري آفاقا واعدة تمثل في تقنية الحفر الأفقي، هذه التقنية في حد ذاتها ليست بجديدة إذ يجرى العمل بها في جميع أنحاء العالم فارتفاع المثير في نسب إنتاج الآبار الأفقية مقارنة بالآبار العمودية يبرر تكلفتها الباهظة فأغلب هذه الآبار مبطن بأنابيب فولاذية مغلقة بالإسمنت، وسواء كانت مبطنة أم لا، فإن معظم هذه الآبار تنجز عن طريق ما يعرف بعمليات الإكمال متعدد المراحل و التي تعتبر تقنية تتمثل في عزل المناطق المنتجة من البئر و من ثم تصديعها هي دون سواها.

أ. **تقنية الحفر متعدد الأذرع:** ويتم خلالها حفر عدة آبار وإكمالها انطلاقا من منصة واحدة، وهذا من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الطرقات ويقلص من جملة آثار العمليات التي تكون شديدة الوطأة خاصة على الأماكن المأهولة والأراضي الزراعية وغيرها من المناطق الحساسة بيئيا، وهناك أيضا تقنيات أخرى، بعضها يتطلب استخدام الماء كسائل مضغوط كالهليوم وثاني أوكسيد الكربون والنتوجين وحتى البروبان كبديل مناسب يفي بالغرض، لكن مخاطره كبيرة يسبب قابليته للاشتعال، ويمكن أيضا استخدام هذا النوع من الغاز، فهي لا تستلزم مواد كيمائية، لكنها تنطوي على مخاطر كبيرة بسبب ما قد تحدثه من انفجار ثانوي على سطح الأرض.

كذلك يمكن استخدام طريقة تحطيم الصخور حراريا عبر سحب المياه منها، ما يؤدي لانكماشها وتفجرها، لكن الآثار الجانبية لهذه الطريقة غير معروفة، وأيضا هناك طريقة القنص الكهربائي التي تستلزم قطبين كهربائيين

لتوليد تيار في قناة الماء، ما يولد ضغطا على الصخرة يؤدي إلى تصدعها، لكنها هذه الطريقة غير فعالة بشكل جيد[1].

الشكل رق(2-1) تقنيات استخراج الغاز الصخري.



المصدر: حنان سعدي سياف،**عرض للتجربة الأمريكية في مجال الغاز الصخري كبديل طاقوي**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر،يومي 7-5015/10/8، 2015، ص9.

المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية

لسعر البترول علاقات متشابكة مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية، سنركز على بعضها لأهميتها:

أولا- سعر البترول و التضخم :لشرح كيفية تأثير تغيير أسعار البترول على النشاط الاقتصادي، فهناك مجموعة من الآليات المحتملة التأثير، عن طريق زيادة تكاليف المداخلات، وزيادة عدم اليقين في الاستثمار، والتي بمثابة صدمة لمستوى الأسعار الإجمالية وعموما العلاقة بين أسعار البترول و التضخم هي علاقة طردية، فأسعار البترول تنعكس على تكاليف الإنتاج و بالتالي على أسعار المنتجات النهائية، و بالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن البترول يدخل كمادة أولية في الصناعة و الزراعة و قطاع الخدمات و تعتبر أسعاره تكليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات، و من جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة[2].

---

[1]-نسيمة شراطي، **الغاز الصخري كطاقة بديلة في الجزائر بين الضرورة الاقتصادية والهاجس البيئي**، الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص ص6-7.

[2]-كمال باصور، **آثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2014)**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له " المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015، ص5.

ثانيا– علاقة سعر البترول بالذهب: لا يمكن الحديث عن أسعار البترول بمعزل عن الحديث عن تأثيره وتأثره بالذهب مع الفارق الكبير بينهما في جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتى تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وإن فقد الذهب وظيفته كعملة متداولة، إلا أنه أصبح يحتفظ به كاستثمار، كما أصبح يستخدم في المضاربات، أما البترول فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة و الدخل للعديد من دول العالم خاصة تلك التي تصدره، وبما أنهما مصدران للثروة، فقد نشأت بينهما علاقة وثيقة وإن كانت عكسية، فمن الملاحظ بصفة عامة أنه كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت أسعار الذهب و العكس صحيح، بالرغم من أنهما ليست سلعتين مكملتين لبعضهما وليستا بديلتين، وإنما هما سلعتين مستقلتان عن بعضهما تماما، و العلاقات بين أسعار السلع تتحدد عادة على أساس إما لأنهما بديلتين، حيث يزداد الطلب على إحداهما عندما يرتفع سعر آخر والعكس صحيح، وإنما لأنهما مكملتين لبعضهما، فيزداد الطلب على إحداهما عندما يزداد على الأخرى، أما إذا كانت مستقلتين عن بعضهما كما هو في حال الذهب و البترول، فمن المتوقع ألا تكون هنالك علاقة بينهما، وهناك العديد من الأفكار التي طرحت لتفسير ذلك، ولكن أكثرها قبولا هي أنه عندما ترتفع أسعار البترول تنخفض أسعار الذهب لأن الدول الصناعية المستوردة للبترول، وهي التي تمتلك احتياطي كبير من الذهب، تبيع جزءا منه لكي تتمكن من شراء ما تحتاجه من البترول فيزداد العرض من الذهب مما يقلل سعره، وعندما تنخفض أسعار البترول تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطاتها منه مما يزيد الطلب عليه، وبالتالي يرتفع أسعاره، ولكن انخفضت أسعار الذهب في أواخر التسعينات من القرن العشرين المنصرم بالرغم من انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة، لأن العديد من الدول، و من أهمها بريطانيا صاحبة أكبر احتياطي من الذهب، قررت أن تبيع نصف من احتياطها، وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10 مما لديه من الذهب لتمويل البرامج التي يعتزم تنفيذها لتخفيض ديون الدول النامية، وكل ذلك زاد من عرض الذهب بدرجة كبيرة مما قلل أسعاره في وقت كانت فيه أسعار البترول تنخفض أيضا، إلا أنه مع توجه أسعار البترول نحو الارتفاع في السنوات الأخيرة، يبرز التساؤل، هل يحتمل أن تتجه أسعار الذهب نحوى الانخفاض أم ستظل تتجه نحو الارتفاع كما هو حاصل الآن وهنا يرى الاقتصاديين أن هذه العلاقة ستصبح طردية بما يعرف بمصيدة الذهب حيث ستعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب إلى طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة، في خطورة منها امتصاص الفوائض المالية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول[1]

[1]–قويدري قوشيح بوجمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72- 73.

ثالثا–سعر البترول و الدولار: يقوم سعر البترول في كل دول العالم بالدولار الأمريكي، والعلاقة بين أسعار البترول و الدولار معقدة، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار البترول، يسهم ارتفاع أسعار البترول في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات البترول الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، كما أن فهم هذه العلاقة يتطلب أما تسعير البترول بغير الدولار، أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على البترول و كلا الحلين غير وارد في المستقبل المنظور(حتى العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين)، حيث أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية لا يمكن فصلها لأن الحلول المتمثلة في تسعير البترول بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على البترول غير ممكنة حاليا، و على المدى القصير، يسهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق البترول، و الذي يسهم بدوره في ارتفاع أسعار البترول وزيادة ذبذبتها، وعلى المدى الطويل يسهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج البترولي بينما يسهم في زيادة النمو على الطلب على البترول، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار البترول، وهذا الارتفاع لا يعني بالضرورة أن يكون نافعا للدول المنتجة لأن الهدف من ذلك هو أن تشتريه عوائد البترول وليس ارتفاع سعر البرميل.[1]

رابعا: علاقة سعر البترول بالتنمية الاقتصادية: من الناحية النظرية كلما زادت الثروة البترولية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي دالة في عنصر العمل، رأس المال، التطور التكنولوجي ودالة متزايدة كذلك في عنصر الأرض(التي يدخل صمنها البترول)، كما أن عمليات التنمية الاقتصادية تعتمد على استخدام المكثف للطاقة و المعادن بما فيها البترول، لذلك فكلما كان البلد منتجا للبترول أصبحت عملية التنمية الاقتصادية فيه أيسر من غيره، سواء من خلال الاعتماد على البترول ومشتقاته في مشاريع التنمية أو من خلال توظيف عوائد البترول لتمويل التنمية فيه، وهذا يتضح أنه كلما ارتفعت أسعار البترول تتوفر لدى الدولة الموارد المالية اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية، لكن من الناحية العملية تشير الدراسات الميدانية إلى أن التنمية في البلدان غير البترولية أسرع بأربع أضعاف منها في البلدان البترولية، التي تعتبر أثر هشاشة من الناحية الاقتصادية مما يجعل العلاقة بين وجود الثروة البترولية و التنمية الاقتصادية سلبية، لأنها ترتبط بسوء تخصيص العوائد البترولية لبرامج التنمية وتراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة رغم ارتفاع أسعار البترول بما يعرف بالمرض الهولندي، حيث أن البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية تنمو بوتيرة أبطأ من غيرها، وكمثال

[1]–كمال باصور، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

علي هذا في نيجيريا رغم الثروة البترولية الكبيرة إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها يحتل المرتبة209 عالميا[1].

[1]-كمال باصور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5- 6.

خلاصة

من خلال دراستنا حول دراسة السعر البترولي بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى معنى البترول الذي يثير النقاش في ميدان السياسة، ثم انتقلنا إلى السعر البترولي الذي يتحدد بمجموعة من العوامل التي تؤثر على العرض والطلب البترولي إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترول معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.

وتطرقنا في المبحث الثاني حول الأزمات خلال فترات متتالية التي أكدت الضعف في الاقتصاد الجزائري وقابليته الكبيرة لتأثر بالصدامات الخارجية.

أما في المبحث الثالث حاولنا دراسة الأسباب التي أدت إلى تراجعه، ثم تطرقنا إلى الحلول لحل تراجع أسعار البترول وذلك لمعرفة واقع مجهودات الحكومة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة التي تهدف من خلالها تغير صورة الجزائر باعتمادها عليها التي تسمح ببناء هيكل اقتصادي قوي ينعكس إيجابيا على التنمية، باعتبارها إحدى الدول الغنية بهذه المصادر خصوصا الطاقة الشمسية، وأيضا التطرق إلى الغاز الصخري الذي يعتبر أحد الحلول، وأسعار البترول لديها علاقة ببعض المتغيرات الاقتصادية، وكل منهما يتأثر بالآخر.

تمهيد:

تعتبر الجزائر دولة يقوم ريعها الاقتصادي على البترول حيث يعود اكتشافها للبترول إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطرا وخاصة في الخمسينات والسبعينيات إلى أن أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها.

إن الجزائر تمتلك إمكانيات ومن بينها الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل التي لها دور بارز.مكنها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي، ومن خلال دراستنا سنتطرق في دراستنا لتطور السياسة المالية في الجزائر، حيث تعتمد في تغطيت حاجاتها على البترول فأكيد أي تذبذب في أسعار هذه الثروة سوف يأثر على الاقتصاد الجزائري ويظهر من خلال تأثيرها على أدوات السياسة المالية والتوازنات الكلية الاقتصادية.

وستناول في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**: قطاع البترول في الجزائر
- **المبحث الثاني**: تطور السياسة المالية وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"
- **المبحث الثالث**: انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الخارجية والداخلية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

يحتل القطاع البترولي الصدارة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية، باعتبار اقتصادها اقتصادا ريعيا، فهي تعتبر من الدول المنتجة له، وأغلب صادراتها تتمثل في المحروقات، حيث تمثل هذه الأخيرة النسبة الغالبة 98% من صادراتها، وتعتبر المساهم الرئيسي للدخل الوطني بذلك يشهد هذا القطاع اهتماما بالغا في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: اكتشاف البترول في الجزائر

شهد القطاع البترولي في الجزائر تطورات مختلفة منذ اكتشافه، بداية من اكتشاف البترول إلى تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها.

أولا-اكتشاف النفط في الجزائر: يعود اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين وأول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913م في ولاية غليزان حيث كانت هذه الاكتشافات عرضية لا تدخل حيز مخطط البحث والتنقيب وفي عام 1946م اكتشفت شركة فرنسية أول حقل بترولي في واد قطربي غرب عين صالح، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر (S.N.REPAL)بداية من الخمسينيات من القرن الماضي ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر ففي أكتوبر 1953م أعطت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء (CREPS)،وبعدها تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الجزائر جانفي سنة 1956وهو حقل (عجيلة) وفي جوانمن نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل (حاسي مسعود)، وفي نوفمبر من نفس تم اكتشاف حقل حاسي رمل للغاز الطبيعي، وتجدر الإشارة أنه منذ بدء عمليات الإنتاج النفطي عام 1957 كان نقل النفط من الصراء على سواحل البحر الأبيض المتوسط يتم عن طريق أنبوب (OKI) يمتد من حاسي مسعود إلى حوالي 200 كلم داخل تقرت ثم يشحن في صهاريج على عربات إلى سكيكدة[1].

ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير إلى يومنا هذا وتتبع الجزائر سياسة بترولية تسعى إلى زيادة حصتها في السوق العالمية خاصة الأوربية الأمريكية، تعتمد الجزائر في إنتاج النفط على حوضين أساسيين هما: حوض حاسي مسعود باحتياطي يقدر ب 700 مليون طن، ومن أهم حقوله حاسي مسعود وقاسي الطويل، إلا ان تكاليف الاستخراج في هذه الحقول مرتفعة بسبب عمق اباره التي تصل إلى 300متر، أما الحوض الثاني فهو

[1]- Rabah mahiout,**le pétrolealgerien**, ENAP, ALGER, 1974, P106

حوض عين أميناس ومن أهم حقوله زارز اتينإجيلي طين فوي، وتتميز أباره بعمق أقل عن تلك الموجودة بحاسي مسعود(من 400متر على 1400م)[1].

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

سوناطراك شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية، ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدا البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبريات شركات المقاولات على الصعيد الإفريقي.

1. **ظروف النشأة:** تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات(سوناطراك) نهاية عام 1963، تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا أنداك، وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.
2. **مسار التوسع:** في مسعى لإثبات وجودها، أطلقت الشركة الناشئة في عام 1964 مشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800كيلومتر، وربط بين منطقتي أرزو(غرب) و"هاوذ الحمرا"، وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو ملياري متر مكعب في السنة، وفي عام 1965توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية، بين شركة تمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدر أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد ن كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400مليون دينار جزائري[2].

ثالثا– تأميم المحروقات: التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أودولية بالعمل فيها.

ولقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة:

---

[1]–بوزار أمينة، **أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات"دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير تخصص مالية وإدارة المخاطر، 2016، ص 77.

[2] –http://www.aljazeera.net,10.30 على الساعة 2017/04/11 . تاريخ الاطلاع

1. تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:

1-1 تأميم شركة BP BRITISH PETROLEUM.

1-2 تأميم شركة ESSO.MOBILE OILفي 24أوت 1967.

1-3 تأميم شركة شل SHELLفي ماي 1968.

2. تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08دولار للبرميل إلى 2085دولار للبرميل، وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-07-1971 والذي ينص على:

2-1 أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56%من مجمل الإنتاج البترولي.

2-2 التأميم الكامل لحقوق الغاز.

3 تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار ومنها مايلي:

أ. رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا[1].

ب. الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقييم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر، لكن بعد تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

رابعا– السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم:ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير و الاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا، أقرته الجزائر في كل

[1]–عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، الجزائر، 1990، ص49.

دساتيرها، وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن"حق الدولة في ممارسته سيادتها على مجموع ترابها الوطني و المجال الجوي و الإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17التي تنص على أن" الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض

والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية والطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات"[1].

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي ومن الموضوعات التي تناولتها مايلي:

1. تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.
2. وبموجب هذه المراسم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية، رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها(2.77دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا ووقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف، وبما أن الجزائر عضو

في منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة الأوبك[2].

[1]– الدستور الجزائري 1996، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

[2]–بوجمعة قويدري قوشيح، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

المطلب الثاني: تنافسية المحروقات الجزائرية

إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي: الجودة، التكلفة، الآجال أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج وتتمثل فيمايلي:

أولا–مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تميز المنتوج عن غيره بانفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة، او الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم درجة الابتكار...إلخ.

ثانيا–مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة والمواد الخام وتكاليف النقل.

مثل تميز المنتوج عن غيره بانفراده بتقديم ميزة أو خدمة معينة، او الخصائص التي تملكها المؤسسة مثل التصميم درجة الابتكار...إلخ.

ثانيا: مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: فالمؤسسات الاقتصادية تبحث عن التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية المتعلقة أساسا بالأيدي العاملة والمواد الخام وتكاليف النقل.

ثالثا: مزايا تنافسية تتعلق بالمدة: أي أجال تسليم المنتوج وإيصاله للزبون أو السوق:بناءا على هذا الوضع ومع ذكر أن منتوج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فغن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تدخل إلى جانب التكاليف والمدة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية المميزات التالية:

1. **تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث ميزة الموقع الجغرافي:**ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الاوربية يعطيها افضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط واسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا، ونيجيريا أور وسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، في غرب أوربا (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الامريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي أما بالنسبة لأروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز

الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة البنلوكس وشمال فرنسا)[1].حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (44650 مليار متر مكعب في عام 2007 أي ما يساوي 25.2% من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفياتي السابق)، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق واربا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية، ويعد النفط الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوربية(إيطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل، وهي تدخل في ميزة اجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

الجدول رقم(3-1) تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات وأوروبا الغربية

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر ب	البلدان
2000كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000كلم	قطر، نيجيريا
6000كلم	روسيا، أبوظبي، فنزويلا، ترينيداد

المصدر: بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009، ص49.

يبين الجدول رقم(3-1): ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000كلم بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو [2]يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن (لوهافر) فرنسا وب 1540 كلم بالنسبة لإنكلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000كلم.

[1]-بلعيد عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2]-بوجمعة قويدري قويشح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص48-49.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز ونفط الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية، حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و4000 كلم،بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000و8000 كلم لإيران و5100 كلم لنيجيريا و7200 كلم لأند وسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك ولم يكن الغاز الجزائري ليفرض نفسه بسهولة في السوق الأمريكية، لولا حاجة الولايات المتحدة المتنامية من الطاقة ومن الغاز الطبيعي، حدا بها إلى البحث عن مصادر من مناطق أخرى، فكان العقد الشهير المبرم مع شركة "البازو" الذي كان يهدف إلى تزويد الساحل الشرقي للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي الجزائري، أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول المونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية.

2. **تنافسية المحروقات الجزائرية من حيث الجودة (نوعية البترول)**:إن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب "صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكويت ودرجة كثافة، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنوع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة، حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34% بترين 24%غاز وال، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1%برافين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، وتعد من اجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة من أهم الدول المنتجة والمصدرة له[1].

[1]- بوجمعة قويدري قويشح، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص 49- 50.

الجدول رقم (3-2) مقارنة بين سعر البترول الجزائري وبعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007.

البلد ونوع البترول	APIدرجة الكثافة النوعية	السعر دولار للبرميل
صحاري بلند الجزائري	44	62.39
السعودي الخفيف	34	55.94
السيدر الليبي	37	59.22
إيراني خفيف	34	56.28

المصدر: بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009، ص51.

من خلال الجدول رقم(3-2):نلاحظ أن ميزة انخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان المحروقات الجزائرية ذات قدرة تنافسية كبيرة وتستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين، وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين والمصدرين في الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية وستستفيد من وضعيتها من:

1. حصولها على عائدات مالية إضافية، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي).
2. تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن.

كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة[1]

المطلب الثالث: مكانة قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري

إن أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يمكن ملاحظتها من خلال المعطيات التالية:

أولا –مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام: يحتل قطاع النفط الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمته قدرت ب 46.30% سنة 2006 و30% سنة 2013و29% سنة 2014.

[1]- بوجمعة قويدري قويشح، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

الجدول رقم (3-3): بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات "2000-2015"

الوحدة %

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
محروقات%	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30	44.3
فلاحة%	8.40	9.67	9.19	9.69	9.18	7.70	7.70	8.5
صناعة %	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.30	5.10	5.2
إدارة %عمومية	10.30	11.08	11.00	10.51	10.39	8.50	8.30	9.3
أخرى%	35.05	3802	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6	32.7

المصدر: بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009، ص51.

القطاع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
محروقات	45.1	31.0	34.7	36.1	34.4	30.0	29.4	29.8
فلاحة	6.6	9.3	8.4	8.1	8.8	9.8	2.5	7.6
صناعة	9.8	12.2	13.5	16.4	16.5	15.2	8	5.9
إدارة عمومية	4.7	5.7	5.0	4.6	4.5	4.6	3.9	4.6
أخرى	49.0	61.93	59.2	58.0	59.0	62.6	-	-

المصدر: بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009، ص51.

ثانيا –النفط والتجارة الخارجية: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول، والاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل، وفيما يلي جدول يوضح صادرات الجزائر في الفترة ما بين 2000-2015.

الجدول رقم (3-4): تطور صادرات الجزائر في الفترة 2000-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات الإجمالية	22.30	19.13	18.83	24.61	32.08	46.00	54.61	59.52
قيمة صادرات من قطاع المحروقات	21.42	18.48	18.09	23.94	31.30	45.09	53.43	58.21
قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات	0.88	0.65	0.74	0.68	0.78	0.91	1.18	1.13
صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية%	96.04	96.61	96.10	97.26	97.56	98.03	97.83	97.79
أسعار البترول (دولار/للبرميل)	28.52	24.45	24.96	28.88	38.23	54.41	65.12	72.44

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات الإجمالية	78.23	43.21	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99
قيمة صادرات من قطاع المحروقات	76.34	41.77	56.12	71.66	70.58	63.66	58.36
قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات	1.89	1.44	9.88	1.23	1.15	1.05	1.63
صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية	97.58	97.35	97.16	98.3	98.4	98.4	97.3
أسعار البترول(دولار/للبرميل)	96.84	61.48	79.51	111.26	111.65	108.63	99.02

المصدر: حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص288.

من خلال الجدول رقم(3-4): نلاحظ المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات بنسبة 97% من اجمالي الصادرات منذ عام إلى 2000، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3% فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الأن 1.89 مليار دولار في سنة 2008.

وبذلك عرفت قيمة صادرات الجزائر للمحروقات المرور بمرحلتين:

الفترة الممتدة بين"2000-2008": حيث تميزت بارتفاع محسوس قدر ب 18%.

الفترة الممتدة بين"2008-2014": حيث شهدت ارتفاعا طفيفا قدر ب 2%، وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 2008 وكذا الطلب على المحروقات نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقدرت مداخيل الصادرات المحروقات خلال الفترة"2000-2012"ما يقارب 600مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة لحجم صادرات المحروقات، فقد عرفت الجزائر انخفاضا محسوسا بنسبة 1%.

ثالثا-النفط والتشغيل: بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعا لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيادي العاملة وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيادي العاملة محدودة[1].

رابعا-النفط والتراكم: يعتبر البترول المصدر الأساسي للتراكم وتمويل القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من خلال حصيلة صادراته، قطاع النفط مساهمة مالية في التراكم بالإضافة إلى مساهمته في احداث التكامل بيت القطاعات من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار منخفضة للعائدات والقطاع الصناعي، فضلا عن نشوء الصناعة البتروكيماوية (البلاستيك والأسمدة)، فدور قطاع المحروقات في التراكم وتمويل التنمية يظهر من خلال:

1. زيادة الإمكانيات المالية للدولة وخاصة في مجال العملات الصعبة.
2. دور المحروقات في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة، وهذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي، والإمداد بالطاقة والمنتجات المختلفة البتروكيمياء المهمة كما وسعرا.
3. يمثل قطاع المحروقات أهم مصدر للنمو الاقتصادي.

[1]-عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي : التنمية والمستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7و 8 أفريل2008، ص14.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية خلال الفترة"2000-2015"

لقد لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع البترول، وهذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة "2000-2015"

لقد عرفت الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة تزايدا مستمرا وهذا بنسب مختلفة والجدول الموالي يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة "2000-2015

الجدول رقم(3-5): تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول خلال الفترة "2000-2015":

الوحدة: مليار دولار

السنوات	*مجموع الإيرادات العامة	*الجباية العادية	نسبتها من مجموع الإيرادات%	*الجباية البترولية	نسبتها من مجموع الإيرادات %	**أسعار البترول دولار للبرميل
2000	1124.92	349.52	31.06	72	60.40	28.52
2001	1389.74	398.24	28.65	840.60	60.48	24.45
2002	1576.68	482.89	30.62	916.40	58.12	24.96
2003	1525.56	524.93	34.4	836.06	54.8	28.88
2004	1606.40	580.41	35.13	862.20	53.67	38.23
2005	1713.99	640.47	37.36	899	52.45	54.41
2006	1841.93	720.88	39.13	916	49.73	65.12
2007	1949.05	766.75	39.33	973	49.92	72.44
2008	2902.45	965.29	33.25	1715.40	59.10	96.84
2009	3275.36	1146.61	35	1927	58.83	61.48
2010	3074.64	1297.94	42.21	1501.70	48.84	79.51
2011	3489.81	1527.09	43.75	1529.40	43.82	111.26
2012	3804.03	1908.58	50.17	1519.04	39.93	111.65
2013	3895.31	2031.02	52.14	1615.90	41.48	108.63
2014	3927.75	2091.46	53.24	1577.73	40.16	99.02
2015	4552.54	2354.65	51.72	1722.94	37.84	52.35

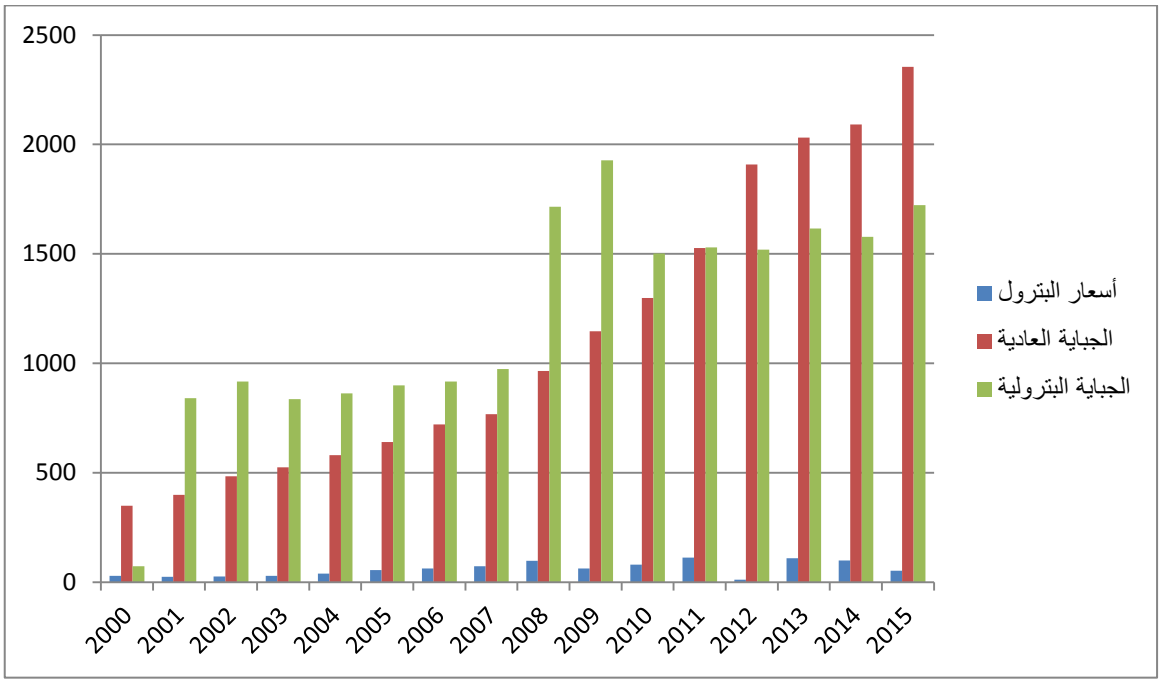
المصدر: *http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf

تاريخ الاطلاع 2017/30/26 على الساعة22.30

**الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل الموالي يبين تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الشكل(3-1): تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة "2000-2015"



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-5).

من خلال الجدول رقم(3-5): نلاحظ تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة"2000-2009" حيث ارتفعت من 1124.92مليار دولار سنة 2000 إلى 3275.36مليار دولار سنة 2009 نسبة قدرها39.13%.

كما نلاحظ بالنسبة لإيرادات الجباية العادية فقد شهدت تطورا ملحوظا انتقلت من 31.06% سنة 2000 إلى 35% سنة 2009 وخلال هذه الفترة"2000-2009" شهدت أسعار البترول ارتفاع مستمر بنسبة قدرها من 28.52% إلى 61.48% ويرجع هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية لعدة أسباب نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG)، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة التهرب والغش الضريبيين، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات(IBS).

كما نلاحظ أيضا بالنسبة لإيرادات الجباية البترولية اذ تحسنت باستمرار خلال الفترة"2000-2008" حيث ارتفعت من 6.40% سنة 2000 إلى 59.10% سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال

هذه الفترة من 28.52دولار للبرميل إلى 69.84 دولار للبرميل، بينما تراجعت قيمتها من "2009-2012" بنسب قدرها من58.83 % إلى 39.93% وهذا راجع إلى تدهور أسعار البترول بالنسبة للسنة 2008 مقارنة بهذه الفترة، وبالنسبة للفترة مابين"2013-2015" عرفت إيرادات الجباية البترولية انخفاض مستمر بسنبة من 41.48% إلى 37.48% وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة من 108.63 دولار للبرميل إلى 52.35 دولار للبرميل.

من خلال ما سبق نستنتج ان الجباية العادية كانت في تحسن ملحوظ ولم تتأثر بأسعار البترول مقارنة بالجباية البترولية التي كانت لها علاقة طردية مع أسعار البترول.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة"200-2015"

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام ومراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي، لذا عرفت النفقات العامة تغيرات خلال الفترة "2000-2015"، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة"2000-2015".

جدول(3-6) تطور النفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"

الوحدة مليار دولار.

السنوات	*النفقات العامة	*نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة%	*نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة %	**أسعار البترول "مليار دولار"
2000	1178.12	856.19	72.6	321.93	27.3	28.52
2001	1321.09	963.63	72.9	357.39	27.1	24.45
2002	1550.65	1097.72	70.8	452.93	29.2	24.96
2003	1690.175	1122.76	66.4	567.41	33.6	28.88
2004	1891.77	1251.06	66.1	640.71	33.9	38.23
2005	2052.04	1245.13	60.8	806.91	39.3	54.41
2006	2453.01	1437.87	58.6	1015.14	41.9	65.12
2007	3108.57	1673.93	53.8	1434.69	46.2	72.44
2008	4191.05	2217.78	52.9	1973.28	47.1	96.84
2009	4246.33	2300.02	54.2	1946.31	45.9	61.48
2010	4466.94	2659.08	59.5	1807.87	40.5	79.51
2011	5853.57	3879.21	66.3	1974.36	33.7	111.26
2012	7058.17	4782.63	67.8	2275.54	32.2	111.65
2013	6024.13	4131.54	68.6	1892.59	31.4	108.63
2014	6995.77	4494.33	64.2	2501.44	35.8	99.02
2015	7656.33	4617.01	60.3	3039.32	39.7	52.35

المصدر:

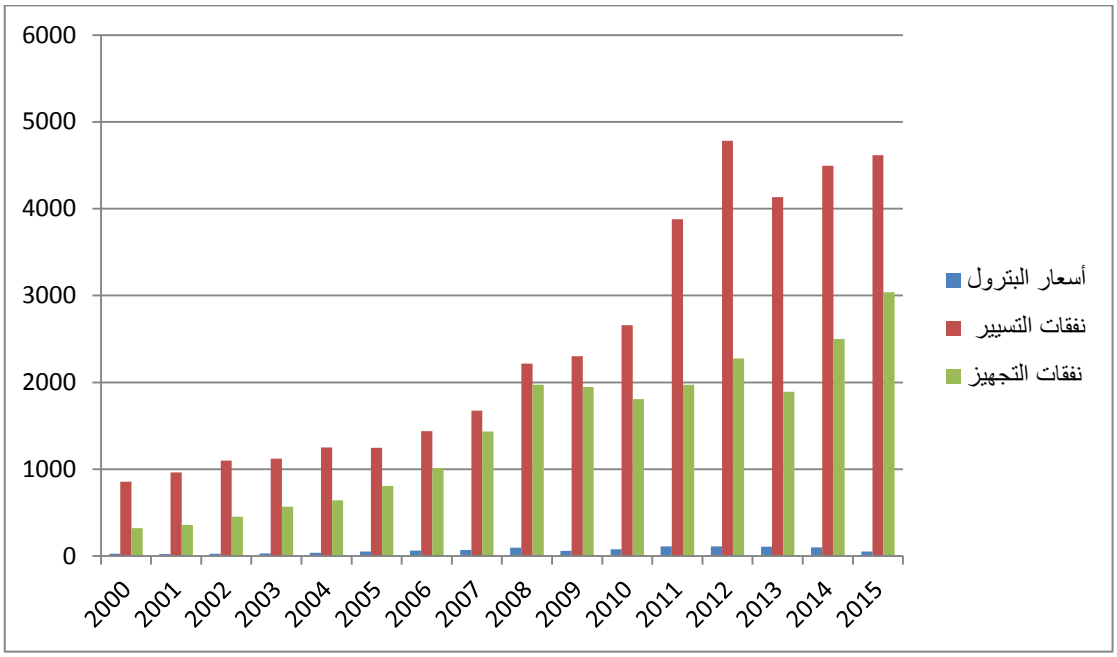
.*http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf

تاريخ الاطلاع 2017/30/26 على الساعة22.30

**الديوان الوطني للإحصائيات

والشكل الموالي يبين تطور النفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

الشكل(3-2): تطور النفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم(3-6).

من خلال الجدول رقم(3-6) نلاحظ تطور النفقات العامة حيث ارتفع حجمه من سنة2000 بقيمة 1178.12مليار دولار إلى غاية 2012 بقيمة7058.17مليار دولار، عرفت النفقات العامة نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، وهذا التطور الكبير نتيجة ارتفاع أسعار البترول من28.52 دولار للبرميل سنة 2000إلى غاية 2012بقيمة11.65 دولار للبرميل، وخلال الفترة 2013إلى غاية 2015 عرفت تدهورا وهذا اراجع إلى انخفاض كل من النفقات العامة و أسعار البترول وبالتالي توجد علاقة طردية بينها.

كما نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير تختلف عن نسبة نفقات التجهيز هذه النسب تختلف من سنة إلى أخرى، خلال الفترة من "2000إلى غاية "2009 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح نفقات التجهيز حيث ارتفعت حصتها من 27.3%سنة 2000إلى 45.9%، في المقابل نلاحظ أن نفقات التسيير انخفضت من 72% سنة 2009 إلى 54.2%، كما نلاحظ أن نفقات التجهيز كان معدلها أكبر من نفقات التسيير، وذلك بسبب تنفيذ الدول لمشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة من 2010إلى غاية2013 كان معدل نفقات التسيير متزايدا ومعدل نفقات التجهيز متناقصا حيث عرفت نفقات التسيير ارتفاعا ب 59.5% إلى 68.6%، وانخفاض نفقات التجهيز من 40.5% إلى 31.5%، كما نلاحظ خلال الفترة 2014-2015 حدوث عكس ثلاث سنوات قبل هذه الفترة، وهذا كله ناتج عن تغير في أسعار البترول، كلما ارتفعت أسعار البترول كانت نسبة نفقات التجهيز مرتفعة ونفقات التسيير منخفضة والعكس.

المطلب الثالث: آلية صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني.

تعتمد الدولة على صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني.

أولا: مفهوم صندوق ضبط الموارد

هو صندوق ينتمي إلى حسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة وقمه302-103، هو مستقل عن الموازنة العامة، أي أن هذا الحساب الخاص بالخزينة غير مسجل في الميزانية وأنه لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وهذا يعني أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، ولا نجده إلا في لوحة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني، ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004بنسبة للإيرادات التي تدخل الصندوق قد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة لارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة حيث بلغت 194.012 مليار دولار في سنة 2013[1].

ثانيا–مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد: يمكن تقسيمها إلى:

1. **مبررات داخلية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات:

أ. تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

[1]–حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 –2012"**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص300.

ب. تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات العامة لدولة مما يؤدي إلى تأثير الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار البترول على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول إن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ السياسات الاقتصادية في الجزائر.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية دورية على غرار أزمة سنة 1986التي استمرت تداعياته إلى غاية نهاية فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي يرجع سببها إلى تراجع قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار البترول، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

2. مبررات خارجية: تتمثل في:

2-1 تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية: تتميز أسعار البترول بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

2-2 رواج إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحداث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما تعد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال[1].

[1]-عبد القادر خليل، **مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-2016/07/30، ص ص16-17.

ثالثا: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة"2000–2015"

الجدول رقم (3–7): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة(2000–2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الموارد			الاستخدامات			رصيد
	رصيد السنة السابقة	فائض قيمة الجباية البترولية	مجموع الموارد	سداد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة العمومية	سداد تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الاستخدامات	الصندوق في نهاية السنة
2000	0	453237	453237	221100	0	0	221100	232137
2001	232137	123864	356001	184467	0	0	184467	171534
2002	171534	26504	198038	170060	0	0	170060	27978
2003	27537	448914	476892	156000	0	0	156000	320892
2004	320892	623499	944391	222703	0	0	222703	721688
2005	712688	1368836	2090524	247838	0	0	247838	1842686
2006	1842686	1798000	3640686	618111	91530	0	709641	2931045
2007	2931045	1738848	4669893	314455	531952	607965	1454363	3215530
2008	3215531	2288159	5503690	465437	758180	0	1223617	4280073
2009	4280072	400675	4680747	0	364282	0	364282	4316465
2010	4316465	1318130	5634775	0	968689	0	791282	4842837
2011	4842837	2300320	7143157	0	1761455	0	1761455	5381703
2012	5381703	2535309	7917012	0	2283260	0	2283260	5633752
2013	5633752	2062231	7695983	0	2132471	0	2131471	5563512
2014	5563512	1810625	7374137	0	2965672	0	2965672	4408465
2015	4408465	2634161	7042626	0	3489710	0	3489710	3552916

المصدر:عبد القادر خليل،**مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، يومي 29-2016/07/30، ص18.

من خلال الجدول رقم(3–7): يمكن تقسيم العمليات التي قام بها صندوق ضبط الموارد إلى ثلاثة مراحل:

1. **الفترة(2000–2005)** في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الموارد فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاء تمويل عجز الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق.

2. **الفترة 2006–2009**: تميزت بإدخال تعديلا على دور صندوق ضبط الموارد لتصبح تمول عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 420مليار دج وتخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها من سنة 2004، علما أنه تمت عمليات تسديد الدين العمومي من عام 2009، وقد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006ب91530مليار دج وقد ارتفعت إلى 364282 مليار دج سنة2009.
3. **الفترة الثالثة:2010–2015**: تميزت هذه الفترة بتحقيق فوائض مالية معتبرة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فقد تجاوز سعر البرميل 100دولار، فقد بلغ رصيد الصندوق مليون 484283مليار دج سنة 2010لينتقل إلى 5563512مليار دج سنة 2013، ثم عرف الصندوق تقلبات سنة2014 و2015نتيجة انخفاض أسعار البترول، وبالتالي تراجع محسوس في عائدات البلاد مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة.

وخلال الفترة 2000إلى2005 لم تقم الخزينة بتمويل العجز الموازني بواسطة صندوق ضبط الموارد، فقد استخدمت الاقتراض الداخلي، أما بعد سنة 2005 أصبحت الدولة تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازني، وبعدها عرفت ارتفاعا خلال السنوات المواكبة إلى غاية 2012، وبقيم أقل من سنة 2013إلى غاية 2015، رغم أن الصندوق كان بإمكانه تغطية العجز الكلي الحاصل في الميزانية العامة.

صندوق ضبط الموارد ساهم في تمويل عجز الموازنة وذلك من سنة 2006إلى غاية 2015.

المبحث الثالث: انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الداخلية والخارجية

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة البترولية في الاقتصاد الجزائري واعتبارها موردا ناضبا من جهة، وتميز أسعارها في السوق البترولية العالمية من جهة أخرى، هذا ما يجعل السلعة البترولية تؤثر بصفة كبيرة على الاقتصاد الجزائري، وتجعله مرتبطا بالأحداث التي تحدث على مستواها سواء كان من ناحية السعر أو الطلب أو العرض، فتظهر هذه الأخيرة مختلف الانعكاسات على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الخارجية خلال الفترة"2000-2015"

إن التوازنات الخارجية مرتبطة بأسعار البترول كون عائدات الدولة ترتكز أساسا على العائدات البترولية، وفيما يلي سنقوم بدراسة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة الميزان التجاري ثم رصيد ميزان المدفوعات ثم احتياطات الصرف.

أولا: انعكاسات أسعار البترول على الميزان التجاري

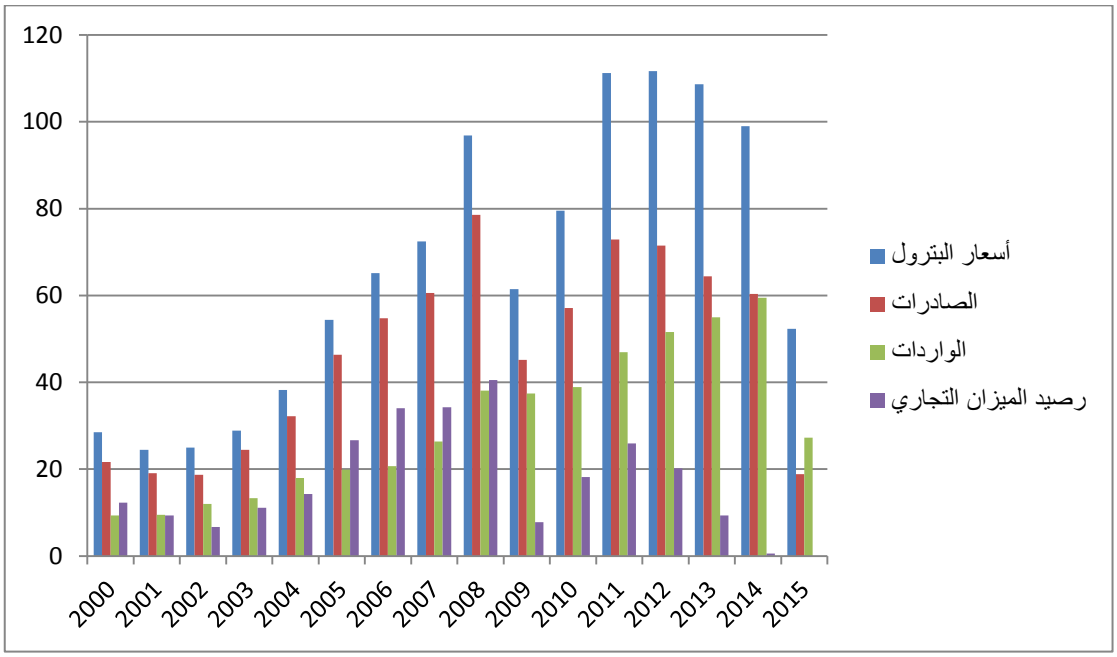
جدول رقم(3-8): يوضح تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار البترول"2000-2015"

الوحدة: مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	أسعار البترول "دولار للبرميل"
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات			
2000	21.65	21.06	0.59	9.35	12.3	28.52
2001	19.09	18.53	0.56	9.48	9.31	24.45
2002	18.71	18.10	0.61	12.01	6.70	24.96
2003	24.47	24	0.47	13.32	11.14	28.88
2004	32.22	31.55	0.66	17.95	14.27	38.23
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.64	54.41
2006	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06	65.12
2007	60.59	59.61	0.98	26.35	34.23	72.44
2008	78.59	77.19	1.4	38.07	40.52	96.84
2009	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78	61.48
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	79.51
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	111.26
2012	71.47	70.32	1.15	51.57	20.17	111.65
2013	64.38	63.33	1.05	54.99	9.38	108.63
2014	60.38	58.34	1.69	59.44	0.59	99.02
2015	18.87	18.9	0.78	27.26	-8.29	52.35

المصدر: كمال باصور، واقع **الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة(2000-2015)**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 29-2016/11/30، 2016، ص12.

شكل رقم(3-3) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2000-2015)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات (2000-2012)، بحيث رصيد الميزان التجاري كان موجبا في سنة 2000، أما سنة 2001 فقد انخفض بسبب التذبذبات المسجلة في أسواق البترول وانخفاض أسعارها التي بلغت24.45 دولار للبرميل مقارنة بالسنة السابقة 2000التي بلغت28.52 دولار للبرميل خاصة بعد أحداث11سبتمبر 2001 وصاحبها انخفاض في الصادرات من سنة 2000 بقيمة21.65دولار لبرميل إلى سنة 2001بقيمة 19.09دولار للبرميل، وكذلك رصيد الميزان التجاري انخفض قليلا في سنة 2002.

كما سجلت الفترة من سنة 2003إلى غاية 2012 فائضا متذبذبا حيث كانت أكبر قيمةب40.52 دولار للبرميل سنة2008، ويعود السبب الكبير إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك سجلت ارتفاع في قيمة الصادرات وأدنى قيمة ب7.78 دولار للبرميل في سنة 2009 و سبب في الانخفاض هو الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب البترولي وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة18.20دولار للبرميل بسبب ارتفاع أسعار البترول بقيمة 51..79 دولار للبرميل الذي سببه الميزان التجاري ارتفاع في الصادرات، ثم رصيد الميزان التجاري سجل عجزا بمقدار 0.18 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات وفي سنة 2014 عرف انخفاضا كبيرا في رصيد الميزان التجاري وكذلك انخفاض في سعر البترول، ليصل العجز في السداسي الأول سنة 2015 بقيمة 8.29مليار دولار،

وهذا ما يعكس هشاشة الميزان التجاري، أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من هذا الحجم، في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع.

ثانيا: انعكاسات أسعار البترول على رصيد رأس المال وميزان المدفوعات

الجدول رقم(3-9): وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة مليار دولار

السنوات	*رصيد الحساب الجاري	*رصيد الميزان التجاري	*رصيد ميزان رأس المال	*رصيد ميزان المدفوعات	**سعر البترول
2000	8.93	12.3	-1.36	7.57	28.52
2001	7.06	9.31	-0.87	6.19	24.45
2002	7.36	6.70	-0.71	6.65	24.96
2003	8.84	11.14	-1.37	7.47	28.88
2004	11.12	14.27	-1.87	9.25	38.23
2005	21.19	26.64	-4.24	16.94	54.41
2006	28.95	34.06	-11.22	17.73	65.12
2007	30.60	34.23	-1.08	29.52	72.44
2008	69.2	40.52	2.54	71.74	96.84
2009	0.45	7.78	3.45	3.9	61.48
2010	12.15	18.20	3.42	15.57	79.51
2011	17.77	25.96	2.38	20.15	111.26
2012	12.42	20.17	-0.24	12.18	111.65
2013	0.83	9.38	-0.72	0.11	108.63
2014	-9.43	0.59	3.55	-5.88	99.02

المصدر:

*بالاعتماد على تقارير بنك

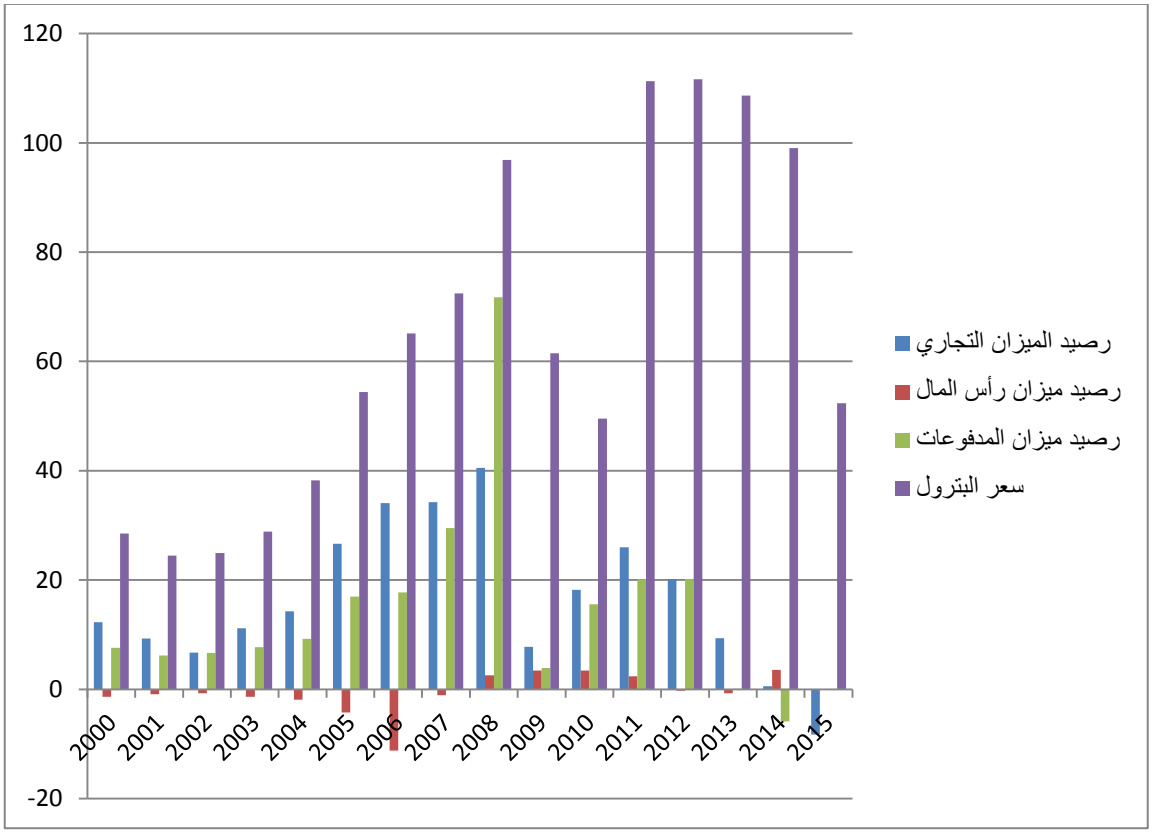
**الديوان الوطني للإحصائيات

1. **تطور رصيد ميزان رأس المال:** من خلال الجدول نلاحظ رقم(3-9) أن أكبر عجز تعرض له ميزان رأس المال سنة 2006 حيث بلغ بقيمة 11.22-مليار دولار وهذا بسبب إقبال السلطات على السداد المسبق لديونها خلال السنوات 2005، 2006، 2007، وهذا يعني أن المديونية الخارجية تعتبر أحد أهم العوامل التي ساهمت في عجز ميزان رأس المال خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى افتقار الجزائر لسوق مالية نشطة

على تحريك رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. أما في سنة 2008حتى 2011 فقد سجلت فائضا بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية وزيادة قروض قصيرة الأجل ثم خلال سنة 2014 سجلت فائضا.

2. **رصيد ميزان المدفوعات**: نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-9) أن ميزان المدفوعات حقق فائضا سنة 2000 قدره 7.57مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى سنة 2003، ثم تضاعفت 5 مرات ليصل في سنة 2008 إلى أعلى قيمة ب 71.74مليار دولار وهذا بسبب تحسن أسعار البترول التي بلغت96.84دولار للبرميل سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009 حيث بلغ ب قيمة3.9مليار دولار وهذا الانخفاض كان سبب الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة والأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول الذي بلغ 3.7 مليون برميل، وانخفاض الأسعار التي بلغت 61.48 دولار للبرميل، أما رصيد ميزان المدفوعات عرف انخفاضا من سنة 2011 الى غاية سنة 2013، ثم عرف عجزا خلال سنة2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم(3-4): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة"2000-2015"



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول ا بالاعتماد على الجدول رقم(3-9).

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فائضا سنة 2011 بلغ 20.15 مليار دولار، ويفسر الفائض في تحسن التجارة الخارجية وارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات الذي يرجع سببه إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 111.26 دولار للبرميل سنة 2011.

أما سنة 2014 فقد عرف ميزان المدفوعات عجزا سجل قيمة 5.88مليار دولار، وهدا بسبب تراجع سعر البترول بظهور طاقة جديدة عرفت بالغاز الصخري وأيضا عوامل أخري تتعلق بالحرب في سوريا وموقف السعودية في رفع الأسعار ونراجع الطلي العالمي كأهم العوامل، حيث نلاحظ أنه كلما انخفض معدل التغير لعر البترول أثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات.

ثالثا: انعكاسات أسعار البترول احتياطيات الصرف

جدول رقم(3–10) تطور احتياطات الصرف خلال الفترة"2000–2015"

الوحدة: مليار دولار

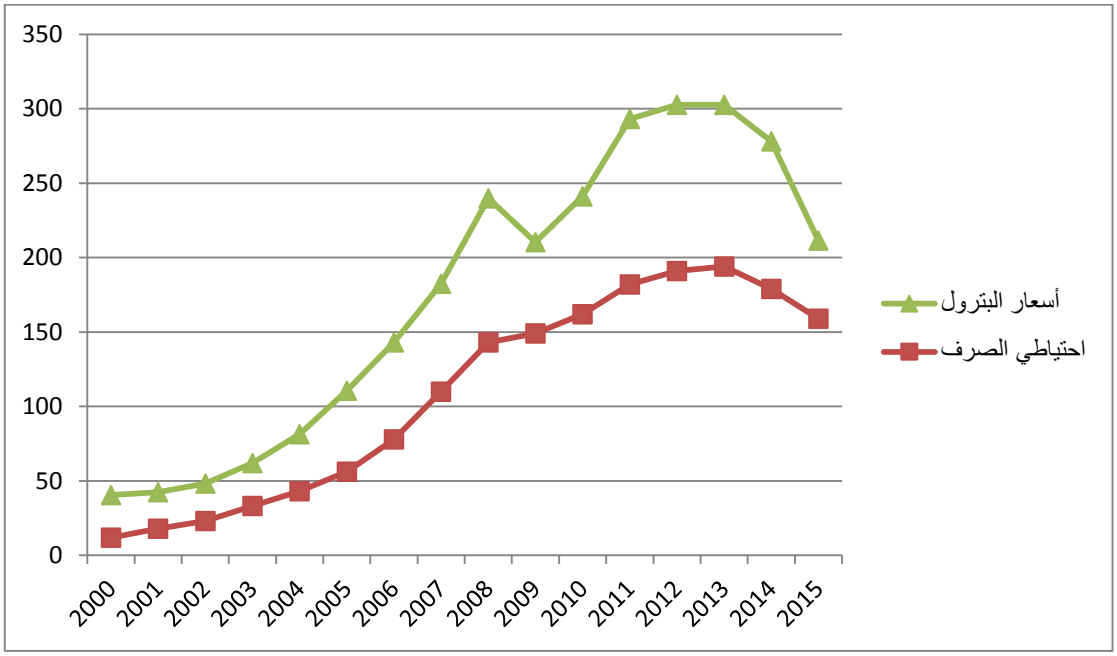
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف	12	18	23.2	33.1	43.2	56.3	77.9	110
أسعار البترول	28.52	24.45	24.96	28.88	38.23	54.41	65.12	72.44

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
*احتياطي الصرف	143	149	162	182	191	194	179	159
**أسعار البترول	96.84	61.48	79.51	111.26	111.65	108.63	99.02	52.35

*api.worldbank.org/v2/ar/country/dza?downloadformat22.30 تاريخ الاطلاع 2017/30/26 على الساعة

*ا*لديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(3-5): تطور احتياطات أسعار الصرف وأسعار البترول خلال الفترة"2000-2015"



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول (3-10).

من خلال الجدول رقم (3-10) أن احتياطات الصرف عرفت تطورا ملحوظا من سنة 2000 بقيمة 18مليار دولار إلى غاية سنة 2013 بقيمة 194مليار دولار وهذا التطور كبيرا نتيجة لارتفاع أسعار العالمية للبترول، وهذا الارتفاع سجل أعلى قيمة للاحتياطات الصرف في تاريخ الجزائر ب 194مليارد ول ار في نهاية سنة 2013 وينخفض احتياطي الصرف من سنة 2014بقيمة179مليار دولار إلى غاية سنة2015بقيمة 159مليار دولار بسبب انخفاض إيرادات البترول نتيجة انخفاض سعره في الثلاثي الأخير خلال سنة 2014 حيث سجل سعر البترول 99.02 دولار للبرميل.

ومن خلال الشكل(3-5) نلاحظ أن التغير في الاحتياطي الصرف ناتج عن تغير في أسعار البترول وأيضا وجود علاقة طردية بين سعر البترول واحتياطي الصرف فكلما ارتفع سعر البترول ارتفع احتياطي الصرف والعكس صحيح.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الداخلية خلال الفترة"200-2015"

سوف نقوم بدراسة التوازن الداخلي للاقتصاد الداخلي الجزائري من خلال أهم المؤشرات المعبرة عن التوازنات الداخلية المتمثلة في التضخيم، البطالة والنمو الاقتصادي.

أولا-التضخم:

لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر ارتفاعا مطردا بعد أزمة1986 فقد وصل إلى 32%كحد أقصى له سنة 1992 وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(3-11) تطور معدلات التضخم وأسعار البترول خلال الفترة"2000-2015"

الوحدة: دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات التضخم %	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
أسعار البترول	28.52	24.45	24.96	28.88	38.23	54.41	65.12	72.44

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات التضخم %	4.86	35.7	3.91	4.52	8.89	253.	12.9	784.
أسعار البترول	96.84	61.48	79.51	111.26	111.65	108.63	99.02	52.35

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات (2014/2008)

تشير بيانات الجدول رقم (3-11) إلى تذبذب في معدلات التضخم، خلال الفترة "2000-2001" ارتفعت من0.34% إلى 4.23%، ثم شهد انخفاضا من "2003-2005"من 4.27% إلى 1.38%. ومن الفترة"2006-2009" تزايدت معدلات التضخم بشكل تدريجي ويعود هذا إلى تذبذب أسعار البترول في ظل الأزمة المالية العالمية، وخلال الفترة"2010-2012" ارتفعت معدلات التضخم من 3.91% إلى

8.89%وصاحب ذلك زيادة مستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة من 79.51 دولار للبرميل إلى 111.65 دولار للبرميل، حيث في سنة 2012 حقق أكبر معدل تضخم قدر ب 8.89% ليعود ويسجل انخفاض خلال فترة "2013-2014من3.25%إلى2.91%، بينما 2015شهدت ارتفاع طفيف في معدل التضخم قدر ب 4.78%، وذلك راجع لتدهور أسعار البترول بالنسبة

ثانيا–البطالة: منذ أزمة النفط العكسية سنة 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال مرحلة الثمانينيات وعشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية والخارجية كما لاحظنا فيما سبق.

جدول رقم(3–12): تطور معدل البطالة وعدد البطالين وأسعار البترول خلال الفترة" 2000–2015"

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
*عدد البطالين(مليون)	2.15	2.09	2.50	2.07	1.67	1.50	1.26	1.24
*معدل البطالة ب %	28.9	27.30	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
**أسعار البترول دولار للبرمبل	28.52	24.45	24.96	28.88	38.23	54.41	65.12	72.44

المصدر:

* زهيرة بوصور، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"2000 2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2016، ص142.

**الديوان الوطني للإحصائيات.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
*عدد البطالين(مليون)	1.15	1.10	1.02	1.05	1.08	1.12	1.5	1.67
*معدل البطالة ب%	11.3	10.2	10	10	11	9.8	9.8	11.2
**أسعار البترول	96.84	61.48	79.51	111.26	111.65	108.63	99.02	52.35

المصدر:

* زهيرة بوصور، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"2000 2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2016، ص142.

**الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-11) خلال الفترة" 2000-2014" انخفضت من 28.9% إلى 9.8% وهذا يعود إلى اتخاذ السلطات العمومية لمحي جديد للتنمية من خلال مخططات الإنعاش الاقتصادي (المخطط الأول للفترة" 2001-2004 "والمخطط الثاني للفترة" 2005-2009") وإنشاء مخططات لمحاربة البطالة والقضاء عليها، ماعدا من سنة 2006إلى 2007ارتفع معدل البطالة من 12.3% إلى13.8% وخلال 2000سجلت أكبر معدل بطالة قدر ب28.9%، وهذا راجع إلى تذبذبات أسعار البترول خلال هذه الفترة، أما بالنسبة لسنة 2015ارتفع معدل البطالة من جديد وذلك راجع لانخفاض سعر البترول حيث قدر ب52.35 دولار للبرميل.

ثالثا: تطور معدل النمو الاقتصادي:

يمثل العمل على رفع النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد نامي كان أو متطور، وهو اختبار لمدى كفاءة إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي وقدرته على زيادة الإنتاج وإتاحة فرص العمالة وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، لهذا كان الهدف الأساسي للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر هو استعادة النمو الاقتصادي على أسس متينة.

1.معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (200-2015):

جدول رقم: (3-12) تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8	5.3	2.7	3.1
أسعار البترول	28.52	24.45	24.96	28.88	38.23	54.41	65.12	72.44

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.4	2.4	3.3	2.8	2.6	3.4	3.8	3.7
أسعار البترول	96.84	61.48	79.51	111.26	111.65	108.63	99.02	52.35

المصدر: زهيرة بوصور، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"2000 2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة **المدية، 2016**، ص142.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-12): خلال الفترة "2000-2003"التي توافق فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي كان أحد أهم أهدافه الرئيسية هو رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات إيجابية.

خلال هذه الفترة من 2.4%إلى9.6%، وشهدت الفترة 2004-2012انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى تذبذب أسعار البترول، وسجل خلال الفترة"2013-2014" ارتفاعا من 3.4% إلى3.8%، بينما في 2015شهدت انخفاض في معدل النمو الاقتصادي وذلك راجع لتدهور سعر البترول بالنسبة للسنوات السابقة.

ويمكن القول أنتحسن معدل النمو الاقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إنما يرجع إلى مجموعة العوامل أهمها:

1.الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج.

2.تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أدى إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وبالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم كل من:

2-1.القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.

2-2.بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو إيجابية تتمثل على وجه الخصوص في فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك، وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

خلاصة:

من خلال دراستنا حول دراسة أسعار البترول الجزائري بحيث تطرقنا في المبحث الأول لقطاع المحروقات في الجزائر الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في نمو القطاعات غير البترولية.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى تطور السياسة المالية وعلاقتها بأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة "2000-2015"كما أن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة ترتبط ارتباطا شديدا مع أسعار البترول، وصندوق ضبط الموارد أنشئ بهدف ضبط العجز الموازني.

أما في المبحث الثالث حاولنا دراسة تأثير أسعار البترول على التوازنات الخارجية والداخلية، فكلما تحسن السعر البترولي يتحقق التوازن الداخلي والخارجي والعكس عند تدهورها.

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموعة السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، كما أنها تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى طور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم الدولة، وتعتبر السياسة المالية أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث فيما يلي:

- **المبحث الأول**: ماهية السياسة المالية
- **المبحث الثاني**: أدوات السياسة المالية
- **المبحث الثالث**: فعالية السياسة المالية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

السياسة المالية برنامج تخططه وتنفذه الدولة تلقائيا أو تعمدا لإحداث أثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، وغايتها تحقيق أهداف المجتمع وتطورت السياسة المالية وتأثرت كثيرا بالفكر الاقتصادي الحديث ومجريات الأحداث الاقتصادية العالمية والمبادئ والنظم الاقتصادية المعاصرة.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية

ترتبط نشأة الفكر المالي إلى حد كبير بنشأة نظم الحكم حينما تتولي هيئة أو فئة معينة أو فرد معين إدارة شؤون الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد وبعضهم وبين الأفراد والفئة الحاكمة وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى المجاورة أو التي يمكن الاتصال بها بأي صورة من صور الاتصال، وتنظيم ما قد ينشأ نتيجة لهذا الاتصال من معاملات أو تبادل، والواقع ينبئنا بأن نظم الحكم نشأت منذ أن خلق الله الإنسان فلم توجد قبيلة أو جماعة أو مجتمع دون وجود حاكم أو نظام للحكم ثم تطورت نظم الحكم وتغيرت فلسفتها منذ ذلك الحين حتى اليوم[1].

أولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل يؤمنون بميل الادخار الكامل دائما، وبما أن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذ لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي علي وجه الإطلاق، من ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة المتوازنة، وبقيت السياسة المالية علي هذه الحالة إلى أن توالت الأزمات الاقتصادية وعلى الأخص الأزمة المالية العالمية، وتوالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومات بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من بقاع العالم وطالب الأفراد حكومتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصاد ليرفع مستوي المعيشة فبعد أن كان نشاط الدولة مقتصرا علي حماية الأمن الداخلي والدفاع الخارجي امتد إلى ميادين وخدمات عامة من نشر التعليم ورعاية الصحة العامة وزيادة أسباب الرفاهية الاجتماعية، وبهذا أخذت أفكار الاقتصادي الكلاسيكي تتلاشى تدريجيا إزاء سبل الأحداث الاقتصادية والمبادئ الاشتراكية المنهمر لتكييف مستويات الأثمان ومضاعفة الإشباع الاستهلاكي

[1]-أحمد يعبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ص177.

الجماعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتقليل من التفاوت في توزيع الثروات والدخول ورفع المستوي المعيشية[1].

ويضمن الاقتصاديون الكلاسيك حقيق مبدأ الحياد المالي، نراهم يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر على ثلاث نقاط:

1. ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة.

2. الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة[2].

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية فيتحقق النمو الاقتصادي، فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، أهمها رفع معدلات النمو والوصول إلى التوظف الكامل واستقرار الأسعار فالسياسة المالية تعني استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي أن مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة[3].

هاجم كينز في نظريته قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوي التوظف وبرهن إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوي من مستويات التوظف وأكد عجز السياسة المالية التي نادي بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية الحادة والأزمات العنيفة[4].

وكذا نستنتج أهمية الموازنة العامة في وجهة نظر الكينزية، حيث تمثل الموازنة العامة أداة حيوية للتأثير على الاقتصاد القومي، ومما يذكر أن المبدأ الأساسي للموازنة العامة قبل النظرية الكينزية هو توازن الموازنة أي تساوي الإيرادات العامة مع الإنفاق العام باعتبار أن هذا المبدأ دليل كفاءة الإدارة المالية، بينما يري الكينزيون أن سياسات الضرائب والإنفاق يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليس مجرد تحقيق هذا التساوي بين الإرادات والنفقات[5].

---

[1]-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1971، ص20.

[2]-Gilbert Abraham frios،économie politique ,économique ,7eme édition ,2000,p142

[3]-أحمد حسين الهيتي، اوس فخر الدين أيوب، **دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارة، العدد09 ، 2012، دول الخليج، ص ص16-17.

[4]-عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2006، ص155.

[5]-وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص255.

ثالثا: السياسة المالية في البلدان المتقدمة اقتصادي أو البلدان النامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت الأهمية النسبية لم تسعي إلي تحقيق من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها في البلاد النامية، ففي المجتمعات التي استكملت أسباب نموها الاقتصادي يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتغلب تبع الأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي علي الناتج المحلي اقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوي العمالة التامة وعلى الحكومة أن تكيف مستوي إنفاقها، وما تجنيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ إلى تمويل بالعجز كي تملأ الثغرة بين الدخل القومي عند مستوي العمالة التامة ومستوي الإنفاق الكلي الحالي كذلك تلجأ الدولة إلي تمويل الفائض إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي.

أما في البلاد التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد فان السياسة المالية تركز جل اهتمامها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العادية للدولة، وهكذا يتضح لنا انه تسعى السياسة المالية جاهدة في المجتمعات المتقدمة لإشاعة الاستقرار في الاقتصاد القومي، إذ بها البلاد النامية تسخر كل الإمكانيات لتوفير الموارد المالية لتعجيل التنمية الاقتصادية[1].

رابعا–السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية:

بالنسبة للدول الرأسمالية في الحرب العالمية ظهرت أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحد من التضخم عن (طريق رفع سعر الضرائب مع محاولات للاستعانة بالادخار الإجباري) هنا يتبلور جانب السياسة الإرادية واستخدامها في إحداث أثار معينة في الاقتصاد القومي ثم تنتهي الحرب وينتقل اهتمام السياسة الاقتصادية ومن ثم السياسة المالية لتحقيق هدفين أساسيين:

1. الاحتفاظ بمستوي العمالة الذي تحقق أثناء الحرب عن طريق سياسة إنفاقيه تظهر أهميتها خاصة في مجال التسلح وسياسة الإرادية (ضريبة على الأخص) تتحقق عن طريق أثر الضرائب على الإنتاج والادخار والاستثمار.

[1]–عبد المنعم فوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

2. الاهتمام بمشكلات النمو الاقتصادي، وخاصة بعد توسع قطاع الدولة الذي بدأ يلعب دورا معتبرا في الحياة الاقتصادية هنا كان من اللازم التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية عن طريق أثارها على تراكم رأس المال والتقدم الفني ونمو السكان وإنتاجية العمل وكذلك دورها في تحقيق التوافق بين النشاط الفردي ونشاط الدولة[1].

أما في الفكر الاشتراكي فيرى عكس يدعوه به الفكر الرأسمالي من مساندة الاستثمار الخاص وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية تحدث، فالسياسة المالية في الفكر الاشتراكي تلعب دورا ايجابيا، إذ أن الاستثمار العام هو المحرك في موازنة الاقتصاد القومي كما تبرز أهمية الإنفاق العام، وكذا إيراداته بالارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي دون تعرضه لصعوبات واضطرابات[2].

المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية، أهميتها، أهدافها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة المالية وكذلك إلى الأهداف التي تهدف إليها السياسة المالية:

أولا: تعريف السياسة المالية

تحتوي السياسة المالية على مجموعة من التعاريف ابتداء من أنها مشتقة من الكلمة الفرنسية وتعني بيت المال أو الخزانة وعلى هذا الأساس يمكن إجمال هذه التعارف كما يلي:

تعرف السياسة المالية على أنها "جزء من سياسة الحكومة والذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق فرض الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقدير مستوى ونمط هده الإيرادات وواضح أن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي"[3].

كما تعرف على كذلك على أنها" هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما سيتتبع هذا النشاط من اثأر بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق

---

[1]-محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص329.

[2]-عبد القدوس لشهب، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014، ص05.

[3]-عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص223.

العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب من طبقات المجتمع والتقليل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات"[1].

ويمكن تعريفها على أنها " تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية الدولية والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة، وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد"[2].

وتعرف على أنها "استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون إحداث تضخم اقتصادي"[3].

وتعرف على أنها "تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج والتشغيل عن طريق النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الاستهلاك عن طريق الضرائب، الأجور، والخدمات الاجتماعية"[4].

"ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[5].

ثانيا: أهداف السياسة المالية

طالما أن السياسة المالية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق ما يلي:

1. **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** تعني استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بأفضل طريقة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من إنتاج السلع والخدمات.
2. **تحقيق العمالة الكاملة:** بعد أزمة الكساد العالمي الكبير في فترة الثلاثينات، بدأ الاقتصاديون يهتمون بشكل كبير في تشكيل أكبر قدر ممكن من العمالة، وعليه فإن السياسة المالية الحكومية لها دور فعال في تحديد مستوى العمالة، ومستوى الأجور والأسعار.

---

[1]– عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1997، ص21.

[2]–طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار النشر للصفاء والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص166.

[3]–عارف حموأبو شرارة مصطفى، حسين سلمان، **مبادئ الاقتصاد**، دار اللوتس، عمان، 199، ص201.

[4]-Ednond A lphandery,**GeorgesDesupeme,Les politiques de stabilisation**,PUF,1974, p24.

[5]–مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990–2004**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005، ص49.

3. **تحقيق التقدم الاقتصادي (رفع التقدم الاقتصادي) CROWTH MIC:** تعمل السياسة المالية على زيادة حصة الفرد من السلع والخدمات على مر الزمن، وذلك من خلال زيادة تراكم رأس المال، وزيادة الموارد الاقتصادية المتاحة وتحسينها.
4. **تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل):** الدولة تحاول باستمرار تحقيق نوع من العدالة عند توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من أجل تقليل الفجوة بين مستويات الدخل المختلفة الناتجة عن اختلاف ملكيات عوامل الإنتاج[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية ومحدداتها

من خلال أهداف السياسة المالية سنتعرض في هذا المطلب على أنواع السياسة المالية مع تقسيماتها وكذلك التعرف عوامل محدداتها

أولا: أنواع السياسة المالية:

من اجل تحقيق السياسة المالية والاستقرار في الاقتصاد على الحكومة أن تتخذ قرارات محددة بالنسبة لمستويات ومكونات إنفاقها وإيراداتها، كما أن تحدد نوع الميزانية المتبعة (متوازنة أو غير متوازنة) وما ينتج عنها من فائض، وعليه نستطيع التميز بين عدة أنواع من السياسات المالية المختلفة طبقا للطريقة التي تنفذها وتتمثل فيما يلي:

1. **السياسة المالية التصرفية:** يقصد بها سياسة أحداث التغيرات المعتمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي بتصرف من صاحب القرار بهدف التأثير على مستوي الإنتاج والدخل والأسعار من خلال التأثير دائما على جانب الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة سياسة إدارة الطلب الكلي ففي فترات الركود أو الكساد الاقتصادي تعد الحكومات إلى زيادة الإنفاق أو الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات أو أن تستعملهم الأداتين معا، وتعتمد إلى تخفيض إنفاقه أو زيادة الضرائب في فترات الانتعاش والاتجاه نحو الارتفاع التضخمي[2]وهي نوعان:

1-1.السياسة المالية التوسعية: يظهر هذا النوع عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود والكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوي التوظيف وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك، ويؤدي ذلك إلى

[1]-مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية، عمان، 2002 ،ص ص194-195.

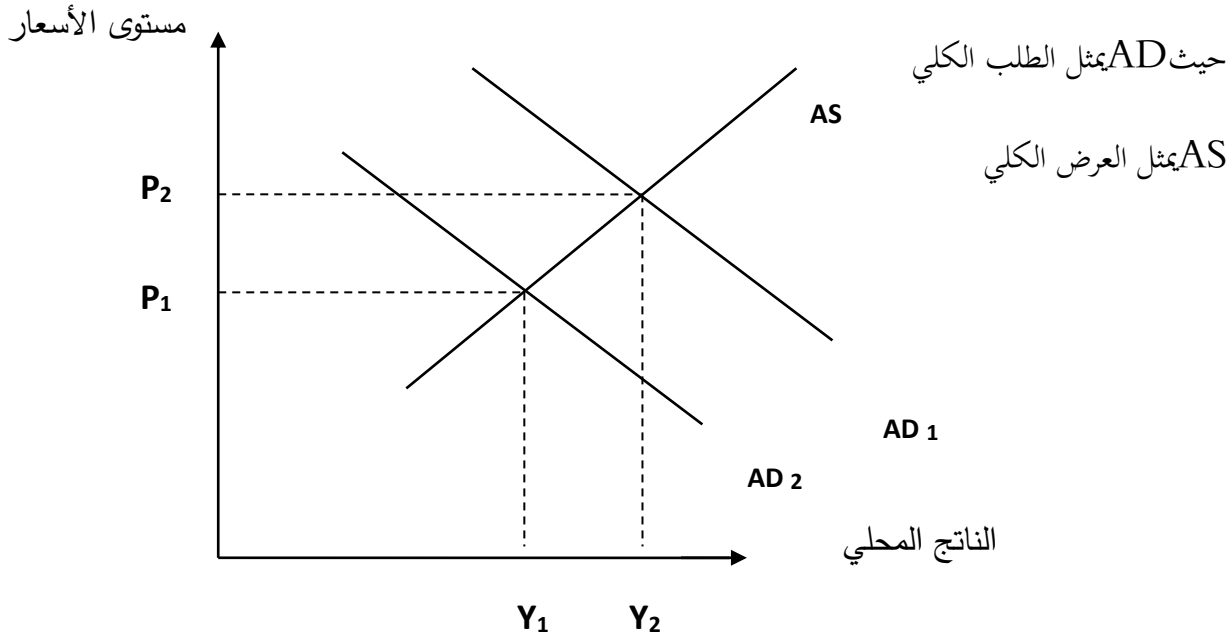
[2]-عائشة بن زايد، **دور أدوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة سكيكدة 2014، ص3.

القصور الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلي زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوي تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوي التوظيف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوي الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل[1]، ويتم ذلك من خلال[2]:

أ. زيادة الإنفاق الحكومي العام، ولعل هذا ما يذكرنا بما نادى بهكينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهذا يأتي دور الدولة التي تعمل في زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ب. قد تقوم الدولة أيضا بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية، وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة الدخول الأفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع ووجود فرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد واستخدام المزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب).

الشكل رقم(1–1) سياسة مالية توسعية



المصدر: خالد واصف الوزاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الثالثة، 1999، ص327.

[1]-رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007،ص188.

[2]-خالد الواصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 1999، ص327.

1-2السياسة المالية الانكماشية: حالة التضخم كما نعلم فإن التضخم عبارة عن الزيادة غير الطبيعية في الأسعار مما يعني وجود ارتفاع في مستوى العام للأسعار وتستخدم أدوات السياسة المالية في هذه الحالة للمحاولة من خفض مستوى الطلب الكلي بتقليل القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل وذلك بإتباع هذه سياسة[1] يمكن توضيح استخدامها فيما يلي:

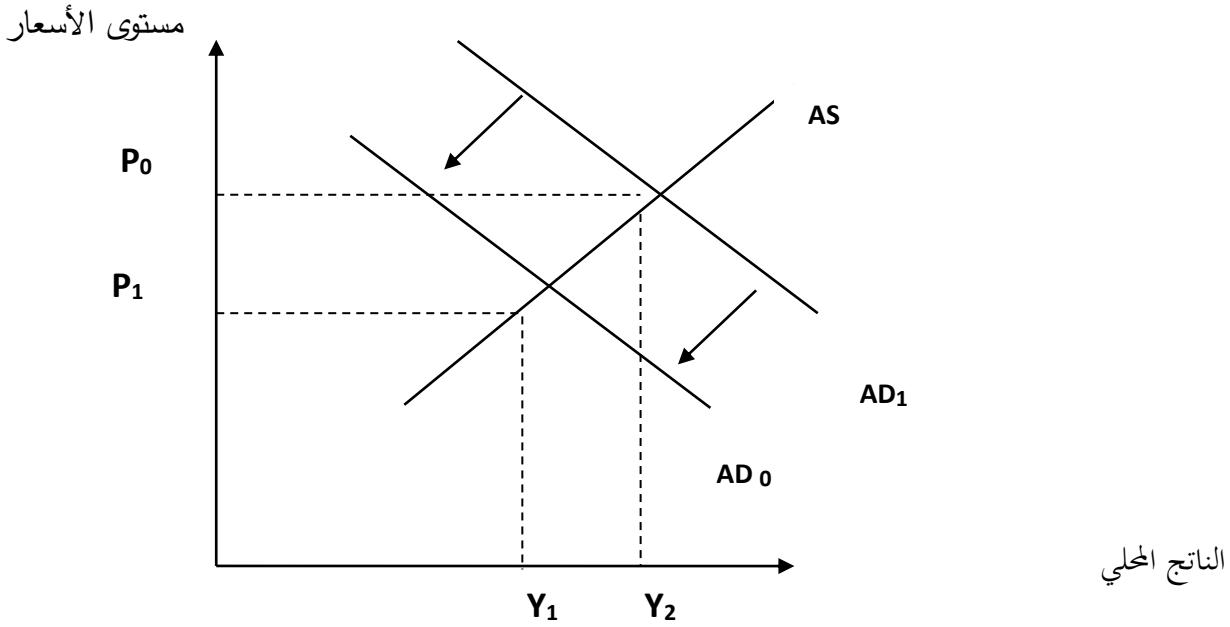
أ. تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض الدعم وتجميد الأجور والتوظيف وتخفيض خسائر القطاع العام.

ب. تخفيض مستويات الاقتراض الحكومي.

ت. زيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة أسعار الضرائب القائمة أو تطبيق ضرائب جديدة.

ويهدف من وراء تلك الإجراءات هو تقليص عجز الموازنة، والسيطرة على معدلات التضخم، وتخفيض حجم المديونية[2].

الشكل رقم (1-2): السياسة المالية الانكماشية.



المصدر: خالد واصف الوزاني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الثالثة، 1999، ص328.

[1]-محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2006 ،ص ص121-122.

[2]-عاطف ولبم اندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص75.

2. **السياسة المالية اللاتصرفيه:** يقصد بها جميع المتغيرات المالية التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية بشكل تلقائي أي بدون تصرف من صاحب القرار السياسي، ويتحدد أكثر المتغيرات التي تشكل بطبيعتها قيودا على حدى التقلبات الاقتصادية سواء في الانتعاش أو الركود ويكون جزءا من الهيكل الاقتصادي العام أو النظام المالي المتبع في أي اقتصاد وهي بذلك لا تتطلب قرارا سياسيا أو تغيرا في السياسة المالية فيما يخص الإنفاق العام والنسب الضريبية وإنما تؤثر في النشاط الاقتصادي تلقائيا لذلك يطلق على هذه المتغيرات اسم المثبتات التلقائية[1].

ثانيا: عوامل محددات السياسة المالية: تقوم السياسة المالية على عدة عوامل أهمها:[2]

1. **مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:** بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسبا طرديا مدرجة التقدم الاقتصادي للدول أي من ناحية التحصيل فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من الطاقة الضريبية، حيث كان هناك فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب وإمكانية تحصيلها فضلا عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية في تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.
2. **مدي تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان تقدم المؤسسات وكفاءتها، دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.
3. **وجود سوق مالي كفئ:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية

---

[1]–عائشة بن زايد، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[2]–غالم سعدية، غطاس منال، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2015، ص ص 9-10.

ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في اقتصاد القومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس المال، أصول حقيقية)،ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية(داخلية).

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

أدوات السياسة المالية هي تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، ومن هذا يتضح أن هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية هي النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة للدولة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

أولا: تعريف النفقات العامة

"مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيأتها الرسمية لتحقيق غرض عام"[1].

"المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام"[2].

من التعريفين السابقين يكمن استخلاص أركان النفقة العامة كما يلي:

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** إن التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي جعله ينتقل عبر الزمن من نظام المقايضة إلى النظام النقدي أين أصبحت النقود تلعب دور الهام في المعاملات الاقتصادية، ولذلك أصبحت الدولة ملزمة بإخراج مبالغ نقدية بدل العينية تصرفها للصالح العام، إضافة إلى تجنب مشكل الإنفاق العيني، وتحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة، فضلا عن صعوبة إجراء الرقابة الإدارية على الإنفاق العيني، وكذا صعوبة تحديده.
2. **صدور النفقة عن جهة أو شخص عام:** ومعنى ذلك وجوب أن يكون ذلك المبلغ النقدي خرج من ذمة الدولة الممثلة بالشخص أو الهيئة العامة ويقصد باسم الشخص العام الهيئة الحكومية سواء كانت محلية أو مركزية (مثل: الولاية، الوزارة، البلدية...).

[1]-مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008،ص5.

[2]-علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة، كلية التجارة، الكويت**، بدون سنة نشر، ص3.

3. **النفقة العامة تهدف لتحقيق المصلحة العامة:** حيث يجمع معظم المؤلفين الماليين على أنه لكي يتحقق وجود النفقة العامة لا يكفي صدورها من جهة عامة، بل يجب أن يهدف الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة أي لقضاء مصلحة عامة، وليس لإشباع حاجة خاصة، ولذلك تحرص دساتير الدول على وجوب مراقبة الإنفاق العام وترشيده بما يحقق النفع العام[1].

ثانيا: تقسيمات النفقة العامة

1. **تقسيم النفقة حسب دوريتها:** تنقسم النفقات العامة وفقا لدوريتها إلى:[2]

1. 1**النفقات العادية:** ويطلق عليها النفقات العامة الجارية بأنها تتحقق عادة، يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، وغالبا ما تكون سنوية، يتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، أي إيراداتها الجارية، والتي تتمثل أساسا بإيراداتها من الضرائب، إضافة إلى إيراداتها من الأملاك العامة.

1. 2.**النفقات غير العادية:** ويطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية، أي التي لا يتم تحققها عادة، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة، والتي يتم تحويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد.

التمييز بين النفقات العادية(الجارية)، والنفقات غير العادية (غير الجارية) يستند إلى عدة اعتبارات منها:

أ. مدى الانتظام أو الدورية التي تتحقق فيها النفقات هذه، أي المدة التي تتم فيها، فإذا كانت النفقة تتضمن الاستمرارية والانتظام منها تعبر في هذه الحالة نفقة عامة عادية أما إذا كانت لا تتضمن مثل هذه الاستمرارية والانتظام فإنها تعتبر نفقة غير عادية.

ب. الفترة التي تحقق فيها النفقة آثار، حيث الإنفاق العام على النشاطات التشغيلية الجارية الذي يولد أثارا قصيرة الأجل يتم اعتباره ضمن النفقات العامة العادية، أما إذا كان الإنفاق العام يولد أثاره في الأجل المتوسط، أو الطويل كما هو عليه الحال في الإنفاق الرأسمالي فإنه يعتبر في هذه الحالة ضمن النفقات العامة غير العادية.

---

[1]–غازي عناية، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[2]–فليح خلف حسن، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 125–126.

ت. الدخل الذي تحققه النفقات العامة، حيث يتم اعتبار النفقات التي لا تسهم في توليد دخل مباشر نتيجة لها نفقات عادية(جارية)، في حين يتم اعتبار النفقات التي تسهم في توليد مثل هذا الدخل المباشر نفقات عامة غير عادية.

ت. إنتاجية النفقة العامة حيث النفقات العامة التي تكون ذات طبيعة استهلاكية غير ناتجة كتأمين الدفاع الخارجي، وتوفير الأمن الداخلي، وتحقيق العدالة، وفرض النظام تعتبر نفقات عادية.

ث. إسهام النفقات العامة في تكوين رأس المال، وبالذات رأس المال الإنتاجي، حيث تعتبر النفقة العامة عادية إذا لم تسهم في تكوين رأس المال هذا، في حين أنها تعتبر نفقة عامة عادية إذا أسهمت في التكوين الرأسمالي.

2. **التقسيم الوظيفي**: تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها أو كما يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي، أي تبعا إلى اختلاف وظائف الدولة إلى:

2-1.نفقات إدارية: تلك المتعلقة بسير المرافق العامة حيث يدخل في ذلك ما هو لازم لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار وتنمية العلاقات مع الخارج[1].

2-3. نفقات اجتماعية: هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد ظروف اجتماعية تستدعي المساندة[2].

2-4.نفقات اقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كالطاقة، والنقل، مشاريع البنية الأساسية[3].

---

[1]- عادل أحمد حشيشي، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص70.

[2]-زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص36.

[3]-محمود حسين الوادي، كريا احمد عزام، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى،2007، ص135.

3. **تقسيم النفقات حسب طبيعتها:**

3-1.نفقة حقيقية ونفقة تحويلية: يمكن أن نقسم النفقات العامة، وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل القومي، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

3-2.نفقات الحقيقية: تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية والرأسمالية.

3-3.نفقات تحويلية: هي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو خدمات أو رؤوس الأموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية محدودة الدخل، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من الطائفة الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد وبمقتضى ذلك فأن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها. ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر. ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من الطائفة الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبمقتضى ذلك فأن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات[1].

[1]-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص40-41.

2. **تقسيم الشكلي**: هي تلك التي يكون الإنفاق العام أساسا لها أو التقسيمات التي تتخذ شكل النفقة العامة أساسا لها وهي كالاتي:

1-4.النفقة العامة: تتوزع بالنظر إلى الهيئة العامة التي تقوم بالإنفاق فتعتبر النفقة العامة نفقة وطنية إذا قامت الحكومة المركزية بالإنفاق ومحلية إذا تولت الهيئات العامة المحلية كالبلدية والولاية إنفاقها كنفقات الدفاع والقضاء والتمثيل الخارجي كتوزيع المياه ومكافحة الحريق وتنظيم المدن، فإذا كان المرفق يحتاج إلى مراقبة دقيقة ومستمرة ومباشرة فيحسن أن يعهد بالإنفاق عليه إلى السلطات المحلية لأنه من الصعوبة أن تتمكن الحكومة المركزية من القيام بهذا النوع من الرقابة بإحكام، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار كل دولة ظروفها الخاصة فإذا كان أحد المرافق العامة بالنظر إلى ظروف دولة معينة لا يحسن إدارة موحدة على مستوى الدولية يمكن توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية، ويقسم بعض كتاب المالية النفقات العامة من حيث الشكل التي تتخذه إلى أربعة أنواع أجور عمال الدولة ومرتباتهم، وأثمان الأشياء والأدوات التي تشتريها الدولة، والإعانات التي تمنح للأفراد أو الهيئات العامة ونفقات خدمة الدين[1].

3. **التقسيم المالي**: طالما أن النفقات العامة تمثل عبء على الخزانة العامة للدولة، كما أن لها طبيعة مالية تختلف طريقة تمويلها وهنا ينبغي أن نميز بين الأعباء النهائية والأعباء الوقتية وأيضا الأعباء الافتراضية أو التقديرية، حيث أن هذا التمييز هو أساس التصنيف المالي للنفقة[2].

1-5.النفقات أو الأعباء النهاية: أن الأعباء النهائية تشكل الحق العام لعمليات توزيع مالية الدولة ففي حقيقة الأمر نجد أنه كقاعدة عندما تخرج الأموال العامة من الخزانة العامة فأنها تخرج بشكل نهائي. ومن الطبيعي أن تكون عمليات توزيع الأموال العامة في تيارات إنفاقيه، فإذا تعلق الأمر بنفقات رأسمالية أو إدارية فلا يتبع ذلك دخول الخزانة العامة أي تدفق نقدي لتعويضها عن المدفوعات الرأسمالية أو الإدارية.

لذلك نجد أن المدفوعات الجارية الخاصة بمرتبات الموظفين والعاملين والنفقات العامة الضرورية للانشغالات العامة والتعويضات تكون بمثابة أعباء نهائية للدولة تترجم في صورة إنفاق عام لا ينتج عنه أي مقابل نقدي للخزانة العامة.

---

[1]-علي غدود، **المالية العامة**، المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2005، ص26.

[2]-محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص ص 59-61.

5-2.الأعباء المؤقتة وعمليات الخزانة العامة: تجدر الإشارة إلى أن جزء من الأرصدة التي تخرج من الخزانة العامة لا تكون له إلا صفة مؤقتة كما أن خروج مثل هذه الأرصدة يكون لأجال طويلة الاستحقاق، هذه العمليات المؤقتة تتبع الخزانة العامة وغالبا ما تعرف باسم عمليات الخزانة، وفي الواقع فأنه بسبب طبيعتها المالية الخاصة للغاية، فإن هذه العمليات تكون مطابقة خارج الموازنة العامة ومرسومة أساسا في إطار الحسابات الخاصة للخزانة كما أنها تمول أساسا عن طريق استرداد القروض والسلف، والشطر الأعظم من هذه الأعباء المؤقتة يدرج في حسابات القروض بهدف الإقراض لفترة أطول أربع سنوات.

5-3.الأعباء التقديرية والضمانات: ليس من الضروري التوسع في تحليل الأعباء التقديرية، حيث أن الأمر هنا يتعلق بعملية الإنفاق أو القروض التي تتعهد الدولة بمنحها إذا تحققت ظروف معينة وهنا فإن العبء لا يعتبر وجوده إلا مجرد افتراض شرطي بحيث لو لم تظهر متغيرات فإن القرض لا يمكن أن يتحقق بصورة فعلية فعلى سبيل المثال نجد أن مثل الأعباء يترجم في صورة ضمان الدولة لمشروعات عامة معينة وقروض خاصة معينة.

ثالثا: آثار النفقات العامة

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ففي إطار أنه يستخدم جزءا من الواردات الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي (الدخل القومي)، ومن ثم على الاستهلاك القومي، والادخار القومي بصورة مباشرة وغير مباشرة[1].

ومن ناحية أخرى هناك تأثير للإنفاق العام على توزيع الدخل ونمطه وهيكله، هذا بالإضافة إلى تأثير معدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الآثار التي يمكن تناول أهمها على النحو الآتي:

1. **الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي:** وهوما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام"، ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية:

1-1.زيادة القدرة الإنتاجية أو القطاعات الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي.

1-2.إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

[1]-عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003، ص ص60-61.

1-3.يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع من الإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حرية فإن الأثر سيكون إيجابيا أما إذا حدث العكس فسيكون له أثر سلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة).

1. **الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي**: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي من عدة جوانب لعل أهمها:

1-2.عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل: الدفاع، الأمن، التعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي.

2-2.عندما تقدم دخول في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقترضيها، فان ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عيني فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي. مع مراعاة اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك تبعا لطبيعة هذه الدول.

3. **الأثر غير مباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي**: يتولد الأثر غير مباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل(للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال الدورة.
4. **الأثر على الادخار القومي**: عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار السالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي، هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الادخار القومي والعكس[1].
5. **الأثر على إعادة توزيع الدخل**: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة

[1]-عبد المجيد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لقد ارتبطت فكرة الإيرادات العامة في الفكر المالي التقليدي بالموارد المالية التي تسعي الدولة إلي توفيرها من اجل تغطية النفقات المترتبة عليها حين تأدية الوظائف الحكومية المسندة إليها، ونجد أنواع هذه الإيرادات تعددت وتطورت مع الأهداف المسندة إليها.

أولا: تعريف الإيرادات العامة

"يقصد بالإيرادات العامة، كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[2].

"تعرف الإيرادات العامة على أنها عبارة عن جمع الأموال النقدية والعينية، والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة"[3].

ثانيا: أقسام الإيرادات العامة

1. **إيرادات الدولة:** يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها الأفراد ويحصلون على نفعا عاما أو خاصا، وهي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة العامة أو الخاصة وحصيلة الرسوم وتشمل هذه الإيرادات أملاك الدولة والرسوم[4].**و**تنقسم الإيرادات العامة إلى قسمين:

---

[1]-سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011، ص33.

[2]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص115.

[3]-سالكي سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[4]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

1-1.أملاك الدولة العمومية (الدومين العام): ويقصد بالملكية العمومية الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام[1]، يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرائق العامة والموانئ والأنهار والمتاحف ...الخ تخضع هذه الأملاك للقانون الإداري ولا يجوز بيعها أو الاستيلاء عليها من قبل الأفراد[2].

1-2.أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): يتكون من أموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق ووسائط النقل ...الخ، وتخضع هذه الأملاك للقانون المدني، حيث تستطيع الدولة بيعها وإيجارها[3]، وتتضمن أملاك الدولة الخاصة ما يلي:[4]

أ. **الدومين العقاري**: إن الدومين العقاري يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر (الدومين الاستخراجي) والمباني السكنية التي تجهزها الدولة بغية منها في حل أزمة السكن، فالإيجارات كل هذه العقارات تدخل ضمن الإيرادات العامة التي تحققها الدولة من الدومين العقاري.

ب. **الدومين التجاري والصناعي**: يتكون الدومين التجاري والصناعي من مختلف المشاريع العامة التي لها طالع تجاري أو صناعي، وتعود ملكيتها للدولة، ونجد الدولة هي التي تبادر للاستثمار في مثل هذه المشاريع لمدى أهميتها الإستراتيجية والاجتماعية مثل مشاريع الكهرباء، والغاز والماء ...الخ، فنجد الدولة التي ترمي من وراء الاستثمار في هذه المشاريع الى تحقيق الربح بقدر ما تهدف إلى توفير خدمات ضرورية لأفراد المجتمع.

ت. **الدومين المالي**: يقصد بالدومين المالي محفظة الأوراق المالية التي تملكها في الأسواق المالية، فنجد الدولة التي تقوم بشراء أسهم وسندات معينة بغرض توجيه أو المشاركة في بعض المشاركة الاستراتيجية، ولهذا نجد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين وهذا النوع من الاستثمار في الأوراق المالية هو الذي أنشأ ما يعرف باسم الشركات المختلطة بين الملكية العامة والخاصة[5].

---

[1]-**نفس المرجع السابق**، ص119.

[2]-سعيد علي العبيدي **اقتصاديات المالية العامة**، دار الدجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص108.

[3]-سعيد علي العبيدي، **مرجع سبق ذكره، ص**108.

[4]-أحمد غربي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلم الاقتصادية، 2009، جامعة المدية، ص ص185-186.

[5]-**نفس المرجع السابق**، ص189.

2. الرسم

2-1تعريف الرسم:

"إنه مبلغ من النقود وتحصله الدولة، أومن يمثلها من الأفراد جبرا مقابل خدمة خاصة، أو نفع خاص تقدمه الدولة لهم".

تحليل التعريف إلى عناصره ويحصرها الفكر المالي الحديث في ثلاثة:

أ. الرسم مبلغ من النقود أي يدفع نقدا وليس عينا، على اعتبار أن الاقتصاديات الحديثة نقدية، وليست عينية، وبحيث تتلاءم نقدية هذه الرسوم مع هذه الاقتصاديات التي تتم فيها المبادلات والصفقات، بالنقد لا بالعين، ويشبه الرسم الضريبة بالنسبة لهذا العنصر حيث تتصف بالنقدية.

ب. الرسم بدفع بصفة إجبارية أي إلزامية، لاخيار للأفراد بدفع الرسم، أو عدم دفعه عند تمتعهم بخدمة الدولة أو عند حصولهم عليها.

ت. الرسم مقابل خدمة خاصة، وهذا ما يفرقه عن الضريبة إذ لا مقابل لها[1].

2-2أنواع الرسوم في أي دولة هي[2]:

أ. الرسوم القضائية

ب. رسوم التسجيل العقاري

ت. رسوم السيارات

ث. رسوم التسجيل والنشر

ج. رسوم التسجيل ومراقبة السيارات

ح. رسوم الاستيراد رسوم متنوعة.

[1]- غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص ص55-56.

[2]-فتحي احمد ذياب عود، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص ص119-120.

3. الضريبة:

3-1تعريف الضريبة:

فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[1]، ترجع أهمية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوي الاقتصاد القومي من خلال زيادة نسبة الضرائب التي تستقطعها الدولة من إجمالي الدخل القومي، والذي ينعكس في صورة انخفاض الجزء المتبقي من الدخل القومي المخصص لأغراض الإنفاق الاستهلاكي، في كبح نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات والقضاء على فجوة فائض الطلب وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[2].

3-2.أنواع الضرائب:

أ. **الضرائب الوحيدة:** أنظمة تتضمن ضريبة تفرض على عنصر واحد فقط من العناصر المحتمل أن تخضع للضريبة وتسمى هذه الأنظمة الوحيدة.

ب. **الضرائب المتعددة:** أنظمة تتضمن ضرائب متعددة تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الضريبي وفي هذه الحالة تسمى هذه الأنظمة بالأنظمة الضرائب المتعددة، مثل ضريبة على الدخل[3].

ت. **الضرائب على رأس المال:** فرض الضرائب على رؤوس الأموال يؤمن موارد دائمة وثابتة للدولة فإن مفهوم إنتاجية هذه الضريبة وعلاقتها بالاستهلاك رأس المال من التطبيق أظهر تعدم فعالية هذه الطريقة ورغم ذلك فمازالت بعض الدول تحافظ على هذا النوع من الضرائب لكن ليس باعتباره المورد الوحيد[4].

ث. **الضرائب على الأشخاص:** هي التي تفرض على المواطنين أنفسهم، وقد وجدت منذ القدم، وكانت تسمى ضريبة الرؤوس في عصر الرومان والإسلام، تفرض بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة[5].

ج. **الضرائب المباشرة:** وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل هذه الضريبة عندما يتحقق الدخل مثل الضريبة على الدخل، نظرا لتعدد مصادر الدخل.

---

[1]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص 14.

[2]-أحمد محمد صلاح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر،2006، ص187.

[3]-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص60.

[4]-صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص117.

[5]- **نفس المرجع السابق**، ص117.

ح. **الضرائب غير مباشرة:** هي الضرائب التي تقل أهمية عما سبقها وتسمى بالضرائب الإنفاق، نظرا لإخضاع النظم الضريبة الدخل لضرائب فإنها كذلك خضعت لإنفاق الضرائب[1].

4. القرض العام:

4-1.تعريف القرض العام:

هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير (أفراد، مصاريف، مؤسسات مالية أو غيرها) مع التعهد برد أصل المبلغ ودفع الفوائد عن مدته وفقا للشروط.

4-2.أنواع القروض العامة:

وتتمثل فيمايلي:

أ. من ناحية مصدر الأموال

- **القرض الداخلي:** هو الذي يقوم بالاكتتاب به أشخاص طبيعيون أو اعتباريون داخل الدولة المقترضة ويتطلب في هذه الحالة توفر المدخرات الوطنية، ويبقى القرض داخليا بنظرنا إذا اكتتب به مواطنون مقيمون في الخارج.

-القرض العام الخارجي: فهو يكتتب بسنداته أشخاص طبيعيون أو معنويون يقيمون في الخارج حيث تتوجه إلى المدخرات الأجنبية في الدولة إلى المدخرات الأجنبية في دولة أخرى أو إلى مؤسسات التمويل الأجنبية، شرط أن تتوفر في هذه السندات ضمانات تشجع الأفراد والمؤسسات على الاكتتاب بالسندات.

ب-من ناحية الحرية في الاكتتاب

- **القرض الاختياري:** هو الذي يكون فيه الأفراد أو المؤسسات أحرارا في الاكتتاب أو عدم الاكتتاب به، مراعين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم.
- **القرض الإجباري:** هو الذي لا يترك للأفراد حرية الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في سنداته وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقررها القانون.

ب. من ناحية توقيت القرض

يمكن تقسيم القروض إلى:

- **قروض مؤبدة أو دائمة:** إذا كانت الدولة لا تلتزم بالوفاء به من خلال مدة معينة مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء.

[1]-حمزة سلام، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014، ص19.

- **قروض مؤقتة أو قابلة للاستهلاك:** فتلتزم الدولة بالوفاء بها في وقت معين وطبقا للقواعد المتفق عليها في الإصدار ويمكن أن تكون القروض المؤقتة قصيرة الأجل وهي مدة لا تتراوح مدتها بين 3 أشهر وسنة (سندات الخزينة)[1].
- **متوسطة الأجل:** تمثل القروض متوسطة الأجل نوع من القروض التي تلزم المنشاة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المنشاة وما بين المقرض، وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد[2].
- **طويلة الأجل:** يمكن القول تتجاوز مدتها الخمس سنوات، ومهما يكن أمر هذه التقسيمات فإن أجل القروض العامة تحدد بناءا على اعتبارات كثيرة منها حالة السوق المالية والمدة التي ستحتاج فيها الدولة إلى الأموال[3].

4-3.آثار الاقتصادية للقروض الداخلية الخارجية:

أ. الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض العامة الداخلية تبعا لطريقة استخدامها:[4]

في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة وجهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة كما في حالة الدول النامية يؤدي إلى الطلب الفعال لن يقابله زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، مستوى الأسعار وإلى حدوث التضخم، وفي حالة استخدام حصيلة القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وإنفاق استثماري في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة ويتمتع جهاز الإنتاجي بالمرونة يؤدي إلى تكوين رؤوس الأموال ملموسة في الإنتاج وبالتالي في الدخل القومي ومعدل التنمية، وفي حالة عقد القرض في اقتصاد تسوده العمالة التامة وذلك لامتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق وثم تجميد الحصيلة إلي عدم إنفاقها يؤدي إلي معالجة التضخم.

---

[1]-حسين عوضه، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1978، ص ص989-990.

[2]- محمد صالح الحناوي، نهال فريدة مصطفي، وآخرون، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى،2000، ص ص 334-335.

[3]-حسين عوضه، **مرجع سبق ذكره**، ص 991.

[4]-محمد طاقة، هدي العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص159-160.

ب. الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض العامة الخارجية تبعا لطريقة استخدامها تتمثل فيما يلي:[1]

فقد تقوم الدولة المقترضة باستخدام حصيلة القرض الخارجي في استراد سلع استهلاكية، ويترتب عن ذلك زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية في السوق المحلي وبالتالي منع ارتفاع أسعار هذه السلع والقضاء على بعض الأزمات التمويلية، وإذا قامت الدولة المقترضة باستخدام حصيلة القرض الخارجي في استراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشروعات الاقتصادية فان ذلك يؤدي إلى سرعة تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة في الدول المقترضة ورفع مستوي الدخل القومي.

5. الإصدار النقدي: تلجا الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تميل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم عن تغطية ذلك، وهذا بخلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول لاستخدامها في تغطية العجز، إلا أنه يبقي اللجوء إلى الإصدار النقدي وسيلة من وسائل تمويل عجز الميزانية لكن لابد من تقرير أثار السلبية منها، أن الإصدار النقدي يمكن أن يتم وفق ثلاث فرضيات:

5-1.الفرضية الأولي: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا في زيادة سريعة في الإنتاج ووهنا لا تكون أية أثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

5-2.الفرضية الثانية: هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر وفي هذه الحالة ليست هناك أثار تضخمية لأنه لن يكون هناك ارتفاع في الطلب، إلا أن هذا ليس صحيحا دائما لأنه يمكن أن يكون هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر في الطلب

5-3.الفرضية الثالثة: هيأن الكتلة النقدية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخل بما يؤدي إلي زيادة الحاجات الاستهلاكية وينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل من المنتجات المحلية اقل تنافسية وهو يؤدي إلى انخفاض الصادرات[2].

المطلب الثالث: الموازنة العامة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم تعاريف الموازنة العامة وإلى خصائصها، ومراحلها وكذلك القواعد لإعداد الموازنة.

---

[1]-حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص ص352-353.

[2]-نجاة مسمش، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005، ص ص107-108.

أولا: تعريف الموازنة

توجد عدة تعاريف تتعلق بالموازنة العامة وتختلف من باحث إلى أخر وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث في هذا المجال ومن هذه التعريفات ما يلي:

"إن الموازنة العامة للدولة هي عبارة عن تقدير معتمد للنفقات العامة للدولة وإيراداتها من قبل السلطة التشريعية عن فترة مستقبلية غالبا تكون سنة وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[1]

"تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة"[2].

"هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد أنها تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة محددة من الزمن"[3].

ثانيا: خصائص الموازنة:[4]

تتصف الموازنة بعدد من الخصائص أو الوصفات التي تتلخص أو الصفات التي تتخلص بكونها تقديرية، وقانونية، وكونها تتضمن الإجازة بالجباية والإنفاق، فصلا عن تحديدها الزمني، وإيلائها الأولوية للنفقات على الواردات، وهو ما نفصله فيما يلي:

1. **للموازنة صفة تقديرية أو تخمينية:** وذلك أنها تحضر لسنة مقبلة، ذلك أنها تحضر لسنة مقبلة، وتحضيرها يجري عادة في أوساط السنة السابقة، ولذلك يصعب تحديد ما سوف يبذل من نفقات، أو ما سوف يجرى من واردات، بصورة دقيقة أو شبه دقيقة.
2. **للموازنة صفة قانونية:** وذلك لكونها تنطوي من جهة على موافقة السلطة التشريعية(البرلمان) على تقدير مجموع النفقات والواردات السنوية، وتنطوي من جهة ثانية على إذن تلك السلطة للسلطة التنفيذية بالإنفاق في حدود الاعتمادات المقدرة والمرصدة في الموازنة العامة، وبتحصيل الواردات المقدرة، وفقا للأصول والإجراءات القانونية المقررة، كل ذلك في حدود السنة التي وضعت الموازنة العامة لأجلها.

---

[1]-حسني خربوش، حسن اليحي، **المالية العامة**، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص168.

[2]-لشهب عبد القدوس، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي-حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، 2014، ص17.

[3]-مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص263.

[4]-فوزي عطوى، **المالية العامة**، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 321- 322.

3. **الصفة الإجازة بالجباية والإنفاق:** وذلك أن تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات والواردات، كما وردت في مشروع الموازنة المعد من قبل السلطة التنفيذية لا يعطي الموازنة قوة النفاذ، مالم يشمل التصديق أيضا الإجازة للسلطة التنفيذية بجباية الموارد الإنفاق على الأعباء العامة.

ولابد في هذا المقام من الإشارة إلى التمييز الذي يلاحظه علماء المالية بين إجازة الإنفاق وإجازة الجباية، إذ يختلف نوعا الإجازة في أمرين هامين:

3-1.إن إجازة الإنفاق لا يمكن أن تتعدى قيمة الاعتمادات المصدقة، في حين أن إجازة الجباية تنطوي على إمكانية تجاوز الأرقام المقدرة للواردات.

3-2.إن إجازة الإنفاق تعني إمكانية استعمال الاعتماد المرصد في موازنة فحسب، أي أنها لا تحتم وجوب الإنفاق، اللهم إلا في حالات خاصة وأما إجازة الجباية فتنطوي على إلزام السلطة التنفيذية بالقيام بأعمال التحقق والجباية تحت طائلة المسؤولية.

4. **للموازنة صفة التحديد الزمني السنوي:** وهو ما تعرفه عموما باسم" سنوية الموازنة" لأنها توضع عادة لمدة سنة، وبالتالي فإن الموافقة السلطة التشريعية عليها تقترن بمدة السنة ذاتها.

5. **للموازنة صفة إيلاء الأولوية للنفقات على الواردات:** وهذه الصفة حقيقية مرتبطة بالصفة التقديرية للموازنة، وتتضح أولوية النفقات على الواردات من مختلف النصوص المرعية للإجراء وفي عددها النصان الفرنسي واللبناني اللذان أسلفنا ذكرهما، ومثلهما نص قانوني الأمريكي الذي عرف الموازنة بأنها:" صك تقدير فيه نفقات السنة التالية وواراداتها، بموجب القانون المعمول به عند التقديم (أي تقديم صك للسلطة التشريعية)، واقتراحات الجابية المبسوطة فيه".[1]

ثالثا: مراحل تحضير الموازنة

تبدأ ذعملية تحضير الموازنة في الوحدات التابعة لكل إدارة، ثم ينتقل من هذه الوحدات إلى الإدارة المركزية، فالوزير المختص، فوزير المالية، فمجلس الوزراء، وعلى هذا الأساس فإن عملية التحضير تجتاز منذ بقائها حتى تاريخ إحالة مشروع الموازنة على السلطة التشريعية بأربعة مراحل[2]:

2. **تحديد الأهداف العامة:** تتحدد هذه الأهداف في القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء في جلسته العادية الأسبوعية وفي جلساته الاستثنائية المخصصة لمعالجة المواضيع معينة، وترسم السياسة المالية للدولة.

---

[1]-فوزي عطوى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 332-333.

[2]-فوزت فرحات، المالية العامة، **الاقتصاد الكلي**، منشورات الحلبي حقوقية، بيروت، لبنان، 2001، ص117.

3. **إعداد الإطار العام لمشروع الموازنة:** على ضوء قرارا مجلي الوزراء وما تتجه من السياسة المالية الواجب إتباعها، تبدأ الوزارة المالية بوضع إطار المشروع العام للموازنة عن السنة المقبلة مركزه في الوقت نفسه على الأفضليات والخدمات التي تنوي التركيز عليها وحجم القروض عند اللجوء إلى الإيرادات الاستثنائية لتغطية نفقات المشاريع الأساسية والضغط نفقات وتوسع في بعضها الأخر.

3. **تحضير مشروع الموازنة لدى الوزارات:** وفي الأشهر الأولى من السنة يبدأ تحضير مشروع الموازنة لدى الوزارات، فتقوم كل وحدة إدارية في الوزارة واستنادا إلى نفقاتها في العام السابق بإعداد جداول نفقاتها ونفقات المصالح التابعة لها للسنة المقبلة على ضوء السياسة المالية العامة المحددة، وبعد أن ترفق هذه الجداول بمستندات والوثائق اللازمة تودع في ديوان الوزير أوفي محاسبة الوزراء وفقا للتعليمات المعطاة حيث يصار إلى توحيدها وعرضها على الوزير، وبعد أن يدرس الوزير موازنة وزراته طبقا لمتطلبات سياسته المقبلة، يمكنه إعادة النظر فيها لهجة زيادة أو نقصان أو تفضيل مشروع على أخر أو تعديلها.

4. **عرض مشروع الموازنة على مجلس الوزراء:** تلعب الوزارة المالية دورا مهما في تحضير الموازنة مما يعطي لوزير المالية سلطة واسعة بالنسبة لغيره من الوزراء ويتجلى هذا الأمر ضمن إطارين قانوني وعملي[1].

رابعا: القواعد العامة في إعداد الموازنة

تقضي القواعد العامة لعلم المالية بضرورة تقيد الدولة بعدد من القواعد الأساسية عند تحضيرها للموازنة العامة، وتتضمن هذه القواعد مايلي[2]:

1. **قاعدة الوحدة:** تقتضي هذه القاعدة بضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها، وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها، تعدد الموازنات يعرقل من عملية عرض عناصر الموازنة بصورة واضحة وتأتي أهمية وحدة الموازنة من ضرورة إيضاح الحالة المالية للدولة، وهذا بدوره يحقق فائدتين أساسيتين:

1-1. إيضاح إساءة استخدام الأموال، فاستخدام موازنات متعددة تخفي عملية سوء استخدام الأموال العامة وتبذيرها.

1-2. تمكين السلطة النيابية من مباشرة سلطانها الكامل على الرقابة المالية العامة، فعرض موازنة عامة شاملة على السلطة النيابية يمكنها من إجراء مفاضلة بين كافة وجوه الإنفاق بحيث تقر ما تراه مناسبا.

---

[1]-فوزت فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 117- 118.

[2]-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 161- 162.

قاعدة عمومية الموازنة: وتقوم قاعدة عمومية الموازنة على أساس عدم إتباع طريقة الموازنة الصافية، وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما، أي عدم إتباع طريقة الناتج الصافي التي لا يسجل فيها إلا فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة.

طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين المصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول عليها، كما تجري مقاصة بين النفقات وبين الإيرادات التي ترتبت عليها.

2. **قاعدة عدم التخصيص:** تقتضي هذه القاعدة ألا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية، فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يؤدي أما إلى زيادة الأموال المتوفرة لديها وقد يزيد على احتياجاتها مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير، بما يؤدي إلى قصور الأموال لديها مما يعرقل أدائها لعملها على الوجه المطلوب لذلك فان قاعدة عدم التخصيص تساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة وذلك لمواجهة احتياجاتها طبقا لأهمية أوجه الإنفاق في سلم الأولويات[1].
3. **قاعدة السنوية:** إن معظم الأنظمة المالية في العالم تأخذ بمبدأ سنوية الموازنة العامة حيث يتم إعداد مشروع الموازنة العامة لسنة قادمة، ويتم تصديق السلطة التشريعية على مشروع الموازنة العامة سنويا، كما تقوم دوائر الدولة بتنفيذها خلال فترة سنة[2].
4. **وحدة التوازن:** يقصد بتوازن الموازنة العامة ألا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس، وهذا يعني أن الموازنة تعتبر موازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات، وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات مما يضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو استخدام الاحتياطات، أو أية أساليب أخرى لتمويل عجز الموازنة[3].

---

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره** ، ص 163.

[2]-علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 318.

[3]-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سبق ذكره**، ص164.

المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية.

تحتل السياسة المالية موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حتى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول تأثير وفعالية السياسة المالية وكذلك اللجوء إلى شروط فعاليتها وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM:

نقصد بفعالية السياسة المالية مدي قدرة السياسة المالية التأثير على المجمل الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدام أدواتها ووسائلها، كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام أدواتها[1].

جاءHICKSبنموذجIS-LM سنة 1937 في مقاله MR.KYNES AND CLASSICSحيث قام بدمج النظريات الكينزية المتعلقة بسوق الإنتاج وسوق النقد ليظهر كيف أن توازن هذين السوقين يتزامن عند نفس مستوى الدخل ومعدل الفائدة.

يشكل نموذجIS-LMأساس الاقتصاد الكلي قصير المدى ويضم:

- منحنىIS (الاستثمار، الادخار) يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات الذي يحدد مستوى الإنتاج.
- منحنىLM (سيولة، نقود) يمثل التوازن في سوق النقد الذي يحدد سعر الفائدة في الاقتصاد.

وبالتالي فإن نموذجIS-LMالذي يمثل نموذجا للتوازن العام، يحدد تركيبات الدخل (Y)ومعدلات الفائدة (r) الذي يحقق التوازن الآني في سوق السلع والخدمات (القطاع الحقيقي للاقتصاد) وسوق النقد (القطاع النقدي للاقتصاد) وعموما يمكن استخدام هذا النموذج لإظهار تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية على المستوى التوازني للدخل الحقيقي وسعر الفائدة[2].

أولا-أثر السياسة المالية على انتقال منحنىIS:

إن تطبيق سياسة مالية لمعالجة فجوة تضخمية أو ركوديه في الاقتصاد يمكن التأثير على منحني IS من خلال التغيرات في النفقات الحكومية، أو تغيير الحصيلة الضريبية.

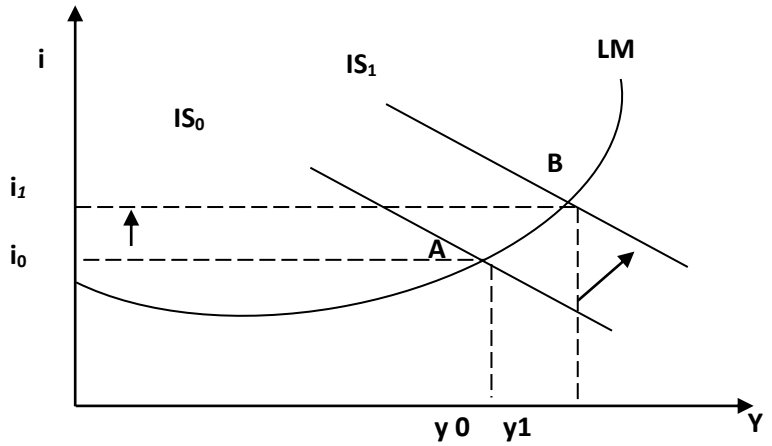
---

[1]-رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص48.

[2]-آمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو ا لاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص66.

1. ففي حالة معالجة الكساد تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية حيث أن الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنىIS يمينا عن وضعه الأول IS_0إلى الوضع الجديد IS_1وينقل نقطة تقاطعه مع المنحنىLMمن النقطة Aإلى النقطة Bويؤدي إلى زيادة الناتج من Y_0إلىY_1وزيادة معدل الفائدة من i_0إلى i_1وهذا ينتج عنه انخفاض الاستثمار [1]كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (1–3) أثر الإنفاق على الإنفاق العام علي زيادة الناتج.



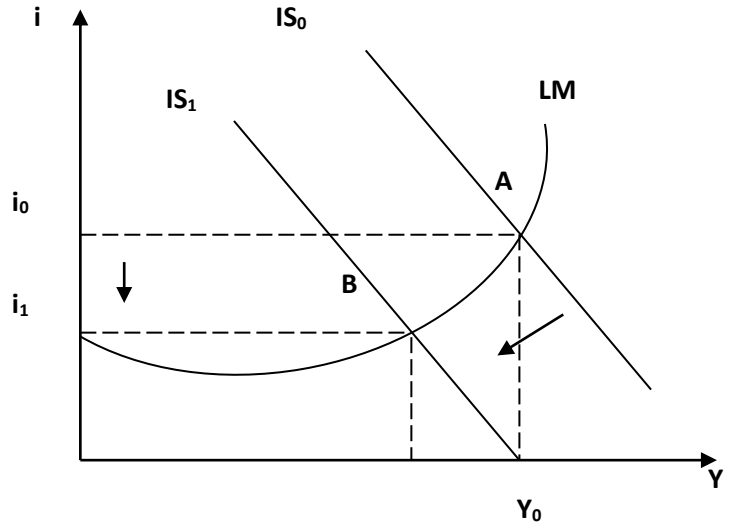
المصدر: أحمد أشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص338.

إن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإنما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة مما يقلل الرغبة في الاستثمار وهذا يخفض بدوره الناتج.

2. في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن دور السياسة المالية هنا محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية وينتقل منحنىISإلى اليسار منIS_0إلىIS_1وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0إليY_1والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من I_0إلىI_1 وبالتالي ارتفاع الاستثمار كما هو مبين في الشكل:

[1]–أحمد أشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص338.

الشكل(1–4) أثر الإنفاق العام على منحنى (IS)



المصدر: مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي**، النظرية والسياسة، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص195.

ثانيا: فعالية السياسة المالية وفق لنموذج (IS–LM)

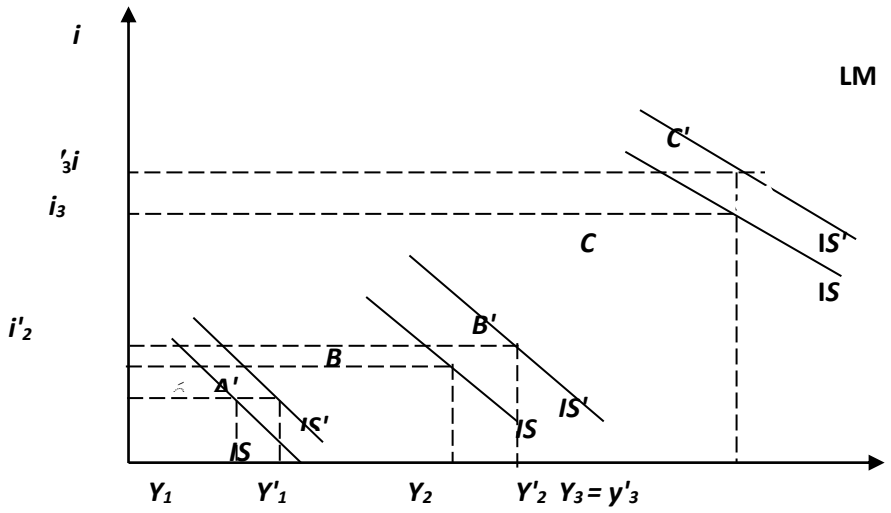
لنفرض أن الحكومة قررت زيادة إنفاقها الحكوميG فهوي يؤدي إلى زيادة انتقال منحنىISإلى اليمين وبالتالي زيادة الدخل والذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات وهذا يؤدي ما إلى وجود فائض في طلب السوق النقدية وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة والذي يؤدي ينتج عنه انخفاض في الاستثمار[1].

بافتراض تحقق التوازن عند مستوى أقل من الدخل المقابل للتوظيف الكامل أي الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية، هنا تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق بمقدارΔGينتقل خلالها منحنىISإلى اليمين بمقدار المضاعف للإنفاق الحكومي، ويتقاطع مع المنحنىLM في نقطة تحديد الوضع التوازني الجديد[2].

[1]-**WWW.elbassair.net** . تاريخ الاطلاع 2016/12/14 على الساعة12.30

[2] –فوزية خلوط العربي، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدول الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، بسكرة، 2004، ص17.

شكل (1–5) فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج(IS–LM)



المصدر: فوزية خلوط، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصاديين في ظل التحولات الدول الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، بسكرة، 2004، ص 17.

إن تقاطع منحنىISمع LMفي النقطة A التوازن الأصلي فإن زيادة الإنفاق يؤدي إلى انتقالISإلى اليمين ليصبح (IS`) أي زيادة الدخل ب مقدار$Y`_1Y$ويظل سعر الفائدة ثابتا عند ($i_1=i`_1$) هنا تكون السياسة المالية كاملة الفعالية ومن ثمة زيادة الدخل بمقدار المضاعف** مضروب في Δbوهذا يعني أن السياسة المالية تكون في منطقة كاملة الفعالية.

أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الوسطى فإن انتقال منحني IS سيؤدي إلى تغير نقطة التوازن من B إلى`B وزيادة الدخل بمقدار($Y_2Y`_2$) ولكن الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكينزية وهذا راجع إلى ارتفاع سعر الفائدة منi_2إلى$i`_2$الذي يؤدي تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وعليه فإن تأثير السياسة المالية في هذه المنطقة تكون جزئيا وبالتالي تكون فعاليتها غير كاملة[1].

أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية، فإن انتقال المنحنى من ISإلى`IS يؤدي إلى تغير نقطة التوازن من Cإلى`C وهذا لن يؤدي إلى تغير مستوى الدخل($Y_3=Y`_3$) بل سيعمل على رفع سعر الفائدة من $i_3$إلى$i`_3$وهذا الارتفاع يعمل على تخفيض الاستثمار بمقدار يساوي تماما الزيادة في الإنفاق الحكومي وهذا يؤيد الفكر الكلاسيكي، أي أن توسع في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تحويل كامل في

[1]–نعمت الله نجيب، محمود يونس وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص364.

استخدام الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي أي أنه لن يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الموارد المستخدمة ومن ثم حجم الإنتاج أي السياسة المالية عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية[1].

المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM-BP:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات سياسة الاقتصادية الكلية، ويتم استخدامها لعلاج الاختلالات في الاقتصاد الوطني، سواء في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي، أو تحقيق التوازن على المستوى الخارجي.

أولا: نموذج IS-LM-BPفي ظل سعر الصرف الثابت:

إن الطريقة المثلي التي يشتغل بها نموذج IS-LM-BP لتحديد التوازن تكون أكثر تعقيدا من تحليل نموذج IS-LMللاقتصاد المغلق.

1. **السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:** في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال بكون منحنىBPأفقي عند مستوىr=rfحيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنىIS نحو اليمين نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل، ارتفاع أسعار الفائدة يشجع على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وبالتالي يظهر فائض في ميزان المدفوعات، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت[2]، يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وبالتالي تتراكم احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، والتي تساهم بذلك في زيادة عرض النقود، حيث يتحرك منحنىLMفي هذه الحالة نحو اليمين، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الدخل مرة أخرى، وانخفاض سعر الفائدة ويتم التوصل إلى حالة التوازن عندما يكون عرض النقود قد ارتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد إلى مستواه الأصليr=r_f، ومنه يتضح في هذه الحالة أن عرض النقود قد أصبح متغيرا داخليا وليس خارجيا لأن سعر الفائدة أصبح مثبتا بفعالية. وبالتالي تكون السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال كاملة الفعالية، حيث يكون للتوسع المالي في هذه الحالة أثر المضاعف الكامل مع عدم وجود أي أثر لمزاحمة الاستثمار الخاص.

---

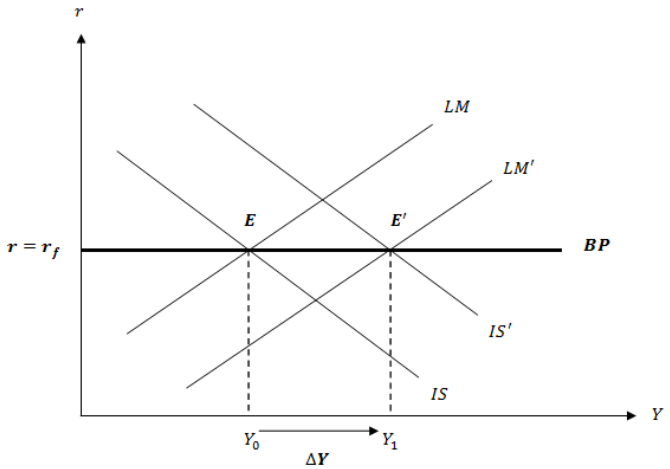
[1]-فوزية خلوط، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

-*مضاعف الانفاق الحكومي، ورمزه KGحيث:$KG=\frac{1}{1-b}$ و(bالميل الحدي للاستهلاك).

-**المضاعفKG * ΔG، $\Delta G * KG = \frac{1}{1-b} *$ وهي تمثل مقدار الزيادة في الدخل.ΔY =GΔ

[2]-آمال معط الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص91-92.

الشكل رقم(1-6) فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر: أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص92.

2. **السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال:** في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، قد لا يعود سعر الفائدة المحلي بعد تعرضه لصدمة مثل التوسع أو الانكماش المالي إلى مستواه الأصلي في نهاية المطاف، كما أنه في هذه الحالة، قد لا يكون المستوى الأصلي لسعر الفائدة المحلي مساويا لسعر الفائدة الأجنبي، يوضح الشكل أثار التوسع المالي على مستوى الدخل وميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية، حيث أنه في كلا الجزئيين A وBمن هذا الشكل يكون الاقتصاد مبدئيا في حالة التوازن عند النقطة Eالتي يتحقق عندها تقاطع المنحنيات الثلاث LM,ISوBPإن إتباع سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنىIS نحو اليمين من ISإلىIS`، وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة المحلي وارتفاع مستوى الدخل في الأجل القصير من Y_0إلىY_1(تدهور الحساب الجاري) ويمكن الملاحظة من خلال الجزئيين AوBمن الشكل(1-7)إن الحصيلة الصافية للتوسع المالي على وضعية ميزان المدفوعات تعتمد أساسا على ميل منحنيين LMوBP، في الجزء A من الشكل (1-7)الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال، أين تكون الدالة BP=0أقل تجاوب مع تغيرات أسعار الفائدة عبر الدول بالمقارنة مع دالة منحنىLM، إن التوسع المالي الذي حرك منحنىISإلىIS`أعطى شبه توازن للأجل القصير عند مستوى الناتج Y_1أين ازداد الدخل الحقيقي بالمقارنة مع Y_0، وعند هذه النقطة يكون سعر الفائدة المحلي معطى بواسطة تقاطع

LMمع`IS، وهو تحت المستوى المطلوب لتوازن سوق الصرف الأجنبي وبالتالي فهناك عجز في ميزان المدفوعات BP<0، وهذا عائد إلى تدهور في الحساب الجاري الناتج عن زيادة الدخل الحقيقي، والذي لم يلغي بواسطة تحسن كاف في الحساب الجاري، يمكن المحافظة هنا على الدخل عند Y_1إذا كان البنك المركزي مستعدا لتمويل نتيجة العجز في BP وتعقيم أثره على عرض النقود المحلي، أما في الأجل الطويل، فإن ذلك يصبح مستحيلا وبمجرد أن تتراجع احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية، يكون من الضروري على مخزون النقود أن يتراجع حتى يصل إلى نقطة يكون فيها BP=0 مرة أخرى، ويمثل ذلك بتحرك في منحنىLMإلى`LM، ومنه يكون مستوى الدخل التوازني هوY_2في الأجل الطويل أقل من مثيله في الأجل القصير Y_1، ولكنه أعلى من ذلك السائد في البدايةY_0،شريطة أن يؤدي سعر الفائدة المحلي المرتفع إلى حيث تدفقات رؤوس أموال كبيرة لتلغى وبالتالي،الزيادة في الصادرات بحيث يبقىBP=0.[1]تكون السياسة المالية في هذه الحالة قليلة الفعالية في رفع مستوى الناتج أو الدخل الحقيقي[2].

الشكل (1-7) فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال الجزء A من الشكل (1-7) يكون منحنىLMأشد انحدار من منحنىBP نظرا لأن تدفق رؤوس الأموال يكون أكثر استجابة للتغيرات في سعر الفائدة بالمقارنة مع الطلب على النقود، حيث تكون حركة انتقال رؤوس الأموال في هذه الحالة قوية ولكنها ليست بحركة تامة، ففي هذا الجزء يتقاطع المنحنيين`IS وLM عند النقطة E_1والتي تقع فوق منحنىBPمما يدل على تحقيق فائض في ميزان المدفوعBP> 0 نتيجة لظهور تدفقات هائلة لرؤوس الأموال، ونظرا لعدم إمكانية تعقيم الفائض في الأجل الطويل، تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف إلى أن ينخفض سعر الفائدة ويعود مرة أخرى إلى المستوى الذي يوافق توازن ميزان المدفوعات أي BP =0أن هذا التوسع النقدي يضغط على التوسع المالي الأصلي ويجعله أكثر فعالية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنىLM مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني مرة أخرى إلىY_2 حيث يتحقق التوازن في المدى الطويل عند النقطة E_2أين يكون

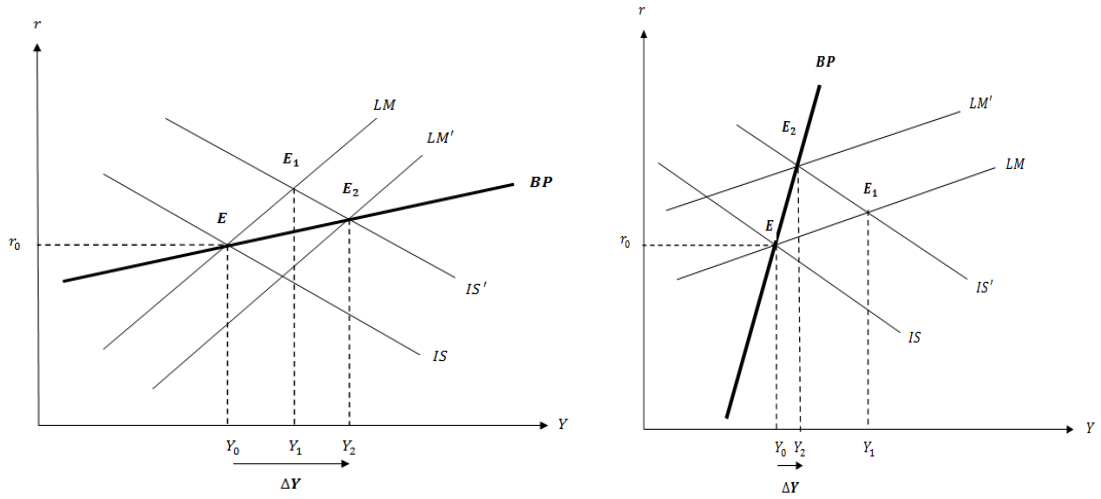
[1]-آمال معط الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص92 -93.

[2]-**نفس المرجع السابق**، ص93.

BP=0كما يكون كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في حالة توازن يمكن ملاحظة أن السياسة المالية في هذه الحالة تكون الفعالية في رفع مستوى الدخل التوازني[1].

الشكل(1-7) فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال

الجزء A **الجزء B**



المصدر: أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص224.

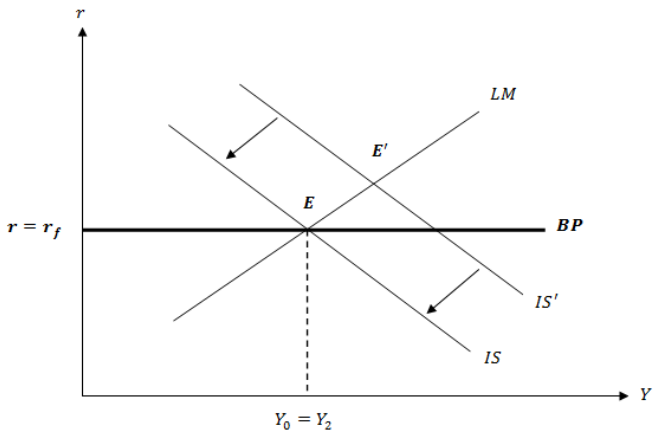
ثانيا: نموذج في ظل سعر الصرف المرن:IS-LM-BP

1. **السياسة المالية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال:** في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال أين يكون منحنىBPأفقيا تكون السياسة المالية عديمة الفعالية في التأثير على مستوى الناتج الحقيقي والعمالة، كما هو موضح في الشكل(1-8)حيث يؤدي التوسع المالي إلى انتقال منحنىISإلى اليمين من ISإلى`ISمما ينتج عنه توازن مؤقت عند النقطة`E التي تقع فوق المنحنىBP وبالتالي يرتفع كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة في الأجل القصير، ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يجذب تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل مرونة أسعار الصرف فإن هذا الفائض في ميزان المدفوعات لن يغير العرض النقدي المحلي، وإنما سوف يتسبب في انخفاض سعر الصرف الاسمي أي تحسن قيمة العملة إلى تدهور الحساب الجاري نتيجة لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات مما يؤدي إلى

[1]-آمال معط الله، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

انتقال منحنىISوعودته إلى اليسار معبرا عن انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي يعود التوازن إلى الوضعية الأصلية عند النقطةE ففي هذه الحالة لا يكون للسياسة المالية التوسعية أي اثر على مستوى الدخل نظرا لوجود مزاحمة تامة، فالطلب العام هنا لا يزاحم الاستثمار الخاص المحلي، وإنما يزاحم صافي الطلب الخارجي على صادرات البلد[1].

الشكل رقم(1-8) فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر: أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص96

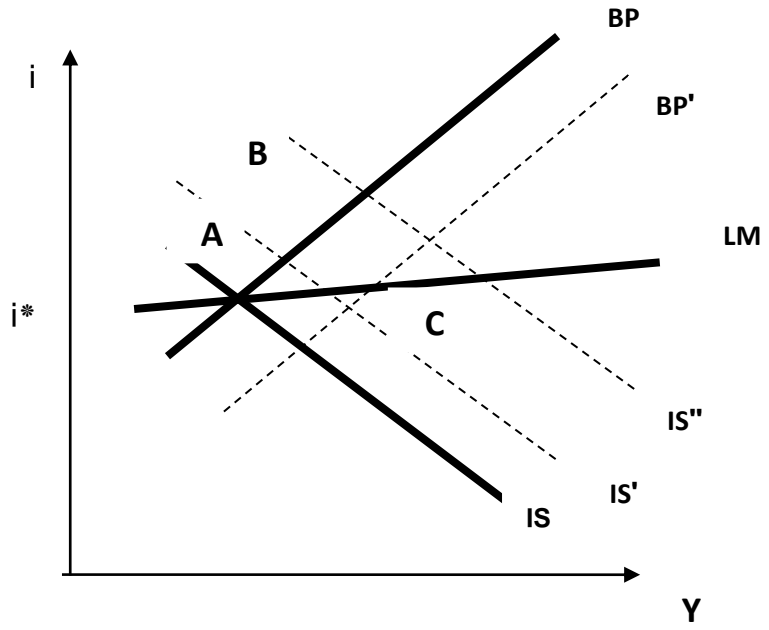
1. **السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال.** في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال فإن السياسة المالية أكثر فاعلية، وترتفع الفاعلية وفقا لدرجة عدم حركة رؤوس الأموال، كما موضح في الشكل (1-9)حيث أن التوسع المالي يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال منحنىIS` وذلك في نقطة التقاطع B والتي تقع تحت منحنى ميزان المدفوعات مما يعني وجود عجز فيه، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة الصادرات (أحد مكونات الطلب الكلي) وانخفاض في الواردات أي انتعاش اقتصادي، هذا الأمر يؤدي إلى انتقال منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات IS` إلى الأعلى نحو اليمين IS`عند النقطة C، يكون هناك انتقال ميزان المدفوعات (BP) في النقطة C وذلك في الأجل الطويل، أين يحدث التوازن من جديد عند تقاطع المنحنيات (IS"-LM-BP`)[2]، وبصفة

[1]-آمال معط الله، **مرجع سبق ذكره**، ص96.

[2]-محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شاف، 2010، ص162.

عامة، في ظل سعر الصرف المرن تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية كلما كانت حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية ضعيفة[1].

الشكل رقم(1–9) فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر: أمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970–2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص97.

[1]–آمال معط الله، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بفعالية السياسة المالية في ظل أسعار الصرف الثابتة والمرنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): فعالية الساسة المالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في ظل أسعار أنظمة سعر الصرف المختلفة

نوع الحركة / أنظمة سعر الصرف	حركة قوية لانتقال رؤوس الأموال(منحنىLM أشد انحدار من منحنى BP)	حركة ضعيفة لانتقال رؤوس الأموال(منحنى BP أشد انحدار من منحنى LM)
نظام سعر الصرف الثابت	سياسة مالية قوية (كبيرة الفعالية)	سياسة مالية ضعيفة(قليلة الفعالية)
نظام سعر الصرف المرن	سياسة مالية ضعيفة(قليلة الفعالية)	سياسة مالية قوية(كبيرة الفعالية)

المصدر: آمال معط الله، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان2015 ، ص99.

المطلب الثالث: شروط فعالية السياسة المالية

بعد أن تعرفنا على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإرادات والنفقات والميزانية العامة، نحاول استخدام هذه الأدوات على الوضعيات الاقتصادية المختلفة، بغرض معالجتها وتحديد فعاليتها على كل من التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل ونرى في هذه الدراسة أنها تشمل كل من التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي ونتطرق إلى:

أولا: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

1. تعريف التنمية الاقتصادية:

"تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[1].

[1]-محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص77- 78.

"يمكن بوجه عام أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[1].

2. **أهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية:**

التنمية في كل المجتمعات يجب أن تتوفر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:[2]

2-1.رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

2-2.توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم.

وتوجد أيضا أهداف التنمية الاقتصادية أخرى تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتتمثل فيما يلي:

2-3.زيادة الدخل القومي: يعتبر هذا الهدف من أول الأهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها، ذلك نظرا لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة نمو عدد سكانها لذلك كان لابد من زيادة الدخل القومي للقضاء على المشكل التي تعاني منه الدول النامية خاصة إذ تحققت زيادة الدخل مع إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البيئة الاقتصادية.

2-4.رفع مستوى المعيشة: أهداف التنمية مترابطة فيما بينها ونجد هذا الترابط يتجلى في كون أن مستوى الدخل القومي يهدف إلى تحسن ورفع مستوى المعيشة عند الأفراد، وذلك من خلال توفير الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومشرب ...إلخ، وتوفير مستوى ملائم من الضروريات كالتعليم والثقافة[3].

2-5.تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة، نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى.

---

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص17.

[2]-محمود حسين حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، السعودية، ص ص58-59.

[3]-خراف وسام، **التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**، شهادة ميل مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014، ص25.

2-6.تعديل الهيكل الإنتاجي: ثمة أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد المتخلفة تدور كلها حول تعديل الهيكل الإنتاجي وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلاد تغلب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهي مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي[1].

3مصادر التمويل الداخلي بغرض إنعاش التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

3-1.الادخار

أ. تعريف الادخار:

تعني كلمة الادخار بمعنى قيام أحد الأفراد في وقت بتجنيب جزء من دخله عن الإنفاق الاستهلاكي، فهذا التصرف من الفرد أومن غيره يسمى ادخارا أو توفيرا بغض النظر عن مصير المدخرات الناتجة عنه، والمدخرات هي التي يتولد من أموال أو أنها ذلك الجزء من الدخل الذي لم يوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي.

ب. مكونات الادخار: إن دراسة هذه المسألة تبين كيفية تدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد عن طريق تعبئة شتى أنواع المدخرات وتتمثل فيما يلي:

- **مدخرات القطاع الفردي:** تعتبر المدخرات الفردية أداة هامة لتمويل الاستثمار، وتبرز الحاجة في ذلك إلى التدابير اللازمة والكفيلة برفع مستوى الادخار الفردي، وتوجيه مدخراته إلى المجالات التي تتمتع بمرتبة عالية في أولويات الاستثمار.
- **مدخرات قطاع الأعمال:** يمكن القول أن قطاع الأعمال يتكون من جميع المشروعات أو الوحدات الاقتصادية التي ترتبط معاملاتها بالإنتاج أو الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية.
- **مدخرات القطاع الحكومي:** تتكون مدخرات القطاع الحكومي من الفرق بين الإيرادات الجارية المتمثلة أساسا في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الإنفاق الجاري الذي يعني تلك الأموال التي تنفقها الحكومة على مرافقها التقليدية كالأمن والدفاع المختلفة...الخ.

3-2.القروض الداخلية: يجب استعمال هذه القروض في تمويل مشاريع مناسبة تدر أرباح خلال فترة وجيزة من أجل مواجهة هذا الدين المترتب على الدولة وفوائده[2].

---

[1]-كامل بكري، رمضان مقلد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولي، 2000، ص 432.

[2]-أحمد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص198.

3-3.القروض الخارجية: تجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية السليمة يجب، تعتمد على المدخرات الوطنية الخاصة والعامة، وأن رأس المال الأجنبي يجب أن يكون مكملا فقط وليس بديلا لتمول التنمية الاقتصادية[1]

ثانيا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي للناتج الوطني.

2. أهمية الاستقرار الاقتصادي:

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في:

أ. الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب. تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء النسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العملعند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم اتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في مستوى العام للأسعار أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (أو التي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد)فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف التنمية الاقتصادية[2].

---

[1]– **نفس المرجع السابق**، ص199.

[2]–إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص48.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني[1].

ولهذا نجد السياسة المالية تلعب دورا أساسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في وقت الكساد أو وقت الرواج الاقتصادي لأنها تؤثر على كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار، ويمكن حصر أسباب الاختلالات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في سببين رئيسيين هما:

- ظهور فائض أو عجز في الطلب الكلي.
- وجود قوى احتكارية بعيدة على قواعد المنافسة التامة تتحكم في تحديد الأسعار والأجور بالإضافة إلى تقلص مرونة بعض عوامل الإنتاج[2].

ثالثا: فعالية السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني:

1. مفهوم توزيع الدخل الوطني:

"يقصد بالدخل الوطني مجموع الدخول المتحصل عليها لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة غالبا يكون سنة"[3].

أساليب توزيع الدخل الوطني:

1-2. التوزيع الوظيفي للدخل: هو حصول عوامل الإنتاج المختلفة على عائد نظير مساهمتها في العملة الإنتاجية، حيث يتحصل عامل الأرض على الريع، والعمل على الأجر، رأس المال يحصل على الفائدة لذلك فإن نظرية التوزيع تبحث في الطرف والكيفيات التي يتم بوساطاتها حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، ذلك لأن هذا الأمر لا يتحقق دون النظر إلى عوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

---

[1]- johnson , harry gordon, **on economic and society**, Chicago, university of Chicago, breess,1975,p240 .

[2]- أحمد غريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص200.

[3]-عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص134.

2-2. التوزيع الشخصي للدخل: يقصد بالتوزيع الشخصي للدخل تحديد نصيب فئات المجتمع من الدخل الوطني، حيث يتم تحديد نسب مئوية يحصل عليها أفراد المجتمع حسب فئاته ونمط توزيع ملكية عناصر الإنتاج بين طبقات المجتمع المختلفة[1].

2-3.التفاوت في توزيع القوي الاقتصادية: يقصد به التفاوت في تملك وسائل الإنتاج بين أفراد المجتمع بحيث تستطيع الفئة الاقتصادية، القوية التي تملك وسائل الإنتاج أن توجه السلطة لخدمة مصالحها وبالتالي نجد الثروة الاقتصادية ترتكز لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل إلى آخر وبالتالي يظهر التباين الشديد في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ويتسم بعدم العدالة في توزيعه، وتكون الطبقة الاجتماعية العاملة وأصحاب الدخول الثابتة هي المتضررة من هذا التوزيع.

3. أدوات السياسة المالية التي تستعمل في إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتمحور في ثلاثة مجموعات أساسية:

3-1.تحديد عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات: تقوم الدولة بوضع حد أدنى للأجور لا يمكن أن تتجاوزه الهيئة المستخدمة وكذلك تقوم أحيانا بزيادة بعض الأسعار الخاصة بالسلع الكمالية التي لا ترغب في تداولها كثيرا في السوق، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتدعيم أسعار السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والخبز، ولهذا تكون الدولة قد تدخلت مباشرة في تحديد عوائد الإنتاج وكذلك حددت أسعار السلع والخدمات المتداولة في السوق[2].

3-2.فرض الضريبة: تفرض الضرائب عادة على الدخل أو الثروة والتي تدفع مباشرة من قبل المكلف بدفعها أو تفرض على إنتاج وبيع السلع والخدمات وتدفع بطريقة غير مباشرة من قبل المشتري فالشخص المكلف بدفع الضريبة ليس له الخيار بدفعها أو عدم دفعها وإنما هو ملزم بموجب القانون أن يدفع الضريبة المكلف بها بدون أية ضمانة لكميات الخدمات العامة المقدمة له من قبل الحكومة وباستثناء الدول التي تملك بعض الموارد الطبيعية الحكومية، كالنفط والحديد والمعادن الأخرى، تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات وبالتالي فهي مصدر مهم من مصادر تمويل الإنفاق الحكومي.

[1]-عبد الكريم بريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

[2]-أحمد غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص203.

3-3.الإنفاق الحكومي: توسعت النفقات الحكومية مع مرور الزمن نتيجة للتوسع الحاصل في نشاطاتها ومسؤولياتها وتزايد متطلبات الأمن والدفاع من سكك حديدية وطرق برية وبحرية وجوية بالإضافة إلى مساهمتا في مجالات التعليم وإنشاء الجامعات الحكومية وتزايد دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية[1].

[1]-نزا ر سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي ومبادئ التطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص82- 84.

خلاصة:

من خلال دراستنا حول السياسة المالية بحيث تطرقنا في المبحث الأول حول أيمكننا القول بأنها هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة لعلاج المشاكل الاقتصادية بالإضافة إلى أنها تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، هذا الاستقرار ما هو إلا أحد الظروف الأساسية المواتية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية هذه الأخيرة التي تهتم بها كل الدول النامية.

وفي المبحث الثاني حاولنا تقسيم أدوات السياسة المالية وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة وأيضا آثارها، وأدوات السياسة المالية لها علاقة مع تحقيق أهداف الدولة.

أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى فعالية السياسة المالية وشروطها لتحقيق أهداف الدولة، فعالية السياسة المالية تستوجب اقتران سياسة الإنفاق العام مع السياسة الضريبية لمعالجة التضخم وتخفيض الأسعار والاقتراض من الأفراد قصد امتصاص الفائض الموجود لديهم والتي تكون أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي.

مقدمة عامة

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المستخلص

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

خاتمة عامة

الفصل الثاني :
أسعار البترول

الفصل الثالث:
دراسة حالة الجزائر

قائمة المراجع

"وما توفيقينا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

نشكر الله عز وجل أولا وآخرا على منه وكرمه إذ أعاننا على انهاء هذه المذكرة فله الحمد والثناء كما ينبغي الجلال وجهه وعظيم سلطانه، ثم نثني على الأستاذة:

الدكتورة: "ولد شر شالي سمية."

التي قدمت لنا يد العون والمساعدة، فلها كل الشكر وجزاها الله عنا وعن العلم بأحسن ما جزى أنبياءه ورسله عن أقوامهم

ونشكر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وإثراء هذه المذكرة مسبقا.

كما لا ننسى أن نشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل ولو بكلمة طيبة او ابتسامة او دعاء، واسال الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان الحسنات إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

أما الشكر الذي من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف على جانبنا، ومن وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا.

والله المستعان وعليه التكلان وهو على كل شيء قدير والحمد الله رب العالمين.

مقدمة عامة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور المثالي في تحقيق أهدافها المتعددة مستمدة مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ومعالجة المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. لذا اعتبرت السياسة المالية جزءا أساسيا ومهما من مكونات السياسة الاقتصادية العالمية للدولة.

يعتبر البترول موردا حيويا ناضجا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساس بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل على عائدات البترول والتي تؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

والبترول يعتبر المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهو يحظى باهتمام جميع الدول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة استعمالاته سواء من حيث تعدد مصادره وكفائتة أو من حيث تطور استهلاكه، وعلى عكس معظم السلع لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية، بل ويتبدد سعره بناء على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسة.

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، وطبيعة نشاطه والدور الأساسي ، والذي هو توفير مصادر الطاقة الضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية والجزائر تعتمد على قطاع المحروقات في رهينة التقلبات التي حدثت على مستوى السوق البترولية العالمية حيث أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حبيسة تغيرات أسعار البترول وما تفرزه هذه التغيرات سواء بالإيجاب أو السلب على مختلف التوازنات الكلية في الجزائر وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ **فيما تتمثل انعكاسات تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية خلال الفترة 2000-2015 ؟**

وتندرج هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم السياسة المالية، وفيما تتمثل أدواتها؟
2. ماهي العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار البترول وتذبذباتها في السوق العالمية؟
3. ما مدى تأثير أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

وعلى ضوء العرض السابق لمشكلة البحث قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. للسياسة المالية أدوات والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة.
2. البترول مورد مهم، يتحدد سعره بالعرض والطلب إضافة إلى عوامل أخرى.
3. توجد علاقة بين تقلبات أسعار البترول والسياسة المالية بالجزائر خلال الفترة 2000 2015.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

1. مكانة السياسة المالية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2. معرفة حقيقة ووقائع البترول في الجزائر.

3. الموضوع يندرج ضمن التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية.

4. رغبة في البحث حول البترول.

5. البترول موضوع الوقت الراهن.

❖ **أهمية الدراسة:**

تعد السياسة المالية من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق في كافة نواحي الحياة الاقتصادية، ولذا فإن الدولة تستطيع من خلال تكييف مستويات الإنفاق العام والإيرادات العامة والتأثير في تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الاستقرار والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث في مدي فعالية تطبيق السياسة المالية والمكانة الكبيرة التي تحتلها ولها أهمية في محاولة استغلال أدوات السياسة المالية علي ارض الواقع كما هي حاليا في الوضع السائد حول تقلبات أسعار البترول، فتوجد علاقة بين السياسة المالية وأسعار البترول.

❖ **أهداف الدراسة:**

تكمن أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكرها كما يلي:

1. معرفة مسار السياسة المالية وفعاليتها.

2. الوقوف على أسباب تراجع البترول.

3. الوقوف على العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة المالية وتقلبات أسعار البترول.

4. تحيل أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية.

❖ **حدود الدراسة:**

1. **الحدود الموضوعية:** تتمثل حدود موضوع في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على البترول في ظل تقلبات أسعاره.
2. **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.
3. **الحدود الزمانية:** فترة الدراسة"2000-2015" نظرا للتغيرات المتذبذبة لأسعار البترول فقد شملت عدة صدمات بداية من الأزمة البترولية 1973 إلى غاية الأزمة البترولية 2014، حيث قمنا بإجراء مقارنة بين أسعار البترول وأدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة)، ومقارنة بين أسعار البترول والتوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

❖ **منهجية الدراسة:**

للإجابة على أسئلة موضوعنا والإلمام بكل جوانبه سنعتمد على ما يلي:

1. **منهج تاريخي:** حيث تطرقنا إلى نشأة السياسة المالية والتطور التاريخي لأسعار البترول.
2. **منهج وصفي:** توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية وأهدافها، ومفاهيم متعلقة بالبترول.
3. **منهج استقرائي وتحليلي:** عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية لدراسة حالة الجزائر.

❖ **الدراسات السابقة:**

يعتبر موضوع البترول وتغيراته في أسعاره ذات أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية المختلفة، لذلك فإن التعرف على وجهات النظر المختلفة التي تساعدنا على فهم أشمل الموضوع (حدوده).

1. دراسة (دراوسي مسعود، 2006) **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006 تطرق إلى دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة 1990-2004 بالإضافة إلى الأدوات المعتمدة لتحقيق هذا التوازن والتي هي النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، متوصلا في أخير دراسته إلى أن هذه الأدوات لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية وكيفية التنسيق بينها.
2. دراسة (قويدري قويشح بوجمعة)، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،

2009، تطرق إلى الأزمات البترولية التي تعرضت لها الجزائر من خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2004 ثم عملت على استعراض أهم التطورات الحادثة في أسعار البترول، مضيفا إليها تأثير تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، متوصلا في أخير دراسته إلى أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل عوامل أخرى.

3. دراسة (بوعوينة مولود)، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية " var "**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي جامعة الجزائر تطرق في هذا البحث إلى انعكاسات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مضيفا إلى ذلك البناء النظري لتقنية شعاع الانحدار الذاتي التي لقيت رواجا كبيرا في تطبيقات القياس الاقتصادي، متوصلا في أخير دراسته أن علاقة سعر البترول مع الناتج المحلي الخام هي علاقة طردية، وبين سعر البترول والواردات علاقة عكسية.

4. دراسة (ضالع دليلة) **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط** – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف2009 ، تطرق إلى تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له والدول المصدرة للبترول في تحديد أسعاره مضيفا إلى ذلك دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي حيث تناول بداية تطور الدولة في النشاط الاقتصادي في نطاق مختلف المذاهب الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصاد، متوصلا في أخير دراسته إلى أن الدول المصدرة للبترول تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة.

❖ **صعوبات الدراسة:**

إن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قلة المراجع التي تتناول موضوع البترول.
2. الاختلاف في الإحصائيات الأمر الذي أوجب مراعاة الدقة عند اختيار الإحصائيات.

❖ **هيكل الدراسة:**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، منهم فصلين لدراسة نظرية لظاهرتين محل الدراسة المتمثلتين في السياسة المالية وأسعار البترول، أما الفصل المتبقي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 2015 وهي كما يلي:

في الفصل الأول: سنتناول من خلال المبحث الأول ماهية السياسة المالية بصفة عامة وذلك من خلال تطور السياسة المالية وتعريفها وأهميتها وأهدافها، بالإضافة إلى أنواع السياسة المالية ومحدداتها ثم سنتطرق في المبحث الثاني إلى أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، أما في المبحث الثالث فسنتعرض إلى فعالية السياسة المالية وتوضيحها بالإضافة إلى شروط فعاليتها.

أما الفصل الثاني: سنتناول من خلال المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول البترول وأهميته التاريخية ثم مدخل إلى أسعار البترول من خلال تعريفه وأنواعه ومحدداته، وسنتطرق في المبحث الثاني إلى الأزمات البترولية خلال الفترة"1973-2013" وقسمناهم إلى فترات وهي كالتالي الفترة الأولى "1973-1985" والفترة الثانية "1986-2000" والفترة الثالثة "2001-2013"، أما في البحث ثالث فقد درسنا أسباب تراجع أسعار البترول والحلول المقترحة لها وكذلك العلاقة بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية.

أما في الفصل الثالث: نتعرض في المبحث الأول إلى قطاع البترول في الجزائر وذلك من خلال لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر، إضافة إلى تنافسية المحروقات في الجزائر وتوضيح مكانة قطاع البترول في الجزائر، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى تطور أدوات السياسة المالية وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة ما بين "2000-2015" من خلال تقسيمها إلى تطور الإيرادات العامة و النفقات العامة وعلاقتهما مع أسعار البترول، وآلية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في نفس الفترة، وفي المبحث الأخير قمنا بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية.

إهداء

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع

وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي

الذي هو بالنسبة لي يوم ميلاي

أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفائل والامل المشرق.

إليك يا والدي الذي علمتني بأن عندما تنطفئ الأنوار لابد من اضاءة شمعة، والذي لم يبخل علي يوما بشيء.

إليك يا والدتي التي كنت عونا ودفء بين أضلعي.

إلى زوجي الغالي الذي لملم احزاني بين فترة وأخرى ووقف بجانبي، وأشعرني بأنني لست وحيدة.

والى كل عائلته الكريمة.

إلى الشموع التي أنارت حياتي: اخي عدلان وأختي الغالية دلال وكل عائلتي.

إلى زميلتي ورفيقتي في هذا العمل المتواضع وكل عائلتها الكريمة دومة خيرة.

وإلى كل رفيقات دربي: جميلة، خديجة، وردة، رانيا.

إلى كل عزيز على قلبي، وإلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سلمى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله وأحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمراتي نجاحي إلى التي زرعت فيها أحاسيس الحب والحنان ومن حملتني وهنا على وهن

وكانت سندا لي طيلة مشواري الدراسي **أمي** الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الذي رعاني وأمطرني حبا وحماية وانتظر نجاحي بفارغ الصبر وكان سندا لي طيلة مشواري الدراسي

وعماد البيت الغالي **والدي** حفظه الله وأطال في عمره

إلى أختي الغالية شريفة

إلى أخي محمد و زوجتة فاطمة الزهراء وبنتيه ريتاج وإيناس

إلى أخي عبد القادر وزوجته فتيحة وابنه علاء الدين

إلى إخوتي رفيق وابراهيم والغالي اسماعيل

إلى من كل العائلتين دومة وحسناوي

إلى التي تقاسمت معها هدا البحث سلمى صوالحي وكل عائلتها الكريمة

إلى صديقتي العزيزة بوجعبوبت خديجة

إلى صيقاتي الغاليات: فيروز، إبتسام، حياة، كريمة، آمال، حورية، حدة، حسينة، إيمان، خذيجة

إلى التي تمنيت حظورها يوم تخرجي رحمها الله

إلى من يعني له وجودي شيئا في حياتيه

خيرة

خاتمة عامة:

تعتبر السياسة المالية دور في تأثير الاقتصاد الوطني وله أهمية بالغة في تحريك عجلة التنمية، خصوصا إذا أردنا بناء هيكل اقتصادي متين وبنية اقتصادية حقيقية ويكون ذلك باستعمال كافة الطرق والأساليب وبمساهمة القطاع العام والخاص، وذلك من خلال أهدافها وأدواتها الفعالة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، فما على الدولة أن تستخدم هذه الأدوات لصالح الاقتصاد الوطني بالتقليل من التضخم والبطالة والزيادة في الإنتاج الوطني وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وذلك من أجل تحقيق فعالية السياسة المالية.

البترول كمادة خام حيوية للبشرية كثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر العوامل السياسة بشكل كبير وأوسع من العوامل الاقتصادية، ويعتبر البترول مادة غبر متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج البترول فقط وإنما تدخل في تقريره سعره أيضا حسابات تعويضية، هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة و من ينظر إلى تسعيرة البترول اليوم على أنه خاضع للعرض و الطلب يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه.

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية تتمثل في موارد الطاقة حيث تعتبر صادرات المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

أن تقلبات أسعار البترول والتذبذب المستمر الذي يميز هذه الأخيرة يؤثر على حجم الجباية البترولية وبالتالي تؤثر على الموازنة العامة للدولة في إمكانية مواصلة السياسات المتبعة من عدمها.

وفي ظل تراكم الفوائض المالية للجباية البترولية أدى ضرورة إنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الموارد، وذلك لتسيير هذه الفوائض، الناتجة عن التغيير المتزايد في أسعار البترول ومن أجل إبراز الآثار الجباية لتغير أسعار البترول.

❖ **اختبار الفرضيات:**

1. اتضح أن السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة تعتبر وسيلة إيضاحية لأهداف الدولة وكذا الوضعية الاقتصادية لها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2. البترول مورد مهم، يتحدد سعره بتفاعل العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب إضافة إلى العوامل الجيوسياسية، الاقتصادية والطبيعية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. تتأثر السياسة المالية بتقلبات أسعار البترول بالجزائر خلال الفترة " 2000 -2015"وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

❖ **نتائج الدراسة:**

أولا: النتائج الدراسة النظرية

1. من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل الاقتصادية اتضح أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة حيث أن السياسة المالية قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والأخر.
2. تبين لنا أن السياسة المالية هي تلك الجهود التي تقوم بها الدولة للتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من أجل رفع مستويات النشاط الاقتصادي.
3. يعتبر البترول سلعة إستراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل للاقتصاد العالمين ويعتبر الريع الذي تعتمد عليه الجزائري تلبية وتغطية أهدافها وسياستها التنموية.
4. تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية مما يدفع إلى عدم الاستقرار، ويتولد على ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف اقتصاديات العالمية، سواء بالإيجاب او بالسلب، حيث تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة طرديا مع حركة الأسعار، وتنعكس تقلبات تلك الأسعار عكسيا على اقتصاديات الدول المستهلكة.
5. يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات ولذلك نجد أن تقلبات أسعار البترول لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية استقرارا أو اختلالا.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

1. لا توجد علاقة بين أسعار البترول والجباية العادية.
2. توجد علاقة طردية بين أسعار البترول والجباية البترولية بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت الجباية البترولية، وكلما انخفضت أسعار البترول انخفضت الجباية البترولية.
3. توجد علاقة عكسية بين أسعار البترول ونفقات التسيير بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت نفقات التسيير، وكلما انخفضت أسعار البترول ارتفعت نفقات التسيير.
4. توجد علاقة طردية بين أسعار البترول نفقات التجهيز بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت نفقات التجهيز، وكلما انخفضت أسعار البترول انخفضت نفقات التجهيز.

5. توجد علاقة طردية بين أسعار البترول والميزان التجاري بحث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفع الميزان التجاري، وكلما انخفضت أسعار البترول انخفض الميزان التجاري.
6. توجد علاقة طردية بين أسعار البترول وميزان المدفوعات بحث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفع ميزان المدفوعات، وكلما انخفضت أسعار البترول انخفض ميزان المدفوعات.
7. توجد علاقة طردية بين ين أسعار البترول واحتياطات الصرف بحث كلما ارتفعت أسعار البترول احتياطات الصرف، وكلما انخفضت أسعار البترول انخفضت احتياطات الصرف.
8. توجد علاقة عكسية بين أسعار البترول والبطالة بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت معدلات البطالة، وكلما انخفضت أسعار البترول ارتفعت معدلات البطالة.
9. توجد علاقة عكسية بين أسعار البترول والبطالة بحيث كلما ارتفعت أسعار البترول انخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وكلما انخفضت أسعار البترول ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

اقتراحات:

1. الاحتياطي البترولي الجزائري متواضع مقارنة بالدول البترولية الكبرى كالسعودية والإيران، لذلك يجب مضاعفة عمليات البحث والاستكشاف، والتفكير بصفة جدية في الاستغلال الأمثل للإمكانيات البترولية الجزائرية وبكفاءة عالية.
2. إنشاء مؤسسات تستفيد من المنتجات البترولية تزيد من القيمة المضافة وتوجد نوعا من التكامل داخل القطاع ومع بقية القطاعات الاقتصادية، وتزيد من خلق مناصب الشغل، وإنشاء مؤسسات توفر بعض المستلزمات والتجهيزات لقطاع البترول توسع ارتباط المحروقات بالفروع الاقتصادية الوطنية الأخرى.
3. استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر قدر الإمكان لتفادي الركود الاقتصادي.
4. ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات الجباية العادية الجباية البترولية.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الإهداء	
فهرس المحتويات	V.
فهرس الجداول	IX.
فهرس الأشكال	XI.
فهرس المستخلص باللغة العربية والإنجليزية	XII.
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول: تطور السياسة المالية	03
المطلب الثاني: تعريف السياسة المالية، وأهميتها، وأهدافها	06
المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية ومحدداتها	08
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	13
المطلب الأول: النفقات العامة	13
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	20
المطلب الثالث: الموازنة العامة	26
المبحث الثالث: فعالية السياسة المالية	31
المطلب الأول: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS-LM	31
المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية ضمن نموذجIS-LM-BP	35
المطلب الثالث: شروط فعالية السياسة المالية	41
خلاصة	48

الفصل الثاني: أسعار البترول	49
تمهيد	50
المبحث الأول: ماهية السعر البترولي	51
المطلب الأول: تعريف البترول، أنواعه، منتجاته	51
المطلب الثاني: الأهمية التاريخية للبترول	53
المطلب الثالث: تعريف أسعار البترول، أنواعه، محدداته	55
المبحث الثاني: أزمات البترولية خلال الفترة"1973-2013"	59
المطلب الأول: الأزمات البترولية خلال الفترة"1973-1985"	59
المطلب الثاني: الأزمة البترولية خلال الفترة"1986-2000"	62
المطلب الثالث: الأزمة البترولية خلال الفترة"2001-2013"	65
المبحث الثالث: أسباب تراجع أسعار البترول والحلول المقترحة لها	69
المطلب الأول: أسباب تراجع أسعار البترول وآثارها	69
المطلب الثاني: الحلول المقترحة للبترول	75
المطلب الثالث: علاقة سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية	82
خلاصة	86
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر"2000-2015"	87
تمهيد	88
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر	89
المطلب الأول: اكتشاف البترول في الجزائر	89
المطلب الثاني: تنافسية المحروقات في الجزائر	93
المطلب الثالث: مكانة قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري	96
المبحث الثاني: تطور السياسة المالية وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة "2000-2015"	100
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول خلال الفترة"2000-2015"	100

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"	102
المطلب الثالث: آلية صندوق ضبط الموارد لتغطية العجز الموازني	105
المبحث الثالث: انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الداخلية والخارجية	109
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الخارجية خلال الفترة"2000-2015"	109
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الداخلية خلال الفترة"2000-2015"	116
خلاصة	121
خاتمة عامة	123
قائمة المراجع	127

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
(1–1)	سياسة مالية توسعية	9
(2–1)	السياسة المالية الانكماشية	10
(3–1)	أثر الإنفاق على الإنفاق العام علي زيادة الناتج	32
(4–1)	أثر الانفاق العام على منحنى (IS)	33
(5–1)	فعالية السياسة المالية وفقا لنموذج (IS-LM)	34
(6–1)	فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	36
(7–1)	فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال	38
(8–1)	فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	39
(9–1)	فعالية السياسة المالية في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال	40
(1–2)	تقنيات استخراج الغاز الصخري	82
(1–3)	تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول خلال الفترة "2000-2015	101
(2–3)	تطور النفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"	104
(3–3)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة"2000-2015"	111
(4–3)	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة"2000-2015"	113
(5–3)	تطور احتياطات أسعار الصرف وأسعار البترول خلال الفترة"2000-2015	115

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	فعالية الساسة المالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة في ظل أسعار أنظمة سعر الصرف المختلفة	41
(2-2)	تطورات أسعار البترول خلال الفترة (2001-2014)	65
(1-3)	تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات وأوروبا الغربية	94
(2-3)	مقارنة بين سعر البترول الجزائري وبعض الأنواع المشكلة لسلة أوبك عام 2007	96
(3-3)	بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات "2000-2015"	97
(4-3)	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2000-2014	98
(5-3)	تطور الإيرادات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"	100
(6-3)	تطور النفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"	103
(7-3)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الفترة"2000-2015"	107
(8-3)	تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار البترول "2000-2015"	110
(9-3)	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة "2000-2015"	112
(9-3)	تطور احتياطات الصرف خلال الفترة"2000-2015"	114
(10-3)	تطور معدل التضخم خلال الفترة"2000-2015"	116
(11-3)	تطور معدل البطالة وعدد البطالين خلال الفترة"2000-2015"	117
(12-3)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة"2000-2015"	119

أولا: الكتب

أ-باللغة العربية

1-إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية المحلية ومعايير الجودة الدولية**، الناشر المكتبة العصرية، عمان،2005.

2-أحمد أشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

3-حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

4-حسني خربوش، حسن اليحيى، **المالية العامة**، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.

5-حسين عوضه، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1978.

6-حمد يعبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

7-خالد الواصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 1999.

8-رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

9-زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

10-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الدجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

11-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

12-صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.

13-صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، 2003.

14-ضياء مجيد الموسى، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

15-طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار النشر للصفاء والتوزيع، عمان، الأردن،1998 .

16-عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

17-عارف حمو أبو شرارة مصطفى، حسين سلمان، **مبادئ الاقتصاد**، دار اللوتس، عمان، 1999.

18-عاطف ولبم اندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2005.

19-عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، الجزائر، 1990.

20-عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1980.

21-عبد القدوس لشهب، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014.

22-عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

23-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1971.

24-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان،1997.

25-علي العربي، عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة، كلية التجارة، الكويت**، بدون سنة نشر.

26-علي غدود، **المالية العامة**، المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2005.

27-محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر.

28-عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2006.

29-غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيارق، الأردن، الطبعة الأولى،1988.

30-فتحي احمد ذياب عود، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

31-فليح خلف حسن، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

32-فوزت فرحات، المالية العامة، **الاقتصاد الكلي**، منشورات الحلبي حقوقية، بيروت، لبنان، 2001.

33-فوزي عطوى، **المالية العامة**، بيروت، لبنان، 2003.

34-كامل بكري، رمضان مقلد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

35-مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

36-محرزي محمد عباس، اقتصاديات **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015.

37-محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

38-محمد إمام سعد، **البتر ودولار والاستثمار الأجنبي**، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.

39-محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

40-محمد صالح الحناوي، نهال فريدة مصطفي، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

41-محمد طاقة، هدي العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

42-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

43-محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

44-محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

45-محمد يونس داليا، **تقييم سياسات وتصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظيراته علميا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

46-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **المالية العامة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى،2007.

47-مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

48-مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية، عمان، 2002.

49-نزا ر سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي ومبادئ التطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

50-نعمت الله نجيب، محمود يونس وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

51-هشام حريز، **دور إنتاج الطاقة المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

52-وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2010.

ب-أطروحات الدكتوراه والرسائل

1-أحمد غريبي، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية**، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلم الاقتصادية، جامعة المدية، 2009.

2-أحمد محمد صلاح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

3-آمال معط الله، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

4-أمينة بوزار، **أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2016** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة المدية، 2016.

5-إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2014.

6-بوجمعة قويدري قوشيح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2009.

7-بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية"VAR"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2010.

8-زهيرة بوصور، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"2000 2015**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة **المدية**.

9-حسيبة زايدي، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية "دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 –2012"**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.

10-حمزة سلام، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2014.

11-خراف وسام، **التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**، شهادة ميل مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 2014.

12-داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر2000–2010**، مذكرة ماجستير، تخص تحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

13-رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.

14-سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة بعض دول المغرب العربي"**، مذكرة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011.

15-السعيد رويج، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970–2009)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.

16-سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، جامعة تلمسان، 2010.

17-ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009.

18-عائشة بن زايد، **دور أدوات السياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة سكيكدة، 2014.

19-عبد الرحمان عية، **انعكاسات تقلبات أسعار النقط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.

20-عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

21-علي العمري، دراسة **تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **جامعة الجزائر،2008**.

22-غالم سعدية، غطاس منال، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة البويرة، 2015.

23-فاطمة الزهراء خليلي، **أثر صدمات أسعار النفط على النمو الاقتصاديات المصدرة له حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المدية، 2016.

24-فضيل لبنى، **الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري(2000-2014)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة المدية، 2016.

25-فوزية خلوط العربي، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدول الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، بسكرة، 2004.

26-لباني يسمينه، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام، القابل للحساب للسنة2000**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009.

27-لشهب عبد القدوس، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، 2014.

28-محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2001.

29-مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

30-موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

31-نجاة مسمش، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005.

32-يوسف بيبي، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2012.

ج-قوانين:

1-الدستور الجزائري 1996، مركز الإعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

د-المجالات والدوريات:

1-أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، **دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارة، العدد 9،2012، دول الخليج.

2-عيس الحبيل، الصالح، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، الكويت، العدد135،2017، كويت.

هـ-الملتقيات والمؤتمرات:

1-إيمان حيلولة، **انهيار أسعار النفط "الأسباب والحلول"**، ملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول "كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28، 2015.

2-بختة بطاهر، **مخاطر ومنافع بدائل النفط في الاقتصاد الريعي**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار وأسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

3-سارة زيتوني، **التأصيل النظري للغاز الصخري "بين مضار استخراجه ورد المؤيدين"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي7-10/8/ 2015، 2015.

4-سامية سعداوي، **حتمية انتقال الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تقلبات أسعار النفط**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

5-سليمان بوفاسة، **تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل لطاقة عن الطاقة الأحفورية**، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له " المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015.

6-عبد الرحمان دخلي، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1986-2014**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

7-عبد الرءوف قمبور، **الغاز الصخري في الجزائر "فوائد وأضرار"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

8-عبد القادر خليل، **مستقبل صناديق الثروة السيادية في ظل انهيار أسعار النفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، يومي29-2016/07/30.

9-عثمان عثمانية، **آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول العالم دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت**، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "الحلول والمخاطر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015.

10-عماد غزازي، **تراجع وانهيار الأسعار النفط "الأسباب، المخاطر والآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيي فارس، المدية، الجزائر، يوم 2015/10/28، 2015.

11-فاطمة الزهراء سعيدي، **تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة(1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

12-فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة للثروة النفطية**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر يومي 7-2015/10/8، 2015.

13-فريدة بن عياد، **واقع الطاقات المتجددة" المنافع والآثار الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر يومي 7-2015/10/8، 2015.

14-كمال باصور، **آثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2014)**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له " المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية الجزائر، يومي7-2015/10/8،2015.

15-كمال باصور، واقع **الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة(2000-2015)**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، يومي 29-2016/11/30، 2016.

16-عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 7و 8 أفريل2008.

17-محمد مداحي، **فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة كمرحلة لما بعد المحروقات ودعما للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015.

18-نسيمة أميرة موسى، **الانهيار المؤسساتي والطاقات المتجددة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط علة اقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، 2015.

19-نسيمة شراطي، **الغاز الصخري كطاقة بديلة في الجزائر بين الضرورة الاقتصادية والهاجس البيئي**، الملتقى الدولي انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي 7-8/10/ 2015، 2015.

20-يحي مناصري، **الاتصال المؤسساتي والطاقات المتجددة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي7-2015/10/8، 2015.

و-مواقع إلكترونية:

1-WWW.elbassair.net 12.30تاريخ الاطلاع 2016/12/14 على الساعة.
2-http://www.aljazeera.net 10.30تاريخ الاطلاع 2017/04/11 على الساعة.
3-http://www.dgpp-22.30تاريخ الاطلاع 2017/30/26 على الساعة

4-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT2015.pdf

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Gilbert Abraham frios،**économie politique**, économique,7eme édition,2000.
2-Ednond A lphandery**, GeorgesDesupeme**, Les politiques de stabilisation PUF, 1974.
3-johnson , harry gordon, **on economic and society**, Chicago, university of Chicago, breess,1975.
4-Rabah mahiout**, le pétrolealgerien**, ENAP, ALGER, 1974.
5-Ayoub **,le modèle OPEP**, Economie de l'énergie, N06, 1999.
6-Zahi Mohamed Lamine, **Les POTENTAITES DE LALGERIE EN ENEREGIESRENOUVELABLES**, Université Médéa, Algérie, 7-8/10/2015.

المستخلص:

يهدف موضوع الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه السياسة المالية من أجل مواجهة تقلبات أسعار البترول وهذا راجع للأوضاع الراهنة الذي يعيشها الاقتصاد الجزائري، مع تحليل الاثار الاقتصادية لتقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة "2000-2015" ومنه تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، حيث يمكن تعريفها بأنها السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنظم الموازنة العامة.

وقد توصلت دراسة إلى وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار البترول والتوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري وعلاقة عكسية بين أسعار البترول والتوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري أيضا.

الاقتصاد الجزائري لا يختلف عن غيره من الدول النفطية، فهو منذ الاستقلال يعتمد على العائدات والأموال البترولية في تمويله لمختلف قطاعات وأجهزة الاقتصاد الوطني، وهو غير قادر على القيام بتنويع موارده المالية، ولقد استمر في الاعتماد على البترول كمورد أساسي وحيد للدخل الإجمالي الوطني بصورة مستمرة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، أسعار البترول، التوازنات الاقتصادية الكلية

Extract:

The objective of this study is to learn about the role of fiscal policy to counter This is in accordance with the current situation in the oil price fluctuations , economy, with an analysis of the economic effects of oil price fluctuations on the macro economic balances in Algeria during the period "2000-2015" Financial policy is one of the most important economic policies adopted by the state, which can be defined as the policy by which the government uses its expenditure and public revenue programs, which regulate the public budget.

A study has found a positive relationship between oil price fluctuations and external balances of the Algerian economy, and an inverse relationship between oil prices and internal balances of the Algerian economy as well.

The Algerian economy is no different from other oil producing countries, it is since independence depends on the proceeds of oil and money in funding for theVarious sectors and organs of the national economy, and Unable to diversify its financial resources, and have continued to rely on oil As a key resource and a signal total income national matter.

Key words: fiscal policy, oil prices, macroeconomic balances.